











$$\begin{array}{r} 2L \\ 5: \\ \hline 1. \end{array}$$

مناجات

[illegible]

المطبعة في دار الكتب بمصر سنة ١٢٨٥

المقادير على المطلوب على أربعة اجزاء احدھا ان يكون  
الحمد على حين والى ان يكون جزء الديبل والى الثالث  
كون الحمد على موقوف على صفة الديبل والى الرابع يكون موقوف  
على صفة فجزء الديبل والى كل رطل الاستمارة على الدور سترج

F. 9



وغيره العلوم المبادئ والمبادئ

و موضوعات

قوله داود علي

विष्णुसहस्रनाम







فلم العاد أفراد

كذا قيل القطف الثالث في الاول زيادة لان  
 الموصوف في الثاني بوجهين يقال واما الثالث  
 فقلت لان عالم علم فهو خير و ان كان علمه  
 فهو وصف ان كان المقدس كثر هذا الوجه الاول  
 يدل ان يقال بالثالثات الثلاث واما الثالثات  
 صفة ولم يخل بهذا بل يقال واما الثالثات  
 فقلت على ما قد بينت في الاول انما هي  
 المقدسة كثر ان يكون عبارة عن الانفاة لا  
 الدلالة على المعاني المحصورة بالادلة على ما  
 عبارة عن النقوش الانفاة و ان يكون  
 المعاني يتوسطها ملك الانفاة و ان يكون  
 عبارة عن المعاني المحصورة في ان يكون  
 تلك الانفاة او النقوش و ان يكون  
 عبارة عن مجموع الانفاة والنقوش و ان  
 او عن مجموع الانفاة والنقوش و ان  
 الدلالة على المعاني او عن جميع الانفاة والنقوش  
 في حيث انما مدلوله للنقوش او عن مجموع  
 النقوش والمعاني فلهذا سبعة احتمالات  
 سلم الله عليه عليه  
 و قد نظره التفضل ان يكون على وجهين  
 في المجازات هو ان كان المعاني في انما  
 اولاً و لكن يهول عنه لا يبادر الى ان  
 التفصيلية عصام الدين  
 التفصيلية

١٠٠  
 الدليل  
 على  
 ان  
 الله  
 هو  
 الحق

卷之四

11

وجعلها طرفا حيث قال هو المقدمة ففيها الجحش الا ان  
 في ما بين المنطق وبين الحاجة اليد والمنطوق لا يكون طرفا  
 فكيف التوفيق قلنا الكتاب عبارة عن اللفاظ فكذا  
 كل جزء منه فكل هو المقدمة التي هو جزء منها الكتاب ثلثة  
 اللفاظ المخصوصة وكذا كل ما هو جزء منها كالجحش  
 المذكور في اي كلام من كلامها والحق المجموع عنها اذ لا فرق  
 هذا من جعل المقدمة طرفا العجزاءها والشارع  
 جعلها منطوقا وليست بمعانيها فالطرفية بالنسبة الى الشيء  
 والمنطوقية الى الشيء الاخر فلا منافاة في عدم يجوز ان يكون  
 الشيء طرفا للشيء ومنطوقا لذلك الشيء بعينه مع ان  
 ذلك في الطرفين والمنطوقية الحقيقية كما في المحسوسات  
 ولما في الطرفين والمنطوقية المجازيين كما في الحكم بالنسبة  
 الى اللفاظ فلهذا النسبة التي بينهما اعني الدال والشيء المندرج  
 مشبهة بالنسبة التي بين الطرفين والمنطوق وكلية مستوعبة

[illegible]



هذا جواب عن سؤال من قد حصل له من الحصر  
 المستفاد من قوله يا ازلو كان هذا لا يبي  
 فبما في المكريات والتاويل صلاح الدين  
 محمد بن يعقوب صنفه للمسلمين والاولى للتاكيد  
 لصدق الصفة بالموصوف كما جاء في الكشف  
 قلنا لا ما لا يكون من ادوا له اعز ابراهيم الاز  
 محمد بن يعقوب صنفه للمسلمين والاولى للتاكيد  
 لصدق الصفة بالموصوف كما جاء في الكشف  
 قلنا لا ما لا يكون من ادوا له اعز ابراهيم الاز

و لم يذكر  
بعد ما قد  
البيان

موضوع

فان قلت ما الفرق بين التسمية بين المتنا الاربع للمفرد قلت اما التسمية بين ما يقابل المثني والمجموع وبين ما يقابل المضاف  
عموم وخصوص منه وجه لانها تصدق على زيد وبصرفي الاول عن الشاغل لصدقه على ظاهره وكذا الثانية في الاول  
لصدقها على قولنا زيدان وزيدون واما التسمية بين الاول وبين ما يقابل المركب فعموم وخصوص من وجه ايضا  
لانها تصدق على قولنا زيدان وزيدون وعلى قولنا زيدان وزيدون وعلى قولنا زيدان وزيدون وعلى قولنا زيدان وزيدون

وهو موضوعهما كناية تقييدية لا مفردة وتقرير الدفع ان  
هناك هذا العنصر ان المفرد من حل المفرد على ما يقابل المركب  
اما باعتبار انه لا يعرف ان له معان لمزاة وهل عنه باعتبار  
ان هذا المعنى اشهر معانيه فاشار قدس سره الى دفعه بان  
المفرد لم ينحصر معناه فيما قرره بل له معان اخر الاول ما يقابل  
المثنى والمجوع المعنى الواحد وهذا هو الشايع عند ارباب  
علم الاشتقاق وهذا المعنى يتناول المضاف والمضاف اليه ما يقابل  
المضاف وهذا هو المعنى الشايع عند ارباب النحو وهو بهذا  
المعنى يتناول المثنى والمجوع والثالث ما يقابل المركب  
على ما سياتي في مباحث اللفاظ وهو هذا المعنى يتناول  
المثنى والمجوع والمضاف ايضا ولا يتناول المركب التقييدية  
والرابع ما يقابل الجملة وهو بهذا المعنى يتناول المركب  
التقييدية كما يتناول المثنى والمجوع والمضاف وغيرها  
والمراد به هنا هو المعنى الأخير فاندفع العكس عنه فكأن  
المفرد لفظا مشتركا بين تلك المعاني والالفاظ المشتركة  
لا تستعمل في تحديد معانيها الا عند قرينة معينة للموارد  
قالوا الدليل على ذلك انه جعل المفردان في مقابلة القضا  
فان قلت المذكور في مقابلة المفرد حقيقة الجملة فكيف  
يقل على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة قلت باعتبار انه  
قرره منها فان قلت كما اقرره منها فكذلك فربه المركب  
فقرره ان يعلم ان المراد به ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركب

[illegible]

المعروف















المناسب ان يقولوا لوجهه وان يروي  
شواهد والا فالحول باللائم يظهر انما  
الادب وانما قاله في غايته بجانب  
الادب وانما كثر في غايته من قائل  
ع

انظر الى الحق الاول انه  
 غير باق لميت انما هو باق  
 من لطف الله تعالى  
 على الامم كلها  
 انما هو باق لميت  
 من لطف الله تعالى  
 على الامم كلها

[illegible]

بيان وجه الحصر بما يتوقف عليه الشروع وفائدة قوله  
 هنا في الاحتراز عن مقام دعوى الحصر فإن مراد  
 المقدمة هناك الطائفة المحصورة من الألفاظ الكفا  
 الرسالة فإن المدعى هنا الحصر الرسالة التي هي الألفاظ  
 والعبارة في آخرها التي جعلتها المقدمة على ما سبق  
 الإشارة إليه والذم في مقام وجه الحصر بما يجب  
 يعلم في المنطق وهو المعاد لا الألفاظ على ما لا يخفى ولا يرد  
 لهذا ما أورد على أنه إن المقدمة جعلت جزءا من الكفا  
 الذي هو الألفاظ فكيف يصح تغييرها بما يتوقف عليه  
 شروع وهو المقام والنفاد أن المراد بالمقدمة أي ما يليق  
 ينبغي أن يراد بالمقدمة منها أي في هذا الكتاب فحاصل  
 المقدمة اسم لمعنوه على هو ما قدمت أمام الحق لإتمامه  
 كما ذكره الحنابلة رحمهم الله وما يعين في تفصيل الحق على ما ذكره  
 فيه ولا فائدة في أن ما يتوقف عليه الشروع وبما لا يتوقف  
 عليه الشروع والمذكور في الكتاب هو لا قول فالمراد  
 يراد بالمقدمة في هذا الكتاب هذا الفروا أن جاز أن يراد بها  
 لغة الأعم وفائدة قوله وهنا على أنه قد يذكر في غيره الكتب  
 المقدمة مع الأمور الثلاثة المذكورة وهنا ما بحث الألفاظ  
 في الشروع ويبين مرتبة أو بيان وجه تسمية العلم بالعلم  
 وبما أوضحه أو تضمن الكتاب أو غيره ذلك مما يرتبط بالسطر  
 لا يجب أن يراد بالمقدمة هناك ما يتوقف عليه

هذه التسمية التي هي  
 الشريعة التي هي  
 الشريعة التي هي  
 الشريعة التي هي

الشروع الثالث ما ذهب اليه قدس سره وفي الوجهين  
 الاخيرين يحتاج الى تقدير مضاف الى القاطع ما يتوقف  
 عليه الشروع في الجواب ان يكون ما يتوقف عليه الشروع  
 مستقلا فيما يدل عليه لعلاقة بين المعنى واللفظ او نعم  
 للتوقف بحيث يتدرج فيه التوقف العادي فتتناول  
 الالفاظ على ما يلحى بمقتضى مباحث الالفاظ وتخصيص  
 للتوقف بالعادة ليندفع شبهة المؤخره على الشئ في  
 نفس المقدمة على ما سبق ذكره انما كان الظاهر  
 المتبادر من كلام الشئ هو الوجه الثالث ذهب وقدس سره اليه  
 ولم يلتفت الى الوجهين الاخيرين اعلم ان ما ذهب اليه  
 قدس سره محتمل وجهين احدهما ان مراد القوم بالمقدمة  
 المذكورة في اوائل الكتب ما يتوقف عليه الشروع اى  
 لفاظ وثانيهما ان مراد للمقدم المقدمة المذكورة في اول  
 كتاب ما يتوقف عليه الشروع اى القاطع والاول غير  
 مراد لان مراد القوم بالمقدمة اعم من ذلك فتعين الثاني  
 ونجما ايضا ان المسالك فيه يقال لا ينافى انه ثلث ههنا  
 انما المقصود بلفظ المقدمة مباحث القياس على ما مر  
 لان القوم يطلقونها في مباحث القياس على معنى اخر ظاهر  
 المشهور من قولهم لا يطلق على صيغة النبى المفعول والمجرور  
 ان المراد ان القوم يطلقونها في مباحث القياس على معنى  
 اخر والمقدم منهم فاندفع المحذور فانه قلت ما الفائدة



و هو قوله اذا  
اوروت هذا  
الشيء  
وقيام القرينة  
نسبت كمنفعة  
بكرهه تعالى  
جانب الكسفة

[illegible]

الكتاب الجامع والواحد  
في علم الفقه والحديث  
الكتاب الجامع والواحد  
في علم الفقه والحديث



شفوتنا العام  
 بالانسية المأفوتنا العام  
 معجزة مادة كذا عجزنا سنة  
 قبة كذا معجزة الصدقة فافهم  
 على ما هو المتعارف انما  
 انصدقة انما كذا الصدقة والارادة عندنا  
 العام في الصدقة انما  
 تشر الصدقة انما  
 عسب انما كذا الصدقة

انما يتوقف في الدليل

علم الصدق  
والمساكين  
قاع ب  
للطالب  
المسكين  
المسكين  
المسكين  
المسكين

[illegible]

التركيب في  
 وسبق وجه التركيب  
 الربيع في  
 فوجه توقف  
 الشروع  
 معناه توقف  
 الشروع في  
 التام التعليل  
 تمام الدار  
 بخلاف ما يكون  
 فقامت  
 والمحتمل احتمالاً  
 افرع به  
 معه  
 وهم الخلل في  
 الوجه في قوله  
 اهتدوا في  
 والعلة في قوله  
 فقال في قوله  
 اذ كان في قوله  
 تأمل في قوله

والتاريخ







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

رسم بيان

سبب ايراد اسم العلم في المقدمة يكون المقصود  
تقريب اللقائهم وان اراد بذلك السطور المذكورة في  
الدعوى السطور بكم كما هو مقتضى المقام فلا في المقدمة  
الاولى الدليل اعني قول الشارع في العلم لوم يقتضيه  
اوله ذلك العلم الى بكم ليلويم الدعوى كما في الباطن  
مطلقا وقوله وانما لم يرد مستد للمنع اي انما لم يرد  
المجهول مطلقا في الشروع في العلم غير مقصور بالرسم  
لوم يكن العلم مقصورا بوجه ما على ذلك التفسير وحاصل  
انما لم يرد ذلك لو كان عدم تصور العلم بكم مستلزما  
لعدم تصوره بوجه ما فيكون معنى تلك الملة من متعدي  
هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام فانه مما يشبه على قوله  
وهو سوق الدليل اه قيل على الشارع في هذا  
المقام انه الدليل المسوق لا ثبوت الدعوى ان كان مستلزما  
للدعوى موافقا لها فالنقريب تام والى فلا تقرب  
اصلا انه صل غير تام كما دل عليه كلامه والحوار عنه ربه  
الاول ان معنى قوله في التقريب انه لا تقرب في مثل  
هذا للبيان في هذا المعنى شارب كما يقال فلا يتم الدليل  
فلا يتم الدعوى فلا يتم الحوار الى غير ذلك من العبارات  
وهذا في قبيل ذكر المرسوم واردة الا في قول الدليل  
انما يكون دليلا ان كان تاما فيلزم ان يكون كونه تاما  
اي محتملا في جميع ما يتوقف دليكيته عليه وكذا التقريب

العلم المقصود

الافتقار للتفسير بهذا اللفظ

انما يعتبر العقل  
او تدبر قوله وهو  
في علم هذا التقريب  
ليكون باعتبار ما

باعتبار الشارة لا التقريب  
التقريب بالعبارة  
الاوضاع  
باعتبار ما سبق  
باعتبار ما يتولد  
فالتقريب  
حاصل وانما في التقريب  
وجه تدبر انه قال  
ما قال توافق  
بعبارة الش

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والمدعى والجواب ونفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم وذكر  
نفي اللازم واردة في الملزوم محييا والاشارة ان يقال  
المصدر في هذا المقام وهو ان الشروع في العلم يتوقف  
على صدور العلم بوجه ما وان يكون ذلك الوجه رسما او ذلك  
الدليل المذكور في الشرح ثبت جزء الا قوله لا الشا  
فبعض التقريب حاصل دون بعض فلا يتم التقريب  
والثالث ما ذكره بعض الافاضل ان التقريب  
سوق الدليل على وجه خاص او ايراد الدليل على وجه خاص  
وهو في تطبيق الدليل على وفق للدعوى وهذا هو  
السوق والى ايراد المذكور ولم يتحقق التقريب  
بتمامه لما صدق عليه هذا المفهوم والظاهر ان الكلام  
فيه ثلث - والمراد بفتح الكلام في اويل الكتب  
اه هذا جزاء اعتراف اوردته البخاري على الشارع حيث  
قال في خاتمة كتابه الشرح للمعبر ما اورد في العلم في  
مفتتح الكلام حتى يكون المقصود بذلك بل قسم العلم  
الى الاقسام في مفتتح الكلام ثم قال فان قيل المراد بمفتتح  
الكلام قيل الشروع المقصود فانه عند ذلك  
رسم هذا العلم فيقول لا ان المقصود في ايراد الرسم  
في الملزوم يقتضيه العلم بخصوصية رسم لم لا يكون  
للما في تصور بوجه من الوجوه واردة انما فيها الكثرة المقصود  
حاصلا بالان لا المقصود ولما كان المراد بمفتتح الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله







[illegible]

ط  
فانما زيادة بغير

وهو ان يكون طلبا عبثا واذ كان  
راجعا الى ان يكون وجه البقرة  
والاحتمال الاول ان يكون

على ما استفاد من بيان  
العلماء

ثم بطله ليكون الشارع غايضا يعني  
ان الدليل استلزامي لا حتمي

شهادة الى ان في...

سارع اذ ليس بدليل المدعى  
فهو من جملة المدعى

في هذا اليوم نوقف الشروع  
البيرك حبيب فلولم يزن

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

۱۲۵۲۰۰

وهي كبرى والصنف كطونيدوهي  
ان الصنف من محمد المحصل بالدين  
واما الصنف فبالشع والفقير  
مكتوبة والكتب مطبوعة  
تأليفه

[illegible]



لا يكون الحجة  
 بالنظر في خلاف ما اذا كان قولا  
 من مسائل الفخر فانها  
 لا يكون موصوفة  
 وهو شرط في  
 دفع الزائد  
 على الجذر ما لم  
 ع

والمعالي بيان الابداع  
ومقتضى البيان  
بما قاله المصنف من ان  
الحق صمد عالم الغيوب  
وكذا ان يكون بيان الحق  
الذي ذكر في فكيك النفاق  
المراد منه هنا حقيقة  
مفوتة بالاعتجاب

بیان التقدیر بکمال  
بیان موضوع فی دلیلها  
وهو المناسب بقوله  
تقریف العلم لکن  
لا یلزم قواها



جواب سوال مقدار تغذیه است  
از غذا و آب که در آن فایده و کمال تغذیه  
و توفیق و امیال و تقاضای و امای و توفیق

۱۳۹

فانما هو في الزيب فانه يفتقد  
فانما هو في الزيب فانه يفتقد

في اعراف او في الفخاخ  
التي العيب الخفية  
فعله وانما افعلنا فائدة الحققة  
بما نلاحظه السوال الثاني  
ان سنعالج الرغبة واذا راي  
به اعتقاد هو يعرف  
اولا انهم لما عكس

المالك المملوك  
بنو المملوك



الفائدة اذ لم يعتد بها  
فالمرئى لا يمان  
انها انما اعتد  
كيف يكون  
الحال  
رسمي

الفائدة العتديها للعقد يجب ان يكون قائلها مريد  
في الواقع حتى لا يكون السعي عبثا بحسب العرف فلا يتم الملازمة  
التي ادعاها الخارج سماعا بالمنع انما الى توافر بقوله ولا يرد غايته العلم والادب  
ان يكون تلك الفائدة اى الفائدة المعتديها التي اعتد ترتها ترتيب اضافتها  
في الفائدة التي ترتيب على ذلك العلم اى يجب الواقع والخارج الى العلم الشرعي  
الذي فاقم غيره

العلم

تہمازیہ

[illegible]

من مقلدنا  
عليه الاقل والثناء فقد عي  
العلو وقد عي المبادر التقدي  
والاربع في المبادر المقصورة عي  
جيد الشانه  
فخرج قديح تاجي العلو محاسب  
تاجي لعلو تاجي النظر في اثاره  
وطنا تاجي اغني القدم الفضل  
تاجي لعلو تاجي يعين ودها

فقد وافقه ما استمر  
الى عهد صفاء الذات  
والاعتناء بالانجيل  
لنأني ثامر غريب



قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...

ذلك لان المقصود من العلوم بيان الحقائق لا مجرد الحقائق...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...

قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...

اعلم ان المقصود من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...

عنده ولم يكن له بغيره في طلبه وحاصله ان ما يتوقف عليه...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...

قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...  
قوله فان كان من هذا النوع...



[illegible]

عاشق و معشوق

۱۰۰

الحمد لله الذي  
اعلمنا هذا العلم  
بما نحتاجه في الدنيا  
والآخرة

۱۰۰



يقولون ان هذا هو المقصود من الالفاظ فان  
الالفاظ هي التي تسمى بالالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول

على ما هو المتعارف والمعتاد على معرفة احوال الالفاظ فان  
قلت اما ان يراد بالمقدمة المذكورة في قوله والاولاه مقدمة  
جميع العلوم كتنصير العلم والتقدير ببناء يد و...  
او مقدمة الفن وعلى كل تقدير فيقال ان يراد بمباحث الالفاظ  
جميع مباحثها واورالها او مباحثها واحوالها المذكورة في كتب  
الفن فقط فان اراد بالمقدمة مقدمة جميع العلوم سواء اراد  
بمباحث الالفاظ جميعها او بعضها المذكورة في كتب الفن يمكن  
قوله لتوقف افادة العلم واستفادة على معرفة احوال الالفاظ  
ممنوعا لانه المراجع انه استفادة جميع العلوم موقوفة على  
معرفة جميع احوال الالفاظ او بعضها المذكورة فيها او لا  
كما ان المراد ان استفادة الفن موقوفة على معرفة جميع احوال  
الالفاظ وبعضها المذكورة فيها وهذا على تقدير تسليم  
الالفاظ المطعنى اولوية جعل مباحث الالفاظ مقدمة  
جميع العلوم وهو خطأ وان اراد بالمقدمة مقدمة الفن  
فان اراد بمباحث الالفاظ جميعها كما سبق في قوله  
لتوقف افادة العلم ممنوعا ايضا لان المراجع ان استفادة  
العلوم او الفن خاصة موقوفة على معرفة جميع احوال الالفاظ  
لان توقف استفادة العلوم او الفن خاصة على معرفة بعض  
الاحوال المذكورة في كتب الفن وتوقف استفادة الفن  
على معرفة احوالها المذكورة في كتب الفن وان سلم  
لا يقتضي جعل مباحث الالفاظ مقدمة للفن ليراد بتوقف

في هذه الاشارة الى ان  
المقدمة هي مقدمة الفن  
لا يستلزم توقف العلم  
في الدليل لتوقف العلم  
بل في الدليل لتوقف العلم  
والتحقيق بل في الدليل  
او لا ولهذا قد مر  
وهذه احوال علمه  
التامر لكن في هذه  
الحال عليه ان يقال  
في الشق الاخير توقف  
استفادة العلوم او الفن  
خاصة دون الفهم  
على الفن كما فعله هنالك  
اللام الا ان يقال ترك  
استفادة العلم او الفن  
تأمل عند الرجوع

يقولون ان هذا هو المقصود من الالفاظ فان  
الالفاظ هي التي تسمى بالالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول

مقاصد

يقولون ان هذا هو المقصود من الالفاظ فان  
الالفاظ هي التي تسمى بالالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول

مقاصد الفن بعضها بمقاصد يجوز ان يراد  
بالمقدمة مقدمة جميع العلوم ومباحث الالفاظ  
مباحثها في الجملة لا جميعها ولا بعضها المذكورة في كتب الفن  
خاصة بكونه في قوله لتوقف افادة العلم ان استفادة  
كل علم من العلوم من الالفاظ لتوقف على معرفة احوال تلك  
الالفاظ في الجملة وهذا كله حتى ازمان العلوم الا وقد توقف  
استفادة من الالفاظ على معرفة احوالها او بعضها  
اوضاعها ويجوز ان يراد بالمقدمة مقدمة الفن ومباحث  
الالفاظ المذكورة في كتبها ويجعل قوله لتوقف افادة  
العلم اه علة مقصودة لا مقصودة ويكون العلة المقصودة  
الباعثة عدم اشتراك تلك المباحث المذكورة لمقاصد  
الفن فيما هو موضوع الفن وغايته فان قلت فليكن  
يجب ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لان المقاصد فلم  
قال قدس سره فالاولى ولم يقل فالواجب قلت لما عرفت  
من ان ذلك امر مستلزم لا واجب وجوبا عقليا فان قلت  
لم قلت ان استفادة الفن موقوفة على مباحث الالفاظ  
المذكورة في كتب الفن قلت لا نعم فالوادلالة الالفاظ  
مستحورة في الحدود الشاركة وبعضها ودلالة التفرقة  
مستحورة فيها كله لا بعضها ودلالة المطابقة معينة فيها  
كله وبعضها وذلك يتوقف على تقسيم الدلالة وبينما التسمية  
وايضا جعلوا الكتب المنسوبة للمعاني المفردة فتوقف

هذا هو المقصود من الالفاظ فان  
الالفاظ هي التي تسمى بالالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول

يقولون ان هذا هو المقصود من الالفاظ فان  
الالفاظ هي التي تسمى بالالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول

يقولون ان هذا هو المقصود من الالفاظ فان  
الالفاظ هي التي تسمى بالالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول  
منها ما هو المقصود من الالفاظ في قوله والاول



في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون

بيادك على تقسيم اللفظ الى المقرة والمركب وبيادك التقسيم  
 وايضا فالتوليد الاحراز في التعريفات عن استعمال الالفاظ  
 للمجازية المشتركة الا عند قرينة فيحتاج الى بيان الحقيقة  
 والمجاز والمشارك والمنقول وايضا فالو المتواطى يبرز  
 ان بنى جنسا وعرضا عاما واختلفوا في الشك فذهب  
 بعضهم الى انه لا يجوز ان بنى جنسا وذهب بعضهم الى جواز  
 فيحتاج الى بيان الشك والمقارن وان ذكر في مثب الالفاظ  
 بعض الاحوال ولا يتوقف استنفاد الفن عليها فيكون  
 من التما والمكمل مع ان معنى الوقوف كما عرفت سابقا  
 الى الاعمال في تحصيل الفن للمطو تلك الوعانة مما لا يشهد  
 فيها في جميع البيا المتعلقة بالالفاظ المذكورة في كتب الفن  
 الا ان العصر ورد في صدر المقالة الاولى في هذا  
 الكلام منه قدس شرف يحتمل امرين احدهما الاشارة الى  
 توجب شبهة على المس يعنى ان الاولى ان يجعل مثب الالفاظ  
 في المقدمة الا ان المترك الوجه الاولى في اورد في صدر  
 المقالة الاولى ولم يجعلها في المقدمة ابتداء بعينه النطق  
 وفيه ان ايراده حيث الالفاظ في صدر المقالة الاولى لا يدل  
 على انه يجعلها في المقدمة لجواز ايرادها في صدر المقالة  
 الاولى من جعلها في المقدمة تبينها على شدة احتياج المقام  
 اليها وانما فيها الاشارة الى دفع شبهة اوردت عليه مع ان  
 الاولى ان يجعل مثب الالفاظ في كتابه المقدمة الآتية اوردها

لكن ينبغي ان يفاد بعض الالفاظ  
 المصنف اللفظ وهو لا يكون من بيان  
 المركب لكنه ينفذ وشده وانما يبرز  
 بانفاد وكذا لا يكون من بيان  
 والمركب لان الالفاظ والتركيب انما يبرز  
 الالفاظ او لا ويتناولها ما يبرز  
 وهو ما كان حصوله في بعض الالفاظ  
 والحد من الاخر لا يكون بالنسبة الى الويل  
 والحكم من اللفظ  
 على هذا يكون اكثر مباحث الالفاظ  
 من المقدمة في بيان وجه تقييد  
 ما ذكره بالتركيب فانه مع تقييد  
 في حيث ان الشك والمطو على ما يجب  
 ان يكونا من اللفظ فيكون الوجه  
 عنهما بخلاف الالفاظ فتاوع ب

في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون

فيما يلي

ولا يرد هذا على الاخلا في انما على ما لا يخفى  
 عند التسلسل فانه مع ب  
 في هذا يرد لا دخل اعتدال قد صدر  
 في المقالة الاولى والخاصة بالان  
 انما جعلها في المقام ويظهر هذا  
 قوله ابتداء بعينه النطق  
 في اشارة احتياج المقاصد اليها اوردها  
 في ابواب المقاصد ولكن ايرادها في المقالة  
 الاولى في صدرها لانه وان لم يوردها  
 في حيث المقدمة مع كونها من اللفظ  
 على كنهه فالتناسيب ان يورد  
 عقيب حيث المقدمة  
 متصلا ليس في ترتيبها  
 بها انما فانها  
 في ترتيب

فصدر

في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون

في صدر المقالة الاولى فتقوهم انهم يجعلها منها فاورد عليه  
 ان المقالة الاولى مشتملة على ثب الالفاظ الباحنة في المركب  
 الثابت فكيف يقع قول المقالة الاولى في المقرة وقد سبق  
 في اول الكتاب في هذا السؤال والجواب والوعد بالاجابة  
 منه قدس شرف اليه وهذا هو الموعود وقد جعله اي  
 بيا ان في امرية بالتمثيل غير ان هو مقدم عليها في  
 عند وقاية هذا البيا في التحصيل على ما يجب تقديمه  
 عليه وتأخير عن حاجب تأخير عن كان يبين ان علم  
 المنظم مثلا مقدم على جميع ما عده من العلوم لا يحتاج الى  
 وعلم انما مقدم على علم البيا وما قدما على البديع في غير ذلك  
 وبتا شرف يعرف في حقه في الجود والاعتناء  
 في الكتب والافتاء وحقا شرف العلم في ثلث  
 شرف العلم الى الموسوع وشرف الغاية وشرف الدلائل  
 كونها قومية وثيقة بعبية قال في المواقي وهذه هي  
 شرف العلم لا قدوها الاشارة الى الامور الثلاثة المذكورة  
 ولما جعلها الطوالع التي هي مسائل في شرف العلم  
 ايضا وحقا شرف العلم المذكورة في قوله  
 قدس شرف في منجلكم في دفع هذه الشبهة وانما يكون  
 مسائل العلم اقوم فراجع الى فضيلة الدلائل في انما هو ما يجب  
 المعلق لم يرف بين الرتبة والشرف فذكر في بيان الرتبة  
 الشرف وبتا وصنع كسب وجب حسن الاعتقاد في السعي  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون

في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون  
 في قوله تعالى انما جعلكم خلائف في الارض لعلكم تتقون



والتأني والاعتناء في العلم  
بغيره ولا بعدا ولا راحة  
زيادة بغيره فاعلم ان  
قوله الاشارة الى السالكين الى الله

المتقين الذين هم السالكين الى الله  
في بيان كذا وكذا في بيان كذا فانه  
يتم منه الاشارة الى السالكين الى الله

مثال يرجع الى الاصل القريب الى المطالب  
القريب الى قوله العالم متغير كل متغير  
انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا

انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا  
انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا  
انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا

مثال يرجع الى الاصل القريب الى المطالب  
القريب الى قوله العالم متغير كل متغير  
انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا

في تحصيله كذا بيان متين بل قد يزيد اطلاع على حاله  
فيوجب كمال المتبصر في شأنه والاشارة الى سالكه بحالا  
لنيتبها الطالب على ما يتوجه اليه منها موجبا لمزيد استبصاره

في طلبها كان يقال انما هو كل علم كونه راجعا الى الاصل  
القريب او البعيد والابعد المطلوب تصور او تفقد  
في نية من العلم ان كل واحد من مفيد لتمييزه والبيرة في طلبه

في الجملة انما تصوره بوجه ما او بغيره فاما التقدير في غاية  
و موضوعه فلا شافوة التصور رسمه واما البوابة فلا اقل  
في زيادة قوة التصور بوجه ما و اذا جمعت الامور الثمانية

في طلبه فهو موجب لمزيد المراتب ان المجموع في حجب  
المجموع كذلك لا كل واحد من العلوم ان التصور بوجه ما  
او بغيره زيادة تميز ولا زيادة العبيد في طلبه واما ما اذا

انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا  
انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا  
انما هو من قولنا انما هو من قولنا انما هو من قولنا

والعلم توفيقه حقوق تكفلها بكلها وقد يكونه ببعضها كما  
في هذا الكتاب ولا تجزئ في ذلك الذكر والاكتفاء لعدم الخلال  
بالامر الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعليم والتعليم الا

في التصور بوجه ما والتقدير كذا ذكرنا سابقا حيث قلنا كل  
واعلم ان الواجب اه وذلك اي والجلالة الاسود التي تجعل  
منه المقدمة ولا ضرورة اخرى من مناهيها قال بعضهم الا انها

في تفسير المقدمة ان يفسر بما يقبل في تحصيل الفهم يعني ان هذا  
التفسير او في تفسيرهم المقدمة بما يتوقف عليه الشروع  
وان كانا تفسيرهم راجعا الى هذا الفهم كما عرفت ولذا قال الاولى  
ولم يقل الواجب ان تفسيرهم بظاهره لا يتناول الا الامرين

الغزيرتين في هذا التفسير فانه بظاهره يتناول الامور  
المتعدية فان قلت هذا التفسير يتناول العلم والكتاب  
ايضا فلا كونهما معا قلت ثم لا يجوز ان يكونا داخلين في

ما يذكر

في حاشية

الحوار

فقد انزلوا صورة هذا فليكن لاكتفاء  
لان الامر الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعليم والتعليم الا  
ان تعلموا ان الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعليم والتعليم الا

فقد انزلوا صورة هذا فليكن لاكتفاء  
لان الامر الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعليم والتعليم الا  
ان تعلموا ان الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعليم والتعليم الا

فقد انزلوا صورة هذا فليكن لاكتفاء  
لان الامر الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعليم والتعليم الا  
ان تعلموا ان الواجب اذ لا ضرورة هناك الى مقام التعليم والتعليم الا



في قوله كان في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

فقد كان في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

وقال بعض المتأخرين في جوابه ان تقدير المقدمة في مثل  
تلك الامور هو لظاهر الامر فيحتاج الى كونها معاً واما  
ففرق بين التقدير والتعريف هو ان التعريف ما فيه  
وما كان جعل للمقدمة كتابه عندئذ لم يخل  
مقاصد بيان الحاجة وبيان الموضوع في كل من  
ثلاثة مباني وقد جعلها في اورد بيان الحاجة  
في بحث واحد كما دل عليه قوله واما المقدمة فبينها  
في ما بين المنطق وبيان الحاجة الى العلم والادب  
وكان للكتاب عنوان المقدمة ان يقدم بيان الحاجة  
بيان الحاجة التي جعلت عليه وقال لما كان بيان الحاجة الى المنطق

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

بيان الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب

في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
و قد جاء في قوله في الحاجة الى العلم والادب  
في قوله في الحاجة الى العلم والادب



هذه النواضع على السند  
بإسناد قوي فلم يذكر  
بإلا ما هيته كذا

انما هو موضوع المناقش في هذه المسئلة  
 وهو تعريف كذا هو تعريف ويسمى  
 اليه ولما اتفق عليه بيننا والذو الوجدان  
 على ان يكون التعريف الواسع الذي ذكره المصنف  
 واحدا لا يجوز ان يكون متباينا له في حيث يقع  
 ما ذكره اما في حيث لا يتوجب عليه  
 فيه مخالفا لما ذكره انما في  
 الاطراف من حيث

لنا في بيان المائدة ما يروى  
عبد الشروع المطلق وما  
المائدة تبدأ بما يتحقق  
فيها من التقدير في المائدة  
فمنه قوله في المائدة  
عليه الشروع المطلق  
في المائدة

في الاجتماع الى النقط  
على السوارح المذكورين  
النقط بخصوصية محتاجا  
نشرت عليه تلك المفاصلة و  
وانقضت الامور في ذلك

نشأت الاوت دون  
فانتم معي بعرب

فيم ربي  
بسم الله  
الحمد لله  
والصلاة  
والسلام

٣٠ فو  
 ٣١ فو  
 ٣٢ فو  
 ٣٣ فو  
 ٣٤ فو  
 ٣٥ فو  
 ٣٦ فو  
 ٣٧ فو  
 ٣٨ فو  
 ٣٩ فو  
 ٤٠ فو  
 ٤١ فو  
 ٤٢ فو  
 ٤٣ فو  
 ٤٤ فو  
 ٤٥ فو  
 ٤٦ فو  
 ٤٧ فو  
 ٤٨ فو  
 ٤٩ فو  
 ٥٠ فو  
 ٥١ فو  
 ٥٢ فو  
 ٥٣ فو  
 ٥٤ فو  
 ٥٥ فو  
 ٥٦ فو  
 ٥٧ فو  
 ٥٨ فو  
 ٥٩ فو  
 ٦٠ فو  
 ٦١ فو  
 ٦٢ فو  
 ٦٣ فو  
 ٦٤ فو  
 ٦٥ فو  
 ٦٦ فو  
 ٦٧ فو  
 ٦٨ فو  
 ٦٩ فو  
 ٧٠ فو  
 ٧١ فو  
 ٧٢ فو  
 ٧٣ فو  
 ٧٤ فو  
 ٧٥ فو  
 ٧٦ فو  
 ٧٧ فو  
 ٧٨ فو  
 ٧٩ فو  
 ٨٠ فو  
 ٨١ فو  
 ٨٢ فو  
 ٨٣ فو  
 ٨٤ فو  
 ٨٥ فو  
 ٨٦ فو  
 ٨٧ فو  
 ٨٨ فو  
 ٨٩ فو  
 ٩٠ فو  
 ٩١ فو  
 ٩٢ فو  
 ٩٣ فو  
 ٩٤ فو  
 ٩٥ فو  
 ٩٦ فو  
 ٩٧ فو  
 ٩٨ فو  
 ٩٩ فو  
 ١٠٠ فو

والتحقيق ان هذا هو ما كان عليه  
تبعه الناس في كل زمان ومكان  
والتحقيق ان هذا هو ما كان عليه

ان يكون الامر الواحد غاية لا سواد مقدرة وان اراد ان يعرفه  
بغاية المساوية كذلك فلم يكن في الوجود مساو وخال للعلم  
قلت اراد الشارح لزوم المساواة بين العلم والاحتياج الى العلم بغيره  
في حصولها ويباذا ان الامر الواحد لو كان غاية لا مريد لم يكن  
شئ منهما مخصوص به محتاجا اليه في حصولها واتى المحتاج  
الي احد المريد واذا تشرفت بهذا عرف من ثبوت الاحتياج  
الى العلم في حصول تلك الغاية لخصاصها به ومن ثبوت الاحتياج  
المجموع لمراده في حصولها لشمولها له وفي مجموع الامرين ساد  
قائما بما يبيننا العلم انه اراد قدس سره بهذا الكلام الاشارة  
الى ان الشارع جعل كون بيانا للحاجة الى اصوله متضمنا لبيان  
للماتية سيما التقديم على بيان للماتية ولذا قال قدس سره فصار  
بيانا للحاجة متضمنا لبيان للماتية برسمه بقريا على ما ذكره  
في بيان الاصول ثم كونه مناسقا الى بيان للماتية لا يكفي مجرد بيانا  
لتلك الاصول بخلاف ان يكون بيانا للعلم برسمه ايضا مستاقلا  
بيانا للحاجة فيكونان متباينين فلا يكون احدهما املا للآخر  
مقتضا عليه بل لا بد مع ذلك من نفي هذا الجواز ولما توقف  
كون بيانا لما يبيننا العلم برسمه اعني هذا النوع مقتضيا للمريان  
الحاجة على كل رسم بالغاية وعلى كون كل رسم بالغاية  
مقتضيا الى بيان الحاجة وكان كله الامر من متفصيلين اما  
الاول كما ذكر قدس سره بقوله واما بيانا لما يبيننا العلم برسمه  
فلا يستلزم فلا يلحق بالعلم فانته مشاحة عن التفسير

محل نامہ قشام غیبہ الہوجہ

فقد و ما بيان العلم سبحانه على ان  
ايضا بيان الماهية وبيان عن غيرها  
وان كان ما هو عرضي واما قولهم هل  
ما بين ماهية ما هو ذاتي و اليتيم  
قال لا فلا ينبغي ان رسم العلم انما  
بيان الحاجة و ان غيره و عليه ان  
بيان الحاجة المذكورة اثبت الاحتياج  
وهو ان الشهور فان معرفة بكونها  
وان اردت به نتيجة تلك القول و هي ان  
التاسيس يحتاج الى ان لا يكون  
ايضا فانها يتبين قلبه كونه غير  
بالقضايا المذكورة و التدين انما  
منه القول و قوله كمن ان يجاز  
كل اثنين ما على الاول فلانه ترتيب  
ما بين القضايات ان النفس ترتيب  
المعلوم ان يحصل بوجهه و قد يقع له  
الاول و يجوز ان يكون حالة و يجوز ان يكون  
عاطفة و العطف عليه ان الشارح اه  
قوله على كون كل رسم اه فيه كمال التوفيق  
على كل رسم مقتضيا الى ان الحاجة فقط  
و بيان استناد ذكره في هذا فلهذا  
مدى في هذا التطويل مع رب

[illegible]



و اما اذا لم يكن مستفادة والسبب في ذلك  
الحاجة اليه من الاستشارة  
هنا ثبت المدعى  
منها فاعنه فلو يكون تصوره العلم بالقيادة ايضا  
فواذا عنه

فقد اخرج في جوارحه دار لفظ الجوارح بمثل ما  
والا فلا حاشية اليه كابد عليه اسحق اذ لا احد  
الامر من غير ما يدل عليه ساق كلامه هو كون  
بيان الحاجة اذ اخبره عن  
فيه اغشية ذلك اذ كان  
الشارح

الشيء انما هو ذلك اذا كان المولد من نسلهم  
الكل من ان السلب الكل ارفع الى  
الملاوكة وان افاده ما ذكره في الدليل  
الذي ان يقال ما ذكره في الدليل  
بما ذكرنا في الدليل ما ذكره في الدليل  
يدل على ان ما ذكره في الدليل  
قدس تره بقليله لان هذا الرسم  
المخصوص من جملة الرسم بالغاية تامل في  
فاندره

فان دفع بهذا الكلام ما قيل من ان قوله قدس سره  
واما بيان ماهية العالم يستلزم فلا يستلزم اه  
ما في قوله بل ان ارد رسم مطلقا يستلزم اه  
قدوسم ولكن لا يتم التقريب وان ارد  
ان المذكور لا يستلزم قدوسم فتم

قد واعدناه في ان نفي الالفاء فيما  
لا يجدت نقلا له يدان بين ان بيان  
المحمية لا يستلزم بيان العاجية كما ان ذلك  
يستلزمه نقلا له سالت بالنسبة اليه  
كما سالتنا واذ الالفاء لا تستلزم في  
الاستلزام الالف الف واذ الالف في  
من غاها لم - فتأمل - ب

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

هذا الفاء خارج عن التفسير لان الشرح في  
تفسير العلم تفسير في الحاشية والتعليق المذكور بعد  
اخر التفسير عليه لا يقع ما توهم من ان التفسير  
المذكور غير محتاج اليه في بيان الحاجة فلا يكون  
تفسيره انا وورد في نسخة  
قوله ولا تعقب اه ولا يكون اورد بها وانما  
معناها ان جعل اورد بها او يتبادر بها  
انما يكون الفاء للتفسير بالتعقيب وانما  
جعل معنى قصد بها جواز ان يكون التفسير  
بلا يجوز ان يكون التفسير تامل على  
فيلزم كون ان يتبادر منها خراعة بحيث  
لا يكون معناه ذلك لا غير ان التفسير جازل  
على ذلك التفسير في بيانها وانما فيه كونه متبادر  
عليه وليس كذلك لان الابرار غير متقدم  
عليه بل متاخر عنه بلا ريب فقول متاخر  
من قبل عدم الجواز لا يتقدم على  
قوله متاخره وان كانا متقدمين عليه  
او سباب التعقيب بنحو ان يتقدم  
قوله متاخره لان الوصول لا يتقدم  
والوصول لا يتقدم ايضا بل هو المتاخر  
بل قوله المتاخر لان ما بين الوصول والوصول  
اورد في نسخة  
سكن العلم خارج عن التفسير لان  
التفسير تامل  
تتم

١٢٠  
 في سنة ١٢٠٠  
 في سنة ١٢٠٠  
 في سنة ١٢٠٠



[illegible]

المصنفين وضعوا هذا الكتاب في إخراجها  
ويعتبر في الثاني في التصور فقط  
وهو في الثاني في التصور فقط

و قد يقال ان قسم العلم بها  
فرقه القدر لا فريبه الا خارج  
البرهان ما لان الحكم خارج من  
القسم الثاني ايضا لان  
حفظ الحديث قدس من فساد  
محتاج الى قسم لا بد منها  
فلهذا انما يعرف ان كون  
الغير في قوله انما هو بالبرهان  
منه كونهما ادراج الى  
القسمين فقط وما اذا  
ادرج الى القسمين  
العلمي والقدر التشارك  
في قوله يقال ان  
فلا يلزم فاقم خبرا  
يكون

ضرورة كما ذهب اليه الامام ولم يثبت الاحتياج مع الى القول بالاحتياج  
 وشيئا فلم يثبت الاحتياج الى قسمي اللفظ وفي تقريره قدس سره من  
 تفصيل على ما قلت فثبت ان الاحتياج مع الى القول بالاحتياج مع  
 اه هذا الكلام بظاهره يدل على ان التصور السابق لا يكون متعلقا  
 بالمحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية التي تكون الجزء اللفظية اذ مع  
 كل منها يقصد الحكم فيها والبر كذلك لان كل واحد من التصورات المذكورة  
 تصور سابق في اصطلاحهم فيجب ان يعرف الكلام غير ظاهره ويحمل  
 على ان المراد به ان تصور الحكم مع بطريق الجزئية اي تصور لا يلو  
 الحكم جزئية وهذا يصدق على كل واحد من التصورات المذكورة  
 وعلى كل اثنين منها وعلى المجموع ايضا **فان** هذا التصور  
 المقصود من هذا الكلام تحقيق للمقام والاشارة الى المتميز بين  
 القسمين وهو ترتيب القدر في احدهما واعلم في الاخر  
 يعني ان هذا القسم من التصور يصدق على تصور واحد كقصور  
 الان وعلى تصور متعدد بان يكون المجموع من حيث المجموع  
 فردا لا نسبة اي لا تصور نسبة اي يصدق على تصور متعدد  
 الا يكون تصور النسبة داخل فيها كقصور الان والاحتياج  
 ومع نسبة اي مع تصور نسبة اي يصدق على تصور متعدد  
 يكون تصور النسبة داخل فيها اما تفيدية تفصيل للنسبة كما يكون  
 الناطق وغلام زير مثال النسبة التفيدية اي كالنسبة بينهما وكذا  
 قوله كقولك اقرب اي كالنسبة التي استفاد منه قولك اقرب  
 ويجوز ان يكون هذه الامثلة امثلة للتصورات المتعددة التي يكون

[illegible]

وانما المنفع يقع من اركان الدال على ان  
 ذلك ظا الكلام فيجب ان يقع بـ عـ بـ  
 فانه هذا المنفع على حسب  
 الامام في القصور والتقليد  
 وهو لا يكون بكونه لا يصديق  
 بل يقول انه فعل فلما يصديق  
 عليه انه تصور فضلا عن  
 القصور لا الحكم بعد تأمل  
 عـ بـ  
 وفيه جرم ان يكون الحكم  
 تصور اما بالان يصديق  
 عليه ان قال انه تصور  
 لا حكم بعد بطريق الخبائية  
 لا سيما ان يكون الرشي  
 جزء من نفسه بدو بينا في الم  
 التداخل شرح  
 الا ان قال ان فساد انه  
 لا يكون ولا معه سلك بطريق  
 الخبائية لكن بعيد غائبة  
 البعد تاما من عـ بـ  
 فان هذا التصور ان كان  
 اجزا للمفوضية يصديق  
 على تصور كل منهما انه تصور  
 كائنا من حكم ولا يصديق  
 انه لا حكم بعد فلما يكون  
 تصور كائنا من دليل  
 كذلك ان كل ان فافهم  
 عـ بـ  
 فانه هذا يكون القصور  
 في قيل الجنب كائنا وكم  
 ناسم الجنب كائنا والنفس  
 كائنا

فما هذا كمال التقدير  
من قبل الخبير  
الاسم الخبير كبرياء القوس  
ماهر



فقدان كل ذلك بمحتمل ان يكون علته بضرورة ادراك الامور المذكورة التي هي الانشا والكاتب والمركب التقيدى والثنا والغير  
الخبرى والخبر المشكوك وبمحتمل ان ينزله لتصورية ادراك الامور المذكورة التي هي فيها التنبه لعدم الاحتياج الا والين الى الدليل  
والاول اظهره من تمام ذلك فقد كان ذلك اسارة الى مثل المعوان الشاطق وغلامه من يد وضرب الى تصوراته وافعاله معناه ان كل  
والحمد لله الامور للعلومة المذكورة خال عن الحكم بغير الوقوع والاقوع فيكون ادراك كل منها من التنبه فالحكم ان لا ينفى الوقوع والاقوع  
الذي لا انشا

تصور الشيء داخلها فاحتمل ان يكون معنى قولهم الحيوان الناطق  
وعلام زيد كصور هذين الماهيتين وكذا معنى قولهم كقولك  
اضرب اي تصور مفهوم هذا القول وقوله فان كل ذلك اشارة  
الى المذكور في التصور الواحد والمتعدد بل تصور واحد  
ومع تصور شيئا ما تفيد به اوانا شيئا او خبرية شكلا  
فيها وقوله خلوها على الحكم اي لا يبقا ولا تنزع وفي جعل  
ذلك اشارة الى الامثلة المذكورة من الحيوان الناطق  
وقوله مرزبوا ضرب وجعل التصورا بمعنى المتصورات وجعل  
الحكم بمعنى الوقوع كما ذهب اليه البعض لخلأ الكلام في النقص  
بالنسبة لجزئية الشكوك فيها مع انها في التصور او تكلف  
وتعسف لا ينبغي ولو جعل ذلك اشارة الى التصور كما ذهب  
اليه بعض الافاضل وجعل الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع لا يذرع  
المحذور الاقل وبقي التكلف والتعسف في قوله قد بين  
واما الجزء الشرطية من المقدم والنتائج فليس فيها حكم ايقة  
او فوق بظاهر مما ذكره ذلك الفاضل فان المراد بالحكم هنا  
هو الوقوع واللا وقوع اللذان هما في قبيل المعلوم لا الإيقاع  
والانتزاع اللذان في قبيل العلم لان الحكم المذكور يكون جزءا  
الشرطية كما يدل عليه قوله <sup>٦٤</sup> فيها الشرطية في قبيل المعلوم  
والعلم لا يكون جزءا من المعلوم وانما قلنا بظاهره فانه يجوز ان يكون  
المراد بقوله فليس فيها حكم ليس في ادراكها لا الإيقاع والانتزاع  
والانتزاع اللذان هما في قبيل العلم لان الحكم المذكور يكون جزءا من المعلوم

[illegible]

جاسق قول الله  
 افوا اني قد ارسلت  
 رسلنا بالبينات  
 وانا افوض اليكم  
 الدين كله فاعلموا  
 اني قد افوض اليكم  
 الدين كله فاعلموا  
 اني قد افوض اليكم  
 الدين كله فاعلموا

الشرطية ما يدل عليه قوله أو ألتا الجزاء الشرطية حكم على حذف مقادير  
وج يكون الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع ويكون موافقا لما سبق  
هذا قبل اعتبار الوحدة لازمة في المقسم كالمسألة الحقيقية  
ووحدة المقسم يقتضي الوحدة في الأقسام إلا أن المقسم  
معتبر في الأقسام فكيف يجوز تعدد المقسم حتى يعجز  
ما ذكر قدس سره من قوله قدس سره هذا الصغور قد  
يكون واحدا وقد يكون متعددا القول الوحدة قسمان حقيقية  
وهو الأمر الذي يصير الشخص شخصا واحدا ممتازا عن سائر  
الخصائص وتوعينه وهي الأمر الذي يصير النوع به نوعا  
واحدا ممتازا عن سائر الأنواع وهذه الوحدة لا ينافي  
تعدد الأشخاص ما صدق عليه النوع كالأنثى مثلها في  
نوع واحد مع أنه يصدق على زيد وحده وعلى زيد وعمرو  
معما بخلاف الوحدة الشخصية فإنه لا أن الشخص الواحد بالتحقق  
مثلا لا يمكن أن يصدق على زيد وعمرو معا فالمعتبر في المقسم  
هنا الوحدة النوعية لا الشخصية فلا يجوز وعينه بعضهم  
لأنهم يقولون من اعتبار الوحدة المقسم والأقسام أو  
في الجواب عن هذا الاعتراض الكلام ما ينبغي من استماعه أن  
الأفهام للخصائص والعوالم ونحن لا نورد ذلك الكلام في هذا  
المقام حفظا للكتاب عن الإطالة وللمناقير فيه غير البطالة  
قوله القسم الأول هذا الكلام بينا الوجه لنقل المقدر  
بغيره في الصغور والحكم والافتقار عليه مع تمام الكلام في

و اما در تفسیر  
این بیت  
لا اله الا الله  
ما در

[illegible]

ان اختيار تعريف مطلق المصطلح  
 المصطلح انما هو التبيين للمفرد  
 التعريف فكان قولنا انما هو  
 مطلق انما هو الجواب  
 فظهر مقدارها



[illegible]

لا اله الا الله

*(Marginalia in Arabic script)*

واول ما وقع في  
 مجمع  
 فبذلك وانما  
 وليبب باننا لان  
 في النفس بل في  
 انه بعد بيان الفرق بين  
 وليس المنة مدخل في هذا  
 قوله الا ان المرأة لا تثبت في الاصل  
 المحسوسا بغيره فالكلف فيه فاصلا بين  
 وهذا مخالف لما سبق في مذاهب المحققين  
 من انه مدرک العلم وانما في جملة  
 او غير محسوسا او غير وهو انفس  
 وشبهه ان در آن انما كانت  
 القطع ان السكينة التامة  
 ان يتكلف تطهيره



قوله فتقول وهو حصول الصورة الشئ اه فالتاسع ان يذكر بعد ما يكون له دليل على كونه اول لشيء كان يقول ان لا يكون له دليل  
تفريقا شئ تفريقا شئ اخر وذكر قوله لا يبادر به بطريق القطع لانه لا دليل اخر على المدعى على التفريق المذكور مطلق التصور ولا دليل  
الاستدلال فقلت هو الدليل لا استدلالا بل من حيث كونه هذا التفريق لا مطلقا في الواقع ان لم يكن كذلك في كلام المحدث ايضا  
بحجوز ان يكون كلامه على وجه لا يمكن ان يحل تفريقا له او يكون فيه شئ اخر يمكن ان يحل تفريقا له فثبت ان ذلك بقوله لانه اما ورد

وهو حصوله اه تفريق على قوله ولما التصور اه يعني اذ عرفت  
ان هذا التفريق تعريف مطلق التصور في الواقع عرفت  
ان قول المحدث وهو حصوله اه اشارة الى تعريف مطلق التصور  
يعني ان الضمير يرجع اليه وقوله لانه لما ذكره اشارة الى وجوده  
في كلام المحدث ان صحت جعل هذا القول اشارة الى تعريف مطلق  
التصور فتوقف وجود المصنف وقد عرفت ان ذلك هو  
وهو ذكر الرجوع بوجوه الوجود وقد تحقق ههنا الاستدلال  
التصور اه ولما كانه تقر بوجوده للتصديق فثبت ان يتوهم توهم  
تحقيقا اه قوله وهو يجوز ان يكون راجعا الى التصور فقط  
ان المنسلب للمقام ان يشغل بتعريفه والمحذور المنسلب اليه  
ايضا موجودا زال هذا الوهم بان قال فذلك الخبر اما يعود  
الى مطلق التصور او الى التصور فقط لما عرفت من المنسلب للمقام  
والصحيح ان ذلك لا يتحقق رجوع الضمير اليه لبيان ان يعود الى التصور  
فقط لان هذا التفريق علم من جملة علم تعريفه لا يمكن  
ما فان دخول غيره فيه وهو التصديق فتبين ان يكون تعريفه  
لمطلق التصور ثم قال وانما عرف مطلق التصور دون التصور  
فقط يعني ان المنسلب للمقام ان يعود التصور فقط بالتوهم  
المساوي له لانه المذكور مرجحا وهذا مطلق التصور منكون  
ضمنا وتبعيا ومع ذلك عرف مطلق التصور دون التصور  
فقط تبينها على المراد من الاستدلال فان قيل تعريف مطلق التصور  
تعريف لجنس التصور فقط وتعريفه الحكم تعريف لما هو مثله

حيث قال المحدث انه تصور فهو تصور في الواقع ان لا يكون له دليل  
لكن لا يمكن ان لا يعرف في جملة هذه ان لا يكون له دليل  
الواقع والامر دليل فثبت ان يكون له دليل في الواقع

انما اشترط لفظ التصور بل التصور  
الساكن لفظ التصديق وبين التصور  
المطلق المشتمل للتصديق فان لفظ التصور  
يشير عليه بالاشارة لفظ التصور  
مشهور والاخر غير مشهور فان لم يكن  
كأنه قيل عرف مطلق التصور مع ظهوره في  
هذا المقام تعريف فقط بتعريفه لبيان ما كان  
يقول بتبينها  
على الذي

وهو ان لا يكون له دليل على كونه اول لشيء كان يقول ان لا يكون له دليل  
تفريقا شئ تفريقا شئ اخر وذكر قوله لا يبادر به بطريق القطع لانه لا دليل اخر على المدعى على التفريق المذكور مطلق التصور ولا دليل  
الاستدلال فقلت هو الدليل لا استدلالا بل من حيث كونه هذا التفريق لا مطلقا في الواقع ان لم يكن كذلك في كلام المحدث ايضا  
بحجوز ان يكون كلامه على وجه لا يمكن ان يحل تفريقا له او يكون فيه شئ اخر يمكن ان يحل تفريقا له فثبت ان ذلك بقوله لانه اما ورد

فانما المحدث على ما ذهب اليه من ان لا يكون له دليل على كونه اول لشيء كان يقول ان لا يكون له دليل  
تفريقا شئ تفريقا شئ اخر وذكر قوله لا يبادر به بطريق القطع لانه لا دليل اخر على المدعى على التفريق المذكور مطلق التصور ولا دليل  
الاستدلال فقلت هو الدليل لا استدلالا بل من حيث كونه هذا التفريق لا مطلقا في الواقع ان لم يكن كذلك في كلام المحدث ايضا  
بحجوز ان يكون كلامه على وجه لا يمكن ان يحل تفريقا له او يكون فيه شئ اخر يمكن ان يحل تفريقا له فثبت ان ذلك بقوله لانه اما ورد

معرفة تفريقا اعني عدم الحكم كما اشار اليه قدس سره في قوله القسم  
القول يشتمل على شيئين اه فكيف يصح قوله عرف مطلق التصور  
دون التصور فقط قلت اراد ان لم يعرف التصور التصور فقط  
بعبارة مجردة جامعة وما قيل عرف امربس يمكن ان يلحق  
فمنه فيها تعريفه وكون تعريف مطلق التصور يمكنه التبين  
ادناه كونه لبيان جنس التصور فقط ولا يلزم في التمسك فانه  
قلت التبيين على الاشتراك والمراد من منع ان اذ يجوز ان يكون  
في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وتعريف مطلق التصور  
تباين تعريف العلم لا يدل على المراد من يجوز ان يكون هذا التعريف  
رسما للتصور المطلق قلت كل جملة امر ان معلوما وهذا التعريف  
تبيين للمعارف الداهية وقد نفوس في قولنا على ما يرد في العلم  
ويعم التصديق بان ان اراد بجملة اللفظ فالمراد من ذلك  
والاطلاق التصور عليه وعموم التصديق عموميا وتبين  
ايضا مطلق التصور غير صحيح وان اراد بها التبع فالاطلاق  
والعموم ومحمد التفسير مسكت لمراد من مجموعة اذ هي  
في صفا الاقفاط والجواز ان لا المنة ولنا والمراد من العلم على سبيل  
المجاز العقلي في تبيين المناد الى السبب او غير يرد في يعود الى  
لفظ التصور والعائد الى كلمة المحذوف والمفرد مطلق لفظ  
التصور على ما يرد في ذلك اللفظ لفظ العلم والوجه الاول  
الوجه الثاني عن شئ الغير وشيئا القول بعموم لفظ التصور وتوهم  
التصديق فان قيل يجوز ان يعود الضمير الى العلم

فان قيل ان يعود الضمير الى العلم  
لا يخفى على حقيقته  
على



شم النسيم

فإن صغير الزمان ربيع العلم العلم ثم منه الكفاية  
بقوم العلم ثم يتوفاه فداد في القفاية  
مراد ٢

تاریخ

اور کتاب  
معلوم مایا  
موسی

[illegible]



والتحقيق ان الجواب في هذا هو اننا لما  
جاء ذكره بعض الافاضل من اهل  
العلم والفضل في كتاب التلخيص فاما  
على الملة وفيها لا شك في اننا قد  
عملنا ما ينبغي ان نعمل في

من التبيين على حق على تقدير فالاول جوا على تقدير ان يكون العلم  
 معلوما بوجوبه وهو كاف في التقسيم فافتح بالتقسيم  
 للتبني على انه هو العون والمحقق الثاني حق على تقدير ان يكون  
 معلوما بالتقدير المذكور فافتح بالتقسيم لعدم الاحتياج  
 الى تعريف واحتياج تعريف مراد من التقسيم وهذا المبدأ  
 ثم لا يتعرف مراد من التقسيم المراد فتاد على تقدير معلومته يوم  
 لم يعلم المراد فتاد فالتبني الثاني على تقدير الاول ولا الاول على  
 تقدير الثاني ايضا اذ كونه التقسيم عمدة انما يظهر على تقدير ان  
 لا يكون العلم معلوما بالتقدير المذكور فليست له هذه كونه تقفية  
 ان يقدم التقسيم على التعريف لا ينبغي على كونه التقسيم  
 عمدة في المباحث دون التعريف كيف وقد قدمه التقسيم  
 على ما يرتفعنا بالمباحث مع كونه كل منها عمدة فيه وايضا  
 يقدم التقسيم على التعريف لا ينبغي على التماثل تعريف وانما  
 للتبني عليه ترك تعريف في مقام الاحتياج الى ذكر تبني وانما  
 واذ ذكر بعض الافاضل ان السؤال ان ينبغي ان يترك  
 العلم او لا ثم يقسم ان التماثل تعريف الشيء حتى يعلم ثم تقسيمه  
 وعلى تقدير الاحتياج بالتقسيم كما هو المطلب ان يعرف العلم  
 لما هو مراد فتاد هو غير مذكور اصاله بل تبعا وايضا لم يرد  
 التقسيم بل لا ينبغي مقصود السائل غير فائدة ذكر المبرر  
 من محجب الواو يد لا يدل المقصود ما ذكرنا يعني ان المقصود  
 للتقسيم غير ترك المطلب في هذا المقام وهو اما الاول

[illegible]

۱۶۱۱

العلم ان كانا على تقدير تنعيم العلم فلا بد  
 من ان يكون من ان يجوز ان يجعل يطلق التقدير  
 مقسما ثم عرف فلا حاجة الى الافتتاح حينئذ  
 العلم ويجعل بذلك كون التقسيم عدم  
 والتبني على المادى على ان جزء الفرض  
 كون التقدير اصلا فان هذا ايضا  
 وايضا الحق ان معنى الفائد لا يحصل  
 على تقدير التسليم الذي ذكره لان لا يحصل  
 بوجه اخر اصلا **باب وردى**  
 بعد ان الفرض سلك شيئين احدهما كون  
 التقسيم عدم وثانيها كون التعريف غير  
 عدم ففي الامر الاول فان الفرض بخلافه  
 مساو في الثاني بخلاف الثاني **تحريم**  
 يقع لوقول ما ذكر من ان يعرف بعد  
 العلم فقط السابق التقسيم او بعد واما  
 ما كان يقول التبني على المادى كالا  
 يخفى وبغير مادى في التحصيل التبني على  
 المراد كون ان يقال يجوز ان يعرف العلم  
 قبل التقسيم ثم يعرف مراد بعد التحصيل  
 التماسية اليه ما ذكره السابق والتبني على  
 المراد ايضا فلا يتوقف حصول التبني  
 على تركه التسليم بل الى الامر الاول  
 والثاني **باب تحريم**  
 ولا يخفى ان التبني على المادى انما يتحقق  
 اذا كان تعريف العلم بذلك التعريف  
 مشهورا كما اعترف حيث قال فانما  
 ما هو علمه التبني فقول هذا لا يكون  
 تعريف العلم ولا ثم فتنم عكس شيئا  
 المطلوب وهو تركه بالكلية لكونه شذوذا  
 في قوة الذكر وسنذكره في المتن  
 فلا يصح القول بان تركه الاسرير المشايخ  
 لاجل التبني على المادى بل قد  
 لاجل التمسك والتبني على  
 المادى فان قيل المراد  
 ان المادى يتوقف

في قوله الذي ترك الاسير المشاة  
 فلا يصح القول بان ترك الاسير المشاة  
 لاجل التنبه على المرافل في قول  
 ابن المنذر في التنبه على  
 المرافل فان قيل المراد  
 ان المارة ينبغي



مقتضى ما ذكره في قوله بالمرء  
والقول بطلان ما ذكره في الشرح اهـ  
او ان كان ينبغي ان يكون كلامه  
الاضطرار وجوابه بطلان ما  
انه لا ينفذ تامر من جهة  
فيه ان قوله قد علم اهـ في كلامه  
الاي قلنا عندنا الواقع ويقول مال  
لما ينفذ لسرور مع سؤاله بخلاف  
المجيب فان وطفيه ان يظن الاختلاف  
الواقع في السؤال والمجيب اهـ  
وجوابه ان جواب اخوه في قوله  
فاننا قلنا المجيب انما ناطق او ما  
عننا ناطق بالمرء منه مرادف لانه لا يجوز  
تلاجه ما ذكره وقد سمعنا انه لم يكن التقيد  
مستلزما من التقيد ان التقيد يطلق  
على ما يرادف العلم قوله

فانهم خرجوا  
الى الشام والكوفة والشيراز  
هناك تفرقوا الى افانهم  
فبينا ما هم على الان  
فلا يجوز ان يخرجوا من افانهم  
الحسين

اياه به رسم  
 احكام الافراد وعنده اوشافاته  
 معانا بانفسه ربي الطير في الشجر  
 والنسب والارساب الفاظ متداولة  
 معلومة بالنسب لطبق القصور فرد  
 غير القصور مع الحكم والقصور المالكه  
 فلو كان كلامها بياضها من العلم يكن  
 لكون القصور اعظم العلم وجه شرح  
 هوذا الكيف فانصف غريب  
 لم تزل اولها الى الان في  
 سيد

واجب عنه بانه المقسم كما قدس سره في بعض كتبهم  
التي قد للتباينة والمتغاير مع المقسم فلا يكون <sup>وهنا</sup>  
قد ضم الفيض مع التصور فلو لم يكن مراد العلم لم يكن الفيض  
مضموناً مع المقسم فلا يكون تقسيماً وقد سماه تقسيماً حيث  
قال في صدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتقدير  
او ويمكن ان يقال ايضا بان ما ذكره قدس سره جواب  
على التسليم والتنزيل واجب عنه فوجود اخر وهو انه ليس  
معنى هو من قبيل العلم المعلوم مشقوكا بل من هذين  
القبولين اما هبنا العلم فاذا علم انه مشترك علم الترادف  
فاورده عليه بفتح المتأخرين باننا لا نقر ان ماهية العقل  
غير ماهية العلم لا تحض منه ومن قبيل ايضا المعلوم  
مع انه مشترك بلين <sup>الشيء</sup> ثم قال فالحق في الجواب ان يقال  
اذا كان التصور مشقوكا بلين القسمين لم يكن مراد العلم  
فاما ان يكون لخص من اعم منه او مساو له او مجال للتباين  
لحملة عليه والكل بطا الى القول فلا يبرر عدم التخصيص العلم  
في القسمين ح واما السما والثالث فلعدم وجود ماهية  
هي من قبيل العلم المعلوم اعم من العلم او مساو له وهذا  
كله هو التقدير في الترتيب المذكور <sup>في</sup> واما اطلاق التصور  
على ما يقال بالتقدير اذ وقع شبهة بتوهم ورودها  
من هذا التفسير وهو انما سلمنا انه لا حاجة في العلم  
بالمراد فتدلى تعريف مطلق التصور دون التصور فقط



فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام

لكن لا يلزم منه انه اجنابا مطلقا لجوزان بل انما يحتاج  
اليه خصوص العلم بانه يطلق على ما يقابل التقيد ايضا اذ  
الفائدة لا يحصل من التقيد فيجوز ان يكون مراده رجحان  
الاشارة انما عرف مطلقا للتصور دون التصور فقط غير  
على مجموع الامر من الاصل المراد فقط فلا يتوجب عليه شيء  
وحاصل ما ذكره قدس سره ان الشارع ان اراد ان تعريف  
مطلق التصور دون التصور فقط للتبيين على المراد  
فقط وهذا هو الظاهر كله فغير عليه ان هذه الفائدة  
حاصلة من التقيد واجتناب حصولها الى التعريف وان  
اراد ان يفرق للتبيين على مجموع الامر من غير حيلته غير  
محتاج اليه في حصول الفائدة الاولى لحصولها من التقيد  
وغيره فبذلك الفائدة الثانية وقوله ولا للتقيد في باب  
مجانزته للحكم للتبكيك والافلاحة الى فهو هنا **قوله**  
**انه قد الله عليه ولما الحكم فهو سنادا امر الى امر الجواب**  
او سلبا المراد بكونه امرا الى امر اخر ادراك نسبة تقيدية  
او تامة انشائية او خبرية موهومها وتكون فيهما  
او مضمونة او مجزوءة بها اقرا الماد ادراك النسبة التامة  
فقط ولا يجنأ والسلب محصور بادراك النسبة  
التامة المجزئة المضمونة او المجزوءة بها ادراك النسبة  
التامة المجزئة مع الاذعان والقبول واذ لا يفسر الا مع  
الظن او الجزم فقط الجواب او سلبا اشارة لاخراج ما سدا

فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام

فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام

فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام

المظنون المجزوء بها وقد ينقص السناد بادراك النسبة المضمونة  
بالاذعان والقبول وح يكون قول الجواب او سلبا للتقيد  
والتوخي والمراد بالامر من المتسوب والمنسوب اليه وفي  
كله منه تبيين بحيث قال فاذا قلنا ان كاتب او ليس بكاتب  
فقد اسندنا الكاتب الى الانشائية واما ما ذكره بعض الافاضل  
من انه يجوز ان يكون المراد من قوله امر هو النسبة ومن  
قوله اخر هو الطرفين اي ادراك نسبة من نسبة الطرفين  
اي متعلقة بهما ويجوز ان يكون المراد بالامر الوقوع واللاوقوع  
وبالخر هو النسبة اي ادراك الوقوع واللاوقوع للنسبة  
الى النسبة وحاصله ادراك ان النسبة واقعة او ليس  
بواقعة فكله لا يعتمد به وقوله فاذا قلنا الانشائية  
كاتب وليس بكاتب اي قلنا قوله عن اعتقاد والاشارة  
فلا يلزم وجوز ان يكون القائل شككا او غير عالم بعينه  
اللفظ او غير ملتفت الى النسبة المضمونة منه وقوله فقد  
اسندنا الكاتب اي موهوم هذا اللفظ لا ما صدق عليه  
هذا الموهوم الى الانشائية الى ما صدق عليه الانشائية كزيد  
مثلا لا الى الموهوم ويحيى بحقيقته في باب القضايا وقوله  
او قلنا نسبة ثبوت الكتابين اليه مع ما عطف عليه وهو  
قوله او قلنا انه تفسير بقوله اسندنا الكاتب الى الانشائية  
ففي قول اسندنا الكاتب الى الانشائية ادراكنا وقوع النسبة  
الثبوتية بينهما ارتفاع تلك النسبة وازداده النسبة

فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام

فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام

فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام

فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام  
فقط لا يخرج التقيد والتام  
الاشارة الى التقيد والتام



[illegible][illegible]

والاحتمال الثالث من ان  
 اسندنا امره كونه مختارا عطفه  
 بما تحويه عن الغماليين الاولين في بيان  
 الاحتمالات فيما مر محمداً ان يكون الترتيب  
 لما بينهما التقديم والتأخير طبعاً ووجوداً  
 قافهم  
 وقيد ان النسبة اعم مطلقاً من الترتيب  
 فيكون الاضافة لامية كعلم النحو وشجرة  
 الارزك ووجود الحد لا بيانية لانها شرط  
 ان يكون بين المتضاف والمتضاف اليه  
 اختصاص وجهه كما هو المشهور في النحو  
 الا ان يقال ان الاضافة البيانية  
 ما كان كسرى المتصور بيان المتضاف  
 لا ما كان يعنى من البيانية والمضافة  
 هو البناء والاولى في الاضافة  
 اعم مطلقاً ايهاذا خفف في نحو  
 الفخذيبي سيد شريفنا محمد  
 فان كان اجزا للكتابة اربعة او اذيات  
 ثلثين والثالث

وحيث كانت اجزاء الحكمة اربعة  
الان والاول مقدم الثالث والثالث  
المنفي للحكمة والرابع الحكم وكذلك  
اجزاء التسديد اربعة  
الاربعية المتعلقة بانه الاربعه التي هي  
مفعولها ان البعوض انتفاء  
الانتفاء عند انبثاق الانتفاء انتفاء  
عند البعث ثانياً كما ان الانتفاء انتفاء  
وانتفاء بانه انتفاء انتفاء  
لكنه انتفاء انتفاء انتفاء  
لما انتفاء انتفاء انتفاء  
بانتفاء انتفاء انتفاء

ومع الودعنا حكم فالنسبة الحكيمية في الوجبة غير هاهنا في السالبة  
وهي نسبة تامه خبرية ومن ظن انها في واحدة فقط  
انها نسبة تنقيدية ثبتت فقد اخطأ الرجوع الى  
ما يتبادر من قولنا الاننا كاتب والوان ليس كاتب  
مشاهد على صدق ما قلنا لخلو عن الدال على النسبة  
التنقيدية يتبع مع كونها قضيية جملتين وسنتين لك  
بياناً وتوضيحاً ان شاء الله تعالى اذا عرفت ما قلنا فادراك  
مفهومها الصريح ادراك الاننا كاتب ونسبة الكاتب  
اليه نسبة ثبوتية واسلية اعني النسبة التامة الخبرية  
بدون الودعنا واليقول اوله ومع الودعنا اننا وهذا  
التقدم والتأخر زمان في بعض الصور كما في صورة  
الشكر ثم ذواله وذاته في بعضها كما في القضايا الأولية  
التي يكفي في حصول الازدحام تصور الطرفين والنسبة فان  
الادعنا لا ينفك عن تصورهما لكن ما لم يحصل صورة  
النسبة في الذهن لم يكن للذهن ادعنا بها فتصور  
النسبة مقدماً بالذات في جميع الصور وبالزوايا في بعضها  
فقط وهذا الادراك اعني ادراك مفهومها الصريح يتبين  
ادراك مفهوم قولنا الكتابة ثابته له اولية بقايت  
له وحاصله ادراك ثبوت الكتابة له وادراك رزق  
ذلك الثبوت عنه فهذا الادراك مألوف مرجع للادراك  
الاول اعني ادراك مفهومها الصريح وله شك ان المقصود

سید



الأول من الأدراك الأول هو الإدراك الثاني ذكره  
 رحمه من قوله وأوقفنا نسبة ثبوت الكتاب إلى الآن  
 إليه وأوقفنا ثبوت ثبوت الكتاب عنه على تقدير أن  
 أضاف النسبة إلى الثبوت ببيان لا غير لقوله لهذا  
 الكتاب إلى الآن باعتبار ما يرجع وبناول هو إليه  
 لا باعتبار مفهوم التصريح كما عرفت وفائدة هذا التفسير  
 التبيين على ما هو المقصود الصلح من إدراك القضية  
 وعلى تقدير أن يكون الإضافية لا مبدئية فيلزم باعتبار  
 مفهوم التصريح والدلالة على تضمنه التشبيه المذكور  
 وظهور عن اعتبار حذف المضاد من الغاية  
 هذا بقوله الخ اهـ هذا الكلام مردف لتوهم اختصاص  
 الحكم بالمرئيات الناشئ من تصوير في المثال المرئي فقط بقوله  
 فاذا قلنا الآن **كنا** اهـ والحكم الاتصال هو الإدراك  
 المتعلق بالنسبة الحكيم الاستفادة من مثل قولنا ان كانت  
 الشمس طالعت فالنهار موجود وليس ان كانت الشمس  
 طالعت فالليل موجود والحكم الاتصاف هو الإدراك المتعلق  
 بالنسبة الحكيم الاستفادة من مثل قولنا اما ان يكون  
**اب** **اوج** وليس اما ان يكون **اب** **اوج** بشرط  
 ان يكون الإدراك المتعلق بالنسبة في صورتين مع  
 الوجود والقول **قد** تأخر ادراك مفهوم الكتاب عن  
 ادراك الانسان كما يقتضيه ثم ليس ارا واجبا يعني

يعني ان هذا الشاخر ليس امر او اجبا وجوبا عقليا وانما  
هو استفاد من قوله لا بد ههنا انه هو يدل على الوجوب  
والمباد ومنه الى الفهم في العلوه العقلية هو الوجوب  
العقلي وانما قلنا وجوبا عقليا لا ند قال بل هو امر  
والحسن واجب عرفا اما انه ليس بواجب عقلا فلا  
يمكن للتفعل ملاحظنا الصفا ثم ملاحظنا الذات واما انه  
واجب عرفا فلان الذات مقدم على الصفا طبعا فليقدم  
عليها تفعله ليكون التفعل موافقا للطبع وانما ناخر  
ادراكه نسبة ثبوت الكتاب الى الانسان فوجب عقلا  
فعلا هذا ينبغي ان يحل الوجوب بالاستفاد من قوله  
لا بد ههنا ان يدركه ادراكا عقليا الذي هو اعم من  
العقلي ليناوله ما معا وانما نسب قدس سره افادة الشاخر  
الى كلمة ثم مع ان قوله اوله يفيد اوله لو جحد بين الحد  
ان قوله اوله لا يفيد الا بمحذور كلمة ثم اذ لو قال  
لا بد ههنا انه يدرك اوله الانسان ومفهوما الكتاب ثم من  
ثبوت الكتاب الى الانسان لم يفهم منه وجوب ناخر ادراكه  
ومفهوما الكتاب عن ادراك الانسان ولو قال فلا بد  
ان يدرك الانسان ثم مفهوما الكتاب يفهم منه وجوب  
الشاخر فكلمة ثم مستقلة في افادة الشاخر المذكور و  
وتأينها ان ذلك المستند على الشاخر التزامية ولا بد ثم عليه  
مطابقية والدلالة المطابقة اقوى من الالتزامية

[illegible]



[illegible]

في الفيلد بنده  
في الملب وبلين انسيبه  
في الادياب والانسبه  
الثامن النديه والانسبه  
ازدواج في النديه  
النفيه في الحكم هي الننيه  
نفيه في فلاضفين تلا

سماياكل تمهيد

والتاريخ  
والاسماء



وای

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

السبب في تبيينه في الامام والاسباب  
السبب في تبيينه في الامام والاسباب

وَمَجْنُونًا

في التقييد  
المكانة  
الامر

عصام الدين  
وقد تبدل على علم كونهما من التفسير  
بأن لا بد للملك من العجنان والجان غنا  
تأخر - تبدل على شدة على  
وأن لا بد من العجنان غنا  
بجهد التفسير فافهم



[illegible]

لأنه هذا أول كلمة  
أخبروا فيه عن رب

هذا الاقرب  
هذا الاقرب  
رواقية غاب



بحيث لو وجد في الخارج كانت عين الافراد وانحصرت  
 الافراد في الذهن مجردة عن الشخص الخارجية كانت غير  
 فعلا او قالوا القول بان الصورة الحيوانية عرضية لانه  
 تلك الصورة ماهية الحيوان واذا وجدت في الخارج كانت  
 قائمة بذاتها وله معنى الجوهر لاذك ولا يتأخذه قيامه بشئ  
 اخر في وجوده اخر وتلي هذا القول بان العلم من مقوله الكيف  
 على الاطلاق بطلان الكيف عرضي كما سمعنا والعلف على اطلاق  
 ليس بعرضي نعم العلم بالاعراض عرضي لانه العلم على هذا التحقيق  
 عين معلوم فما قالوا من ان العلم من مقوله الكيف فانا نجيب  
 على طرافه على مذهب طائفة ذهبوا الى ان المقسم من الماهية  
 في الذهن ليس ماهية نهال صورها واشيا حقا المخالفة  
 لها في الماهية **فله** فلا يكون فعلا ايضا اي لا يكون الادراك  
 على تقدير كونه من مقوله الكيف فعلا كما لا يكون على تقدير  
 كونه من مقوله الفعل فعلا لانه المقول ما يتبينه ايضا  
**فله** ان يبنى على ان في كونه فعلا عموما يعني لا يكون على  
 تقدير كونه من مقوله الكيف فعلا كما لا يكون على تقدير كونه  
 افقاه فعلى تقدير كونه من مقوله الافعال يتنظم قياس  
 من الشكل الى الماهية لانه لا يكون فعلا هكذا الادراك الافعال  
 والفعل لا يكون افقاه لا ينتج الادراك لا يكون فعلا فعلى  
 تقدير كونه من مقوله الكيف يتنظم اليه ايضا قياسا في الشكل  
 الثاني ينتج ان الادراك لا يكون فعلا وهكذا الادراك كيف

فاذ كان العلم المعلوم عرضيا ايضا ولا  
 جوهر فاعلم كذلك  
 اعلم انه لا شك ان الادراك والعلم ليسا بظاهر  
 فيلزم ان الصورة في الذهن الخافا فاعلم  
 بعد في محصل هذه الاشياء ان الصورة وانما  
 النفس بها والاشياء في الصورة وانما  
 والمعلوم وعند السام العلم هو الامانة  
 وعند المحققين هو الصورة وعند  
 البعض هو الاشياء فانك انت في العلم  
 على الثالث لانه هو الذات من تفسير العلم  
 والادراك يحصل الصورة التي في العقل  
 وكل من قد ستر على الثاني ان الادراك  
 ووجه منفسد كونه في المظنون عند  
 الظاهر

والفعل لا يكون كيفا فيقود في كون الادراك فعلا متورا  
 وما قيل من ان العلم لا يكون الادراك فعلا ايضا كما لا يكون افقاه  
 ليس سري لانه لو كان المقصود في كونه فعلا وانما لكان المنة  
 ان يقول قدس ستر فلا يكون افقاه ايضا كان قوله فلا يكون  
 فعلا ايضا لان المنفرد على هذا عاود ورجع من كونه فعلا الى كونه  
 افقاه فافهم **الثلث** وحمد الله هذا على راي الامام او كونه  
 التفسير مركبا من الامور الاربعة التي هي الادراك الاربعة  
 في الواقع اولاد ركبات الثلث والفعل فيه مذهب الامام  
 وهذا ليس شارة الى قوله يكون التفسير في مجموع الادراكات  
 الثلث والحكم يدل على ذلك في ايام الحكماء والتفسير هو  
 الحكم فقط **فله** هذا هو الحق فان قلت لا شك لاجد من التفسير  
 اعني الحكماء والمناخير لا يجتر من التفسير بانه عند احد  
 او في نفس الامر كذلك حتى يتوجه عليه ان ما ذكره حتى اولين  
 لمحق بل بين ما اصطلح عليه ويقول التفسير عندك كذا  
 ولا شك انه لا يقال على هذا انه حتى ان مطابق للواقع اولين  
 محقق وانما لم يرد به قدس ستر ان ما نقله رحمه الحكماء  
 حتى مطابق للواقع ليس مذهبهم كذلك اذ لم يتنازع احد  
 في ذلك فما معناه قلت معناه ان ما اصطلح عليه الحكماء راجع  
 لانه موافق لما هو غرضهم مع تفسير العلم الى هذين التفسيرين  
 لانهم انما قسموا العلم لاجل ان كل قسم منهما يطبق في طرف اما  
 الاكثية يعني كان غرضهم بيان جميع الطرق الموصلة الى الحقيقة

وما وقع في بعض النسخ من انه لا يكون  
 افقاه ايضا لانه لو كان المقصود في كونه فعلا وانما لكان المنة  
 سري في المقابلة فيكون ذلك المعنى فافهم  
 فافهم  
 فافهم ان كان المراد كذلك فيجب ان  
 يقول كذلك لانه ان يكون فعلا فافهم ان  
 الى هذا انما هو ان يقال قال ما قال  
 رعاية لا بد  
 لانه ان اوصلا اعادة في كونه فعلا  
 يعود الى كونه فعلا اما على هذا التفسير  
 ليس كذلك بل عاود في كونه فعلا الى  
 كونه افقاه لعل وجه الامر في التفسير



وبما فاعلى الوجه الجزئى لم يكن مقدورا للشيء ما وعدنا انطبا  
 لكن لما كانت مع تلك الكثرة رابعة الى نوعين فاداروا بها  
 على الوجه اكل فاجعلوا الى حصرها في قسمين فحصر العلم  
 في قسمين يمتنع كل منهما بنوع طريق من ذلك النوعين  
 ليسر حصر الطريق في نوعين فليسر لهما على الوجه  
 اكل المنطوق وهذا القسم انا هو المقصود والتقدير  
 على مصطلح الحكماء دون المناظرين فظن ان ما ذهب اليه  
 الحكماء راجع عما ذهب اليه المناظرون نظرا الى الفرق من  
 التقسيم بغير ما ذكرنا من المراتب قوله الحق قوله لا حظ  
 مقصود النفس **فهو** لكنه مشروط في وجوده اه يفهم يتوقف  
 وجوده في الذهن وتحققه فيه على وجود امر واقع  
 فيه من القسم الاول وهو مقصود المحكوم عليه وبه والنتيجة  
 وهذا هو معنى قوله الى امور متعددة لا تحذف عنها واعتبار  
 الجميع **فما وجدنا** وان اردت تقسيمه على مذهب  
 الامام اه اورد عليه ان الحكم عند الامام فعله افعال النفس  
 لا ادراك كما سبق وسببا في شرح قوله رحمه قال الامام في المحقق  
 فكيف يكون تقسيم العلم الى الادراك الامور اربعة والى الادراك  
 غير منطوقا على مذهب الامام وايضا يصدق القسم الاخر  
 على التقسيم وذلك مفاد التقسيم لا يستلزم كونه شيئا  
 مما انف بغيره والحق اعز الاول انه اراد قدس هو انك  
 ان اردت تقسيم العلم تقسيما منطوقا على مذهب الامام في

اوردون التقديرات على مصطلح المناظرين  
 حيث قال ان ما اصطلاح عليه الحكماء راجع الى  
 كون الشيء يمتنع ما يجوز في قوله لا اه

قوله ان اردت تقسيمه على مذهب الامام فقلت  
 عليه ان يكون ادراك الامور اربعة فقلت  
 التقديرات عنده ادراك الامور اربعة فقلت  
 هذا التقسيم ايضا منطوقا على مذهب  
 والمجواب عنده ان من كلامه قدس سره اذا  
 اردت تقسيمه على ما يكون قدس سره اذا  
 كما هو مذهب الامام فقلت كذلك التقديرات  
 في هذا المقام التقسيم على وجه يكون التقديرات  
 مركبا مع قطع التقديرات عن كون الحكم قدس  
 او ادراكا **فما**  
 فانه يصدق على التقسيم انه ادراك غير ان التقسيم  
 مطلق والتقسيم الادراك فليس والمطلق غير  
 المقيد

في المقصود والتقدير فقلت العلم اما ان يكون ادراكا لاسرار  
 في الواقع لا يزعمه لان الادراك الرابع الذي هو الحكم فقول  
 ادراك في الواقع فافهم مقصودا يكون ادراكا لاسرار في  
 الواقع وان لم يكن يزعم كذلك ومعنى انطباع التقسيم  
 على مذهبه كون التقسيم على وجه يكون يخرجها لما هو المقصود  
 والتقدير عنده هو الادراك لاسرار في الواقع والادراك  
 الذي هو غير ذلك في الواقع ويقتل الامر وان لم يظن الامام  
 كذلك وهذا التقسيم على هذا الوجه يكون له منطوقا على  
 على مذهبه فاعرف فانه دقيق جدا والحق عن الثاني ان  
 معنى التقسيم ان ما صدق عليه العلم اما ان يكون شيئا صدق  
 العلم عليه ويكون ادراكا لاسرار اربعة واما ان يكون شيئا صدق  
 عليه العلم ويكون غير ذلك الادراك المذكور لم يصدق شي  
 من القسمين على التقسيم وهو مشروط بكون ان يجانبا ان المراد  
 بالغير للبابين ومنهم من توهم ورود السؤال الثاني على التقسيم  
 على التقسيم على مذهب الحكماء ايضا فاجاب عنه بالحق الذي ذكرناه  
 ثانيا ولست خيرا بانه من التوهم في غاية الضعف لان التقسيم  
 وان كان ادراكا لكنه ليس ادراكا لشيء من ما هيستة اربعة الملاحظة  
 شيء حتى يكون ادراكا لاسرار الادراك لشيء ما صدق عليه العلم  
 واذا ركن لا نفس ما هيستة وتوهم قدس سره في التقسيم على  
 مذهب الامام واما ان يكون ادراكا لغيره يدل قوله واما ان يكون  
 ادراكا هو غير ذلك الادراك المذكور باصاقة الغير للادراك

لان الادراك الرابع الذي هو الحكم فقول  
 ادراك في الواقع فافهم مقصودا يكون ادراكا لاسرار في  
 الواقع وان لم يكن يزعم كذلك ومعنى انطباع التقسيم  
 على مذهبه كون التقسيم على وجه يكون يخرجها لما هو المقصود  
 والتقدير عنده هو الادراك لاسرار في الواقع والادراك  
 الذي هو غير ذلك في الواقع ويقتل الامر وان لم يظن الامام  
 كذلك وهذا التقسيم على هذا الوجه يكون له منطوقا على  
 على مذهبه فاعرف فانه دقيق جدا والحق عن الثاني ان  
 معنى التقسيم ان ما صدق عليه العلم اما ان يكون شيئا صدق  
 العلم عليه ويكون ادراكا لاسرار اربعة واما ان يكون شيئا صدق  
 عليه العلم ويكون غير ذلك الادراك المذكور لم يصدق شي

وهو العلم اذا العلم ليس شيئا يصدق عليه  
 العلم فليس اذا لم يكن شيئا يصدق عليه  
 العلم فليس في القسمين تاما

ايضا  
 استوردت على التقسيم على مذهب الامام  
 وابينة بين القسمين لا ينفكوا وبين  
 انهم بل ينفكوا ونسب اعم واقصر لا يصدق  
 احد القسمين على التقسيم



فليد الرافضة لا يصدق فنتيم الله علما  
 و قد سطره تكون الصدور الحكم عليه  
 لكنه يصدق على الجميع المركبة صدور الحكم عليه  
 حاشا والحكم فيهما ذكره هذا الخ كذا هذا الخ حكم  
 ما سبق من قوله وهذا الصدور هو الجميع المركب  
 من هذا الخ كذا هذا الخ حكم  
 من هذا الخ كذا هذا الخ حكم

محمد امان و هوادران مجامع علم



من اتقى عليه وهو اجتهاد في التمسك بالطريق الموصلة كما عرف  
 صدر اليك يقول بره عليه ان تصور صورة الاثر من قبله اول الحكم  
 مشعرا باخره وظاهرا باخره فلذا اضم في التفرع الى دعوى  
 عدم الانطباق قوله لا يكون صحيحا في نفسه وانما ان عنوان  
 الحكم وعليه وبذلك يكمل على مقارنته الحكم بهادرون النسبة  
 فلذا وصف بقصورها بالمقارنة للحكم دون تصورهما  
 اعتمادا على التهود في العنوان فهذا الوصف للتقيد  
 دون التأكيد وانما وصف التصور بالمقارنة فللتأكيد  
 على تقدير ان يكون الالتم في التصور للهود وللتنقيح على تقدير  
 ان يكون الالتم للاستغراق فتأمل قوله لان الحكم العارض  
 له حقيقة قبله ان اراد بعروض الحكم لعروض العارض له  
 فله سلك ان الحكم وكذا سائر الادراك عارضة للنفوس  
 الناطقة اذ هي محلها كما تقرر في الحكمة وان اراد به تعلق  
 الحكم بكسوف العلم بالمعلوم فله شبهة ايضا في انه لا يتعلق  
 بادراك النسبة ولا بادراك المجموع بل انما يتعلق بالمدرسة  
 ولجيب بانه اراد به حصوله بعد بله وكلية وهذا هو  
 ادراك المجموع الثلاثة وادراك النسبة كذلك بل هو  
 الاخر كذلك حقيقة وهو ظاهر هذا انما يصح اذا اريد  
 بالنسبة النسبة للحكمة التامة الخيرية لا النسبة التقيدية  
 اما اذا اريد بها النسبة التقيدية فنحصل الحكم بعد ادراكها  
 بلا واسطة لان الادعاء الذي هو رتبة الحكم انما يتعلق بادراك الالتم

وانما قال بصورة الاعراض لانه ليس  
 اعتراض حقيقة بل معتدلة لئلا يعدم  
 الانطباق

في ان كونها للتقيد لا يكونا بالانسية  
 للانسية دون الحكم وعليه وبذلك تار  
 لا هذا ما يميز تمام

لأنه انما لا يكون الا بالانسية  
 لا يناسب كونها تنقسم اسم الاشارة  
 سلكنا وفيه التام لانه لا يكون الا بالانسية  
 لان نقطة هذه في ان الاستغراق فاقم  
 فكلما انما لا مطلق التقيد انما لا بالانسية  
 فكذلك التي هي اسم من ان يكون مقارنا الى الحكم او لا  
 ومنها بالمقارنة تقيد الالتم بالانسية

في ان يشاف باسبق في قوله لا يتعلق  
 بادراك النسبة ولا بادراك المجموع بل انما يتعلق  
 يتعلق بالمدرسة

ان ادراك الحكم فلهما ان يتصور دون  
 لانه انما على المختار لا يصدر عنه الفعل  
 النفس وانما كان كذلك كما يجب ان يتصور  
 اوله تامر

النسبة التامة الخيرية كما عرف سابقا وايضا بالانسية هذا اذا كان  
 الحكم ادراكا يدبها واذا كان نظريا فيحتاج الى تصور الوسط  
 وادراك النسبة لاجل الطرفين ونسبة الطرف الاخر اليه  
 واما اذا كان فعلا فيحتاج الى تصور الحكم وسيجي حقيقة  
 فان قلت قد صرح للمفرد يعني ان قلت ما ذكرته من عدم  
 انطباق تقسيم المهدوف فانه مبني على خروج الحكم من التقيد  
 والمهد قد صرح بدخوله فيه فكيف يتوجه عليه ما ذكرته فكذلك  
 على الكلام لا يجد به نفعا في وقوع ما ذكرته عليه لان الوعد  
 القسم الثاني للمقارنة تقسيم هو الادراك الجامع للحكم اياه  
 مطلقا كما ذكرته من حاصل تقسيمه او على وجه الفرق بين  
 والحق كما اشار اليه بقوله ومنهم من قال ان كان التقيد  
 عنده عيارا من القسم الثاني لانه في حال التقيد على ما عرف  
 من عدم الانطباع والفتا وان كان عبارة عن المجموع  
 المركب كما صرح به لم يكن التقيد في مقام العلم وهو يربط عند  
 الامام لان التقيد عنده قسم من العلم فلا يكون ايضا  
 منطبقا على مذهب هذا خلو صفة كونه قدس من ولا يخفى  
 ما في هذا التردد من القسم اذ التردد انما يكون بين المقادير  
 المحتملة وبعد التفرع المهد توكيد التقيد لاحتمال  
 لك التقيد في عبارة القسم الثاني الخارج من التقيد  
 عنده وايضا القول بان التقيد عنده الامام قسم من العلم  
 ثم كيف وهو مركب عند من العلم والفعل الذي يباين

يركون مركبا من احد قسميه مع امر اخر  
 تقارن له الحكم سببه قدس



هذا هو المقصد في هذا الكتاب  
 وهو بيان ما هو المقصد من هذا العلم  
 وهو بيان ما هو المقصد من هذا العلم  
 وهو بيان ما هو المقصد من هذا العلم

والمركب من الشيء وما يباينه لا يمكن ان يكون قسما  
 وايضا ان اراد بقوله لم يكن التقدير قسما في العلم انه لم يكن قسما  
 في هذا التقسيم فلي تقدر بربنا كونه التقدير عند الامم قسما  
 من العلم بطلون عدم كونه قسما في العلم في هذا التقسيم ثم وانما لم  
 باطلا لو كان هذا التقسيم المطلق العلم لم لا يجوز ان يكون تقسما  
 للعلم التقصيري هذا جعله الشيخ رحمه الله في الشفاء والاشارة  
 مع ان كتيبه مشحون تقسيم العلم الى البقور والتقدير  
 فان ذلك مخ يفوت ما هو الغرض من تقسيم العلم على ما في  
 غير من فيكون فاسدا في نفسه قلت الغرض المذكور غرض  
 من تقسيم العلم التقصيري الى التقصيري من تقسيم العلم على ما في  
 لا يغلق بكلامه التقدير لما يتعلق به مذهب الامام فيرد على  
 تقسيم ينطبق على مذهب كتيبه ذكره قدس سره ونطبقا  
 على مذهب **قوله** وايضا يصدق على التقصير المحكوم عليه  
 ولكم مع انه مجموع انه اقوال هذا المذهب ليس بغيره  
 لان ما ذكره ليس بغيره للتقدير حتى يجب ان يكون حياضا  
 وما ناهل هو متبني على ما خرج من التقسيم ليس بغيره  
 وذلك لان التقصير تقسيم العلم الى البقور والتقدير  
 وهو ليس كذلك فاحتاج الى التبيين عليه نعم لو ثبت  
 عليه على وجه حصل منه مذهب التقدير كان الحسن  
 واولى وحمل كلامه قدس سره على التبيين والاعتراف بان  
 سوق كلامه يمكن ان يحمل قول المصنف في المجموع تقدير

قوله فليقاه ظهر المذهب في هذا العلم  
 حيرسا وعدم كونه التقدير في المركب  
 لم يكن التقدير في العلم بطلون عدم كونه قسما في العلم في هذا التقسيم ثم وانما لم  
 باطلا لو كان هذا التقسيم المطلق العلم لم لا يجوز ان يكون تقسما  
 للعلم التقصيري هذا جعله الشيخ رحمه الله في الشفاء والاشارة  
 مع ان كتيبه مشحون تقسيم العلم الى البقور والتقدير  
 فان ذلك مخ يفوت ما هو الغرض من تقسيم العلم على ما في  
 غير من فيكون فاسدا في نفسه قلت الغرض المذكور غرض  
 من تقسيم العلم التقصيري الى التقصيري من تقسيم العلم على ما في  
 لا يغلق بكلامه التقدير لما يتعلق به مذهب الامام فيرد على  
 تقسيم ينطبق على مذهب كتيبه ذكره قدس سره ونطبقا  
 على مذهب **قوله** وايضا يصدق على التقصير المحكوم عليه  
 ولكم مع انه مجموع انه اقوال هذا المذهب ليس بغيره  
 لان ما ذكره ليس بغيره للتقدير حتى يجب ان يكون حياضا  
 وما ناهل هو متبني على ما خرج من التقسيم ليس بغيره  
 وذلك لان التقصير تقسيم العلم الى البقور والتقدير  
 وهو ليس كذلك فاحتاج الى التبيين عليه نعم لو ثبت  
 عليه على وجه حصل منه مذهب التقدير كان الحسن  
 واولى وحمل كلامه قدس سره على التبيين والاعتراف بان  
 سوق كلامه يمكن ان يحمل قول المصنف في المجموع تقدير

تقدير على معنى يقال المجموع ما حصل عند حصول الحكم وحمله  
 سبب حصوله تقدير وج يكون هذا المذهب مساويا للتقدير  
 على مذهب الامام **قوله** الشايع رحمه الله والفرق بينهما وجود  
 الفرق بين التقدير على مذهب التقدير على مذهبهم  
 من وجه ثالث احدها باطن على مذهبهم وتركيبه على مذهب  
 كماله في المحقق وقال في تصور امر اذا حكم عليه بنى او لا  
 كان المجموع تقدير والفرق بينهما باطن كباين المركب والبيد  
 وثانيها دخول البقور الطرفين فيه على مذهبهم وخروجها  
 على مذهبهم وثالثها كون الحكم نفس التقدير على مذهبهم وخارج  
 على مذهبهم واستلزام بعض تلك الوجود بعضا لباقي كون  
 كل واحد منها جهة في ذاتها قلت لما قال المصنف  
 عند مجموع الاقوال الاربع التي تصور المحكوم عليه وبه  
 والنسبة الحكمية والحكم وعنده هو الحكم فقط امتاز كل منها  
 عن الآخر بحيث لا يشبه على الحد والحاجة الى بيان الفرق بينهما بعد  
 هذا حقن ما يوجد متقدمة قلت لما كلامه كان الحكم عند  
 التفصيل ام كيا من تلك الامور الاربعه انما هي كما مظهرتان  
 يتوهم انه قطر الى التفصيل وقال هو مجموع الامور الاربعه  
 وانهم نظروا الى الاحوال وقالوا هو الحكم وج مذهب الكل مذهبها  
 واحد فليقل احدها ملتبس بالآخر اشدا لباين فاحتاج  
 الى بيان الفرق بينهما فيكون كل منهما متكون في كلامه ليعلم انه لم يرد  
 ما اراد به **قوله** قسم الشيء هو ما يكون مندرجا تحته وحفر

ما في هذا المذهب ان يكون الحكم سببا لان  
 التركيب يتعلق بالفرق بينه وبين غيره  
 بالكون في ذاته  
 ارجح التقدير على ما كان التقدير في مركب  
 من الامور الاربعه كذلك الحكم مركب  
 منه بالكون في ذاته عند التفصيل وهو  
 ارجح التقدير على ما كان التقدير في مركب  
 من الامور الاربعه كذلك الحكم مركب  
 منه بالكون في ذاته عند التفصيل وهو



وهو كقولنا من انما هو فاعله

في المندرجة  
 سما من تلك  
 في شئ محجب  
 ها هكذا قيل  
 الحكيمه وان  
 وفي العموم

فسيح دلائله  
يقبلان تامل  
مقصود من  
ذلك لا ت  
وهي ان الهم  
تسما من البعد  
كان من البعد  
فولاه

الحاصل ولم یوفقه از بعضی کلمات نظر  
فام کی مراد حرفیه و افعیام کی خس  
ع - ب - ع - ب - ع - ب - ع - ب

فيكون الفروع خاضعاً للقضايا الكلية  
بحسب التحقيق بحيث يلازمها بالاعتراض  
معروف بآراء تأمل كذا الحمد  
في أن الفروع اعتمدت القضايا  
الكلمية وكذا الفروع من  
كلام بعض الشارحي  
فيقول الله

الندوة الوطنية للشباب

و هو  
ان اراد  
الحكم فلزم  
ان ارادة

5

قوله من مجموع الفخدين  
فيه لا قوله السبعة في خبرنا البرزخ  
يكون بهما في خبرنا البرزخ لا يكون  
وغيره في خبرنا لو لم يقدّر بالاول  
بل كان كافيا لاننا قد علمنا ان  
اصح ذلك في كتابنا كلف عرب



[illegible]

ان الحقيقين  
 انفقوا على اهل البيت  
 الاعدا ولا شافوا  
 شغلوا من اجله  
 وما يابى الله  
 كانه  
 المركب من اجده  
 الذي قطع الخشب  
 الذي هو الهيئة الاجتماعية  
 بانه يصدق عليه الجوه  
 بكونه  
 بهذا الميزان من السقور وذلك لان الحكم فعل ميان السقور  
 ولا يلزم ان يكون المركب من شي وما يابى ان يثبت بحقيقة يصدق  
 عليه ذلك الشيء فان قلت بعد ما جعل الحكم فعلا ميانا للشيء  
 لم قال فلا يظهر ولا يورق ولم يقل بطلان ان يكون التقيد تواف  
 ويكره ان ابلغنا المجموع اه كما يدل عليه مثال السقور والمخار  
 قلت لو جهلنا لحدوها الاكتفاء بقدر الواجب الكافي  
 وتاينها ان المركب من شيء وما يابى ان يثبت بحقيقة لا يصدق  
 عليه ذلك الشيء كالمركب من السقور والمخار وقد يكونان يثبت  
 يصدق عليه كالمركب من الفرة وما يابى ان يثبت وهو الزوج يصدق  
 عليه الفرة وكالمركب من الجوهر والعرض الغائم به مثله الثلاثة  
 مركبة من الواحد هو الفرة ومن الاثنين هو الزوج ويصدق  
 عليها الفرد يصدق عليه الجوهر اذ المجموع المركب منها لا يحتاج  
 في وجوده الى المفقود به وهو يفتقر كما هو شأن الاعراض مع  
 قدس الله بالمثل احسن وحاشية شرح القاض فان قلت  
 اذ لم يظهر كونه قسما كما ذكر لم يظهر كونه قسما له ايضا فكيف  
 يتبع ما سبب ذكره بعد هذا انه ان التصديق بمفعل المجموع في  
 للسقور كما ان يصدق الحكم كذلك قلت لم يرد بان قسم للسقور المطلق  
 بل اراد بانه قسم للتصور القيد بعد الحكم ولا يشك في كونه  
 قسما له فان قلت فعل هذا لا يتبع قوله ودر سره وقد جعلته  
 التقسيم قسما من العلم الذي هو فعل السقور لان العلم يفتقر  
 لتصور المطلق لا القيد قلت لم يرد به بق حقيقته بل اراد ان

انه كذلك وجانباً على الاشتراك اللفظي فيكون قسم الشيء شيئاً  
 وبها في هذا القدر كوجه للعدول من التقسيم المشهور وهو  
 مقصود الشارح كما سبق فيما هو المذكور وفيه كما ان بعض الحكم  
 فسيم له ايضاً هذا ليس مبتدأ على ان الحكم فعل كما في قوله بعض  
 الا فاصل كيف والحكم ليس بقيد بفا لا عند الحكم وهو عندهم  
 ادراك لا فعل ولا ما ذكره هذا الفاصل ان الحكم اذ لم يكن فعلاً لم يكن  
 فسيماً للصور المطلق قد عرفت اندفاعه من قولنا لم يرد انه  
 قسم للصور المطلق اه تأمل **فله** من قسم العلم الى الصور  
 اه محصل ما ذكره قدس سره في هذا المقام انه لا يرد شيء من الاخر في  
 على ما هو مراد القوم من تقسيم العلم الى الصور والصور  
 اه وانما يتوجب الاعتراض على طاعيانهم في التقسيم لمعدونة  
 الوهم فان اراد قدس سره ان هذا القدر لا يكون كوجه  
 للعدول عنه فانت خير بان هذا الكلام ليس للتسليم فيه  
 محال وان اراد بالقبيل على ما هو مراد الشارح له وبيان  
 ما هو سبب للعدول فتم المقال والبقاع لم يحقيقه لخال  
 الشارح وهذا الاعتراض انما يراه اى على هذا التقسيم  
 موجب الوهم لو قسم العلم الى مطلق الصور اى بحسب الظاهر  
 والصور اى كما هو المشهور اى كنقسم هو المشهور فانه تقسيم  
 العلم الى مطلق الصور والصور اى بحسب الظاهر ليجوز غرضه  
 ظاهرى وانما لم يكن بحسب الواقع والمردونه المفاصلة كذلك وانما اذا  
 قسم العلم الى الصور اى زج والصور اى تقسيم القسم الاول بقيد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
لا بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ

ولا يخفى ان في هذا  
الحال المطر فلا حاجة في ذلك  
انقام الى دفع ذلك المذا  
يتناولون ويطلبون  
بلاء واطلاق في ذلك  
بلاء في ذلك



هو اطلاق على القصور انواعه  
وهو اطلاق على القصور الانواع

و الاول كونك قد اقامت حاكم  
في انفسه دون ان يمشي على الزنبرك  
وهذا هو الزنبرك الذي لا يمشي  
في انفسه دون ان يمشي على الزنبرك  
و الاول كونك قد اقامت حاكم  
في انفسه دون ان يمشي على الزنبرك  
وهذا هو الزنبرك الذي لا يمشي  
في انفسه دون ان يمشي على الزنبرك



فصل في بيان كلام القوم في قولهم لا يلزم كونه  
 في قولهم لا يلزم كونه في قولهم لا يلزم كونه  
 في قولهم لا يلزم كونه في قولهم لا يلزم كونه  
 في قولهم لا يلزم كونه في قولهم لا يلزم كونه

الاول قد عرفت ما فيه وقول وكذا للغير في التصديق شرطاً وشرطاً  
 لا يلزم كونه كونه لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 مشروطاً بالتصور وهذا القول المذكور لدفع الاعتراض  
 انما قد عرفت الجواب الاول والثاني انما قد عرفت الجواب الاول والثاني  
 ولا نوقف بهذا القول عليه فاندفع ما قد عرفت من ان هذا  
 القول مناف للحكم المستفاد من قوله وانما اندفاعها عن تقسيم  
 المصداق اعم بالجواب الاول **وقد** واشتراط البنية بتفقيده  
 على مذهب الحكماء قبل عليه ان قوله لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 الامام لان الضمير في انه راجع الى اعتبار الحكم وعدمه في التصديق  
 وهذا الكلام مبدل على كونه الحكم وعدمه جزئيين للتصديق كما هو  
 كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 الحكماء والجواب ان معناه اعتبار الحكم وعدمه في تحقيق التصديق  
 وهذا المعنى يتناول الجزء والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 هذا المعنى المتناول للجزء والشرط والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 المشهور بالحكم فقط او التصور مع الحكم **وقد** الشارح رحمه الله  
 وجوابه اي جواب الاعتراض الثاني وقد عرفت عن كلام القوم وقوله  
 على جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على كلام المصداق فاصرا  
 لحدوها بقوله العباد عن هذا المعنى الثاني عدم ورودها  
 على كلام المصداق حتى يتبين عنه بهذا الجواب وقد سبق اليها ان  
 واما حمله على جواب كلا الاعتراضين الباعين للمقتضى العدول  
 ودفعها عن كلام القوم كما يجوز بعض الافاضل فما لا يلزم كونه  
 اللهم الا ان يقال ان هذا الكلام من غير التعليل

واما ان لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 على ان لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 ان لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه

فقد عرفت ما فيه وقول وكذا للغير في التصديق شرطاً وشرطاً  
 لا يلزم كونه كونه لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 مشروطاً بالتصور وهذا القول المذكور لدفع الاعتراض  
 انما قد عرفت الجواب الاول والثاني انما قد عرفت الجواب الاول والثاني  
 ولا نوقف بهذا القول عليه فاندفع ما قد عرفت من ان هذا  
 القول مناف للحكم المستفاد من قوله وانما اندفاعها عن تقسيم  
 المصداق اعم بالجواب الاول **وقد** واشتراط البنية بتفقيده  
 على مذهب الحكماء قبل عليه ان قوله لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 الامام لان الضمير في انه راجع الى اعتبار الحكم وعدمه في التصديق  
 وهذا الكلام مبدل على كونه الحكم وعدمه جزئيين للتصديق كما هو  
 كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 الحكماء والجواب ان معناه اعتبار الحكم وعدمه في تحقيق التصديق  
 وهذا المعنى يتناول الجزء والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 هذا المعنى المتناول للجزء والشرط والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 المشهور بالحكم فقط او التصور مع الحكم **وقد** الشارح رحمه الله  
 وجوابه اي جواب الاعتراض الثاني وقد عرفت عن كلام القوم وقوله  
 على جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على كلام المصداق فاصرا  
 لحدوها بقوله العباد عن هذا المعنى الثاني عدم ورودها  
 على كلام المصداق حتى يتبين عنه بهذا الجواب وقد سبق اليها ان  
 واما حمله على جواب كلا الاعتراضين الباعين للمقتضى العدول  
 ودفعها عن كلام القوم كما يجوز بعض الافاضل فما لا يلزم كونه  
 اللهم الا ان يقال ان هذا الكلام من غير التعليل

فقد عرفت ما فيه وقول وكذا للغير في التصديق شرطاً وشرطاً  
 لا يلزم كونه كونه لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 مشروطاً بالتصور وهذا القول المذكور لدفع الاعتراض  
 انما قد عرفت الجواب الاول والثاني انما قد عرفت الجواب الاول والثاني  
 ولا نوقف بهذا القول عليه فاندفع ما قد عرفت من ان هذا  
 القول مناف للحكم المستفاد من قوله وانما اندفاعها عن تقسيم  
 المصداق اعم بالجواب الاول **وقد** واشتراط البنية بتفقيده  
 على مذهب الحكماء قبل عليه ان قوله لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 الامام لان الضمير في انه راجع الى اعتبار الحكم وعدمه في التصديق  
 وهذا الكلام مبدل على كونه الحكم وعدمه جزئيين للتصديق كما هو  
 كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 الحكماء والجواب ان معناه اعتبار الحكم وعدمه في تحقيق التصديق  
 وهذا المعنى يتناول الجزء والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 هذا المعنى المتناول للجزء والشرط والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 المشهور بالحكم فقط او التصور مع الحكم **وقد** الشارح رحمه الله  
 وجوابه اي جواب الاعتراض الثاني وقد عرفت عن كلام القوم وقوله  
 على جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على كلام المصداق فاصرا  
 لحدوها بقوله العباد عن هذا المعنى الثاني عدم ورودها  
 على كلام المصداق حتى يتبين عنه بهذا الجواب وقد سبق اليها ان  
 واما حمله على جواب كلا الاعتراضين الباعين للمقتضى العدول  
 ودفعها عن كلام القوم كما يجوز بعض الافاضل فما لا يلزم كونه  
 اللهم الا ان يقال ان هذا الكلام من غير التعليل

اصلاً لان الاعتراض الاول المورد على تقسيمهم بمعونة الوعد لا بد  
 هذا الجواب ولا جواب اخر اصله كما سمعت فيما مضى ويؤيد ما  
 ما سئل عنه في قول الجواب والغير في التصديق ليس هو الاول والثاني  
 لانه يشعر بان هذا جواب عن الاعتراض الثاني انما سئل عن كون الجواب  
 جواباً عن كل الاعتراضين ان لا يتغير عن الجواب المتقدم الذي هو ما  
 سئل عنه لدفع الاعتراض الثاني او يغير من مقدمه اخرى هو كونه لا يلزم كونه  
 الاعتراض الاول ويتيقن ايضا من كون قوله وهذا الاعتراض الثاني  
 ان لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور لان هذا  
 الكلام من صريح في ان هذا الاعتراض الاول وارد على تقسيم القوم  
**وقد** وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من  
 القول الثاني اذا كان نظرياً نظرية كل تصور الطرفين احكام  
 الى التقاليف بالذات ونظرية تصور النسبة وحسبها الى الثاني  
 بولطتها لاحتياج تصور طرفيها اليه فتصورها في حد ذاتها حال غير  
 الاحتياج الى النظر وعدم بل احتياج تابع لاحتياج تصور الطرفين  
 كليهما والحد بينهما يحتاج تصورهما على وجه الازعاج والقيود  
 بالذات الى التقاليف امور غير متقلة مثلها كما في الجزئية وستفقد  
 على العمل بالقيود ان شاء الله تعالى واذا عرفت هذا فافان كانت  
 تصور النسبة من القول الثاني كانتا تابع لاحتياج تصور الطرفين  
 طرفيها كليهما والحد بينهما في ضمنه فافان قدس تصورهما  
 واحد من هذه التصورات فافان العمل الى ادمعنا انه يستفاد كل  
 منها من القول الثاني اصالة او ضمناً اذا كان نظرياً بيقينه او

ان يقال ان التصديق على كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه

فقد عرفت ما فيه وقول وكذا للغير في التصديق شرطاً وشرطاً  
 لا يلزم كونه كونه لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 مشروطاً بالتصور وهذا القول المذكور لدفع الاعتراض  
 انما قد عرفت الجواب الاول والثاني انما قد عرفت الجواب الاول والثاني  
 ولا نوقف بهذا القول عليه فاندفع ما قد عرفت من ان هذا  
 القول مناف للحكم المستفاد من قوله وانما اندفاعها عن تقسيم  
 المصداق اعم بالجواب الاول **وقد** واشتراط البنية بتفقيده  
 على مذهب الحكماء قبل عليه ان قوله لا يلزم كونه لا يلزم كونه  
 الامام لان الضمير في انه راجع الى اعتبار الحكم وعدمه في التصديق  
 وهذا الكلام مبدل على كونه الحكم وعدمه جزئيين للتصديق كما هو  
 كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه في قوله لا يلزم كونه  
 الحكماء والجواب ان معناه اعتبار الحكم وعدمه في تحقيق التصديق  
 وهذا المعنى يتناول الجزء والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 هذا المعنى المتناول للجزء والشرط والشرط والذي يدل على انه رحمه اراد  
 المشهور بالحكم فقط او التصور مع الحكم **وقد** الشارح رحمه الله  
 وجوابه اي جواب الاعتراض الثاني وقد عرفت عن كلام القوم وقوله  
 على جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على كلام المصداق فاصرا  
 لحدوها بقوله العباد عن هذا المعنى الثاني عدم ورودها  
 على كلام المصداق حتى يتبين عنه بهذا الجواب وقد سبق اليها ان  
 واما حمله على جواب كلا الاعتراضين الباعين للمقتضى العدول  
 ودفعها عن كلام القوم كما يجوز بعض الافاضل فما لا يلزم كونه  
 اللهم الا ان يقال ان هذا الكلام من غير التعليل



فان قولنا العالم حادث بقصور النسبة الحكيمية على وجه الادعاء يحتاج بالذات الى النظر الذي في النسبة الحكيمية الغير المستقلة  
لأن اقامتها على طرفين ايضا اي كان القصور النسبة الحكيمية في قولنا العالم حادث على وجه الادعاء غير مستقلة لقولنا النسبة  
الحكيمية الغير المستقلة يكون النظر فيه كافي في الحق تأمل

او بالواسطة فكما ان نظرية تصور الطرفين او لحد ما يتبين  
نظرية تصور النسبة بينه كذلك ان كانتا منه يتبين ان نسبة  
منه فاندفع ما اورد عليه من ان في ثابته استفادة تصور النسبة  
من القول الشارح ثابته فانهما من تجزئتها الحقيقية **قوله**  
ولجواب ان يقال عدم الحكم معتبر في التصور السارح او تخفيفه  
ان التصور السارح منه وما اصدق عليه ذلك فهو عدم  
الحكم وان كان جزءا لمقومه لكن مفهومه ليس ذاتيا لما اصدق  
عليه بل هو خارج منه عارض له فلا يلزم من كون ما اصدق عليه  
ذلك المفهوم جزءا من شيء او شرطه ككون ذلك المفهوم جزءا  
منه او شرطه واغترض على هذا الجواب بان هذا المفهوم و  
وان كان خارجا عما هو جزءا او شرطه الا انه لا زعم في تحقق  
التصديق يستلزم اجتماع النقيضين وهو محال والجواب اننا قد  
قدس تره جواب جدي يدفع الاعتراض المذكور اعني تركيب  
الشيء من النقيضين على مذهب الكلام واشترط الشيء بتيقفه  
على مذهب الحكماء واما ما ذكر من الاعتراض فهو امر غير ذي  
التحقيق لما شاع للشبهة بالحكمة هو انه ليس المراد بالنقيضين هنا  
ما هو المذكور في باب القضايا اعني النقيضين المختلفين بالالتماس  
والسلب بحيث يقتضيه صدق كل منهما كاذب الاخر لانه وهو ظيل  
بالمراد بهما هو الملكة وعدمها الا اذا اعتبره هو نوع في ذاته ثم ضم اليه  
حرف السلب كذا في الاول ان مثل ما يحصل من قولنا ما غايته التام  
وهو معنى اخر للنقيضين واطلاقه عليهما على سبيل التجوز والاحتمال

فقد ان النظر يحتاج الى النظر بالذات  
او باعتبار الاحتياج بالواسطة كما لا يخفى  
فكلامه قدس سره في حاشية

تلكم يكون غلظ استفادته في القول  
وقد حكاه البيان الحقيقي لا يكسب اليقظة  
منه من غير ما سبق  
في حاشية من حاشية  
من حاشية من حاشية

ما ذكر من مقتضى  
على تفصيل

ثلاثة مقتضى  
من حاشية

في حاشية من حاشية

فاننا سب في الكلام ان يقال انما يتبين ان النسبة  
في حاشية من حاشية

فقد سبق انه مفروض الحكم الحقيقي  
النسبة النسبة الحكيمية فيكون متعلق الحكم  
وعده سلبا وادعاء في حاشية

من حاشية من حاشية  
من حاشية من حاشية  
من حاشية من حاشية

من حاشية من حاشية  
من حاشية من حاشية  
من حاشية من حاشية

الا شريك ومع اجتماعها تخففها معا في مفروض واحد ونفلا  
مما يامر واحد وذلك مح وبما ان ثابته معا عن ذلك المفروض  
او متعلق الواحد فانما يتبين ان كان ذلك المفروض والمتعلق  
موجودا ولما اذا كان معدوما فلا اذا عرف هذا التفصيل فنزل  
متعلق الحكم وعدمه هنا ليس امر واحد او متعلق الحكم هو مجموع  
من حيث هو متعلق عدم الحكم كل واحد منها من حيث هو  
بمجموع فدا اجتماع النقيضين وكيف يتوهم التناقض بين الامور  
الموجودة الواقعة معا في نفس الامر وانما الاختلاف قدس تره ولما لا  
الحديث لا يتحقق التحقيق في فهم ان عدم الحكم معتبر في التصديق  
شظا او شرط المطالع المقصود من هذا الكلام والمطالع هو هذا  
الاعلام هو في التشريع بقرينة ما اوردته من التفرع في قوله  
فمن شاع عليه في امثال هذه المواضع وجهه على ما قلناه قدس  
ان هذا الكلام لم يصدر من عدمه عن جعل بما في هذا الجواب  
من التعلل ولا بما هو جوابه العالي عن الدال كيف وقد  
رد الاول والابن الثاني في شرح المطالع وهذا الشرح  
تنازعنا في الواقع ولما اورد هذه الجواب المردود لان  
الفهم المتبدى هو المقصود وانا القول ما قلناه قدس تره لاندفع  
عنه التشريع اذا التماس بكلام فاسد في نوع الجواب مع العلم  
بالفدا والعدول من منزع ارشاد الذي الجواب الخالص الفدا  
افصح واشنع وغرض التقريب للفهم المتبدى خصوصيا عن  
العلم المتقرب غرض فاسد لانه افدا والله لا يجب الفتا

من حاشية من حاشية



قال رحمه الله في جواب هذا السؤال والمحال المحصور  
الذهني وهو العلم والتصور اما ان يعتبره انتم من حليته بان  
فيه تقسيم الشئ الى لقته والى غيره لان التصور لا يشترط  
الشئ هو مطلق التصور والعلم الذي هو للتقسيم والبقائه  
قسم الشئ قسمه له لان التصور يشترط الشئ ويشترط له بشئ  
فيمانا من التصور لا يشترط شئ وقد جعلها في التقسيم قسمين  
له والجواب انه ذكر ان التصور قد يفيد بغيره و قد يفيد  
بعدها وقد لا يفيد بشئ منها والاولان متدرجات  
تحت الثالث اندراج نوعين ومتباينين تحت اسم واحد  
من ذلك تقسيم التصور وتحصيل الاقسام لبيان ان له اعتبارا  
ثلاثة وهذا كما يقال الماهية قد تعتبر بخلفه وقد تعتبر بشرط  
لاشئ وقد تعتبر بشرط شئ معها وما ذكره بعض الافاضل  
في الجواب من ان المراد ما يطلق عليه لفظ المحصور الذهني والاعم  
تقسيم الشئ الى لقته والى غيره فلو يدفع الاشياء بما هي لبقا  
ثمرة قسم الشئ قسمه له **في** البديهي بهذا المعنى مراد في التصور  
المقابل للتفريغ ان التصور في معنيين احدهما ما لا يتوقف  
حصوله على نظركم وهو هذا المعنى مقابل للتفريغ والبديهي  
بهذا المعنى مراد في ثباتها ما لا يدغم من ان يكون بديها علما  
او غير بقا هذا ضروري اى شئ لا يدغم وهو هذا المعنى لا يقابل  
التفريغ بل اعم منه وجه والبديهي لا يرادف وقد يطلق على البديهي  
الاولية وهي التي يمكن تصور اطلاقها فيه في جزء الذهني بالضرورة

فمن البديهي بهذا المعنى ان  
يقع وجه في انتم انتم  
بطلان خروج الضروريات  
البديهي انما يحتاج الى  
لصديق على الماهية  
ناتجا من الاعتقاد بان  
الاولى وبان المراد به  
معنى الضروريات بان  
وما تدغم من انتم  
لا ان التصور في معنيين  
لا ان التصور في معنيين  
لا ان التصور في معنيين  
لا ان التصور في معنيين

المطلوع  
لا انتم  
المطلوع

في الجواب ان  
التقسيم على  
قسمين بيان

في الجواب ان  
التقسيم على  
قسمين بيان

بالضرورة بينهما وهو هذا المعنى المحصور الذهني بالضرورة  
وغيرهما من التصور والمراد بهذا المعنى الاول والثاني والاعم  
البرهان على امتناع كسبينة التصديق كلفا ولم ينظر الموصول الى  
التصديق في الحق لجواز ان يكون الموصول الى الحق والحق  
او التوثر الى غير ذلك فان الحدس والتوثرات وعجزها داخله  
فيما يقابل البديهي وانما يعرف قدس سره لبيان ان البديهي يقبل  
ويمنع البديهي مراد في الضروري مقابل للتفريغ وبالمعنى الغير  
مراد في الاول دون الضروري لان المعنى في بعض كسبينة  
وذكر الضروري بما فسرناه الاول في فناء الاشياء ان البديهي  
قد يطلق على التصديق الاول وعلى ما يرادف به الضروري فتقوم  
ان التصديق في المندرج في البديهي المراد في الضروري مفسرا بما  
فسر به البديهي المراد في الاول وعلى ما لم يطلع على ذلك كان باطلا  
لما قلنا من عدم تمام البرهان وعدم الاختصاص وما ذكره من  
التفسير ونشأ الاشياء المذكورة في حاشية قدس سره في شرح  
المطلع **في** المندرج وليس اكل من كل ثمرة بل هي اذ  
لفظة كل لا ينبغي ما هو المطلق وهو قوله بل البعض من كل منها بل  
بديهي والبعض نظري والاشياء بل البعض في مجموع التصورات  
والتصديق بديهي والبعض نظري وهذا ليس عطف وسيجي  
بياننا وان كل في الموضوعين افرادي الاول شخصي والثاني نوعي والاعم  
للفرد الخاص كما ان اضافته الى الواحد كذلك في كل فرد في الثانية  
تفصيله وفي الاول اما ابتدائية ولها تبعية وشبهتها ليس

في الجواب ان  
التقسيم على  
قسمين بيان

فان قيل  
ولكن كل واحد  
بديهي في كل  
فان قيل  
ولكن كل واحد  
بديهي في كل

فان قيل  
ولكن كل واحد  
بديهي في كل  
فان قيل  
ولكن كل واحد  
بديهي في كل  
فان قيل  
ولكن كل واحد  
بديهي في كل



وهي الحمايا  
في القصور -  
اشكال الان  
والقصور  
بالحمايا او  
مطعم لنافع  
فمنع للناس

العلم المبدئي انه فاعل انما كان  
 بسبب النبلاهة والتقديرية  
 افراد التصور والتقديرية  
 كل واحد من افراد التصور والتقديرية  
 افراد التصديرية موقوف على معرفة  
 ما هوها والتقديرية يوم  
 لزم تعريفها في المادى ما ويدر  
 اليها على وجه حصول تعريفها  
 على تعريفها في تعريفها  
 فعله التقديرية العلم اليها  
 تعريف لذلك العلم انما  
 التحدث عن هذا العلم

A circular, textured object, possibly a fossil or a piece of ancient pottery, showing intricate, swirling patterns and a central, darker area. The surface is highly detailed with various ridges, grooves, and small pits, giving it a complex, organic appearance. The overall color is a warm, brownish-tan.

واحدة من اقسام المقدور في قدرته  
قسمه اشكالاً اذ قد مر ان المقدور قد يكون  
واحداً وقد يكون متعدد اذ لا يتصور ان يكون  
مع نفسه اذ لا يفرق ما هو واحد من نفسه  
الطرفين قد يكون واحد وقد يكون  
متعدد وقد يكون عليه شيء من اقسامه  
المتفرقات حرز وطبقة الابن

والتفكر في الخلق المخلوق

وفي هذا الجواب منعنا من ان نقول ان  
النسبة للطرفين انما هو في تحقق اده  
في جميع الصناعات كقيد وانما يعلم  
ان نظر بالاذان لا يستدبر  
بالوجود ان جميع تصور التبتدبر  
لا يجسم مارة الا في شكل والمقتض  
ان يفتقر من التصور مركب من تصور  
الطرفين لحددها بدعي والاخر نظر  
في الاخرى في هذا الجواب كذا اننا  
من قولنا في تصور الطرفين ونسبة  
النظر في الاذن ونظريه تصور النسبة  
واحتياج اليه انما هو بواسطة احتياج  
لتوسط فيها اليه ~  
فيه ان نسبة نسبة الطرفين انما هو  
في الحقيقة في الجمع القسوة ~  
اي من اجل تعدد انما يكون بدعي عنه  
ازا كان مجموع اجزائه لا يعقد بدعيها  
في كتب الحكمة ~ ~  
هذا جواب سؤال فقد رفق به ان  
هذا الكلام لتسلم جريان الاكتساب  
في التصور او المشهور من الامام انه  
ذهب الى باده جميع التصورات  
فقال في جوابه وما اشبهه انما هو في الدين



[illegible]

وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْقَائِمَ فِيكُمْ



قوله فنية اشكال على التقدير الرابع فقط ما عدا ان اشكال على الرابع فلا يتحقق الدوران في توقف التوقف  
على فنية ولفظه الذي هو مجموع التوقفين لانهم لا يمتثلون له بل يوجد في كل منهما توقف في ذاته واما الدوران  
الاول فيقال الدوران هو التوقف الاول لكنه مشروط بالتوقف الثاني على ما قبله هو التوقف الثاني فيكون دورانه في توقفه  
واما الدوران الثاني فيقال الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه  
منه فيكون الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه  
قوله فنية اشكال على التقدير الرابع فقط ما عدا ان اشكال على الرابع فلا يتحقق الدوران في توقف التوقف  
على فنية ولفظه الذي هو مجموع التوقفين لانهم لا يمتثلون له بل يوجد في كل منهما توقف في ذاته واما الدوران  
الاول فيقال الدوران هو التوقف الاول لكنه مشروط بالتوقف الثاني على ما قبله هو التوقف الثاني فيكون دورانه في توقفه  
واما الدوران الثاني فيقال الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه  
منه فيكون الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه

هذا السؤال من الفقرة غلظة كل الثانية او الثالثة الى الاولى  
وقد عرفت ان قائله ادراجا في هذا السؤال وفيما  
ذكر قدس سره من ان المقصود بيان حال كل واحدة من الثانية  
على حدة مناشئة وهي ان اذا انما المقصود بيان الحال الثانية  
لحل من التمامين في حدة مع قطع النظر عن الاخر لا لثالث  
الثانية مع الاخر على حدة فقد نقله العبد وعبارة واقية  
اباء هذا المقصود بله قصور وادراج لفظة كل لثالث الفرض  
كما عرفت وان اراد ان المقصود بيان حال كل واحدة من الثانية  
كامله عليه قدس سره في ليس كل واحد من الثانية يتصور انظر  
اه فلو تم ان المقصود هذا ليلتزم عبارة يتصور هذا دفع  
الاغراض عن المعبر بان كلامه لا يفيج المطلوب وهذا الوجه  
حاصل بان يقال للفقهاء بيان الحال الثانية كل على حدة في حد  
ذاته مع عدم قصور كلامه وهذا يظهر فان ادراج  
لفظة كل الثانية على ما اختيار قدس سره يفي كلامه  
فانما ادراج المقدر فيكون لفظه كل مستدركا  
بطريق الدوام والثناء قال هذه توفيق الدور هو توقف  
الشيء على ما يتوقف عليه ما يمتد به الى مراتب او قبل على هذا الوجه  
انه غير مانع لعدم ما يتوقف الشيء عليه ما يتوقف عليه لثالث  
وعلى توقف الشيء على ما يتوقف عليه على ان لا يمتد به الى مراتب  
فانما ادراج المقدر فيكون لفظه كل مستدركا

قوله فنية اشكال على التقدير الرابع فقط ما عدا ان اشكال على الرابع فلا يتحقق الدوران في توقف التوقف  
على فنية ولفظه الذي هو مجموع التوقفين لانهم لا يمتثلون له بل يوجد في كل منهما توقف في ذاته واما الدوران  
الاول فيقال الدوران هو التوقف الاول لكنه مشروط بالتوقف الثاني على ما قبله هو التوقف الثاني فيكون دورانه في توقفه  
واما الدوران الثاني فيقال الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه  
منه فيكون الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه

كانا الموقف والموقف عليه حقيقة في الجهتين فلم يكن الوقوف  
والموقف عليه شيئا واحدا واعلم ان ههنا مناشئة ظاهرة وهي  
ان الدور المعروف ههنا هو الدور الذي هو من جملة دور معاد  
ومورد وقدحى المطلق الدور الذي من جملة دور معاد  
غير باطل مطلقا واذا كان كذلك ليجوز ان يكون التوقف ما عدا الدور  
الدور المعرفه فلا بد من تفيد التوقف بالتفكير بان يقال  
هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه توقف تقدم اللهم الا ان  
يقال للمبادر من التوقف ما يمتد به الى مراتب التوقف وعمل الدور  
الذي هو الباطل على التقدم والدور المعروف على المطلق بعيد  
غاية المبدأ في هذا المقام ولما يفيد بمرتبته او مراتب على ما  
ذهب اليه قدس سره بمرتبته من التوقف او مراتب منه اي توقف  
ولحد او بتوقفات متعددة والاول يفيد عدم الواسطة  
والثاني وجودها على هذا فنقول بمرتبته او مراتب اما تفصيل التوقف  
القول والثناء او الام او الله نعمتها وهو توقف الشيء على  
نفسه وعلى كل بقية فان كان هذا اشار الى تعريف الدور المعروف  
والمعرفه اشكال ما على الاول والثالث والثالث فيكون الدور  
المعرفه تعريف المخرج الذي يتوقف الشيء على ما يتوقف عليه  
بمرتبته لان في الدور المعروف ان يكون التوقف الاول بالكلية  
والثاني بواسطة ونحو العكس وما على الرابع فلهذا صدق  
تعريف الدور على المخرج اصله اذ فيه توقف الشيء على نفسه بمرتبته  
كما سبق قدس سره في ما يفيد قوله ان الدور بمرتبته ولو لم يكن له مرتبة

قوله فنية اشكال على التقدير الرابع فقط ما عدا ان اشكال على الرابع فلا يتحقق الدوران في توقف التوقف  
على فنية ولفظه الذي هو مجموع التوقفين لانهم لا يمتثلون له بل يوجد في كل منهما توقف في ذاته واما الدوران  
الاول فيقال الدوران هو التوقف الاول لكنه مشروط بالتوقف الثاني على ما قبله هو التوقف الثاني فيكون دورانه في توقفه  
واما الدوران الثاني فيقال الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه  
منه فيكون الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه

قوله فنية اشكال على التقدير الرابع فقط ما عدا ان اشكال على الرابع فلا يتحقق الدوران في توقف التوقف  
على فنية ولفظه الذي هو مجموع التوقفين لانهم لا يمتثلون له بل يوجد في كل منهما توقف في ذاته واما الدوران  
الاول فيقال الدوران هو التوقف الاول لكنه مشروط بالتوقف الثاني على ما قبله هو التوقف الثاني فيكون دورانه في توقفه  
واما الدوران الثاني فيقال الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه  
منه فيكون الدوران هو التوقف الثاني لكنه مشروط بالتوقف الاول على ما قبله هو التوقف الاول فيكون دورانه في توقفه



على عدم الواسطة وبراءة على وجودها كذهب اليه بعض المتأخرين  
 لا يدفع هذا الاشكال الاخير وان كان هذا في الدور ووجهه  
 في تفسيره لا لاشارة الى تعريف المصريح والمخير فلهذا شك في على  
 من التقادير الاربع المذكورة على ما ذهب اليه البعض المتأخرين  
 ونفس قولهم ببراءة وبراءة كما عرفت وفي ما ذهب اليه قدس سره  
 وتفسيرها فيه اشكال على تقدير الرابع فقط ثم قال رحمه الله  
 والسائل هو ترتيب امور غير متناهية المراد بترتيبها ان يلقى  
 كل منها مسبوقا في منها وهو بهذا الاعتبار تسلسل في العلل او  
 سابقا وهو بهذا الاعتبار تسلسل في المعلول والاولى عند  
 الحكم دون الثاني والثوب المذكور منطبق على كلا القسمين  
 ففيه خلل في هذا المقام ان المفسود بالتوفيق هو ما عرفت  
 في الدور هو تسلسل الله في الذي حكم عليه بانع اللهم الاية تا  
 هذا الكلام مسيق على ذهاب المتكلمين القائلين بالتحال في  
 لكن لا يكون هذا القول ملائما للفق ان هو مادونه الحكماء **قوله**  
 فان قلت جاز ان يلقى جميع المقصورات نظرا بهذا الكلام سند  
 يمنع الملازمة التي اذ عرفت بان نظرية الكل في حصول الدور والبنو  
 وحاصل هذا السطر ان لا لزوم الدور والنسب نظرية الكل لا يجوز انهاء  
 سلسلة كنت المقصورات بالتصديق وهكذا في جانب التصديق  
 ولما كان السند ما يالينع تلك الملازمة وكان ابطال السند  
 المساوي تا معا قال في ثبات تلك المقدمة المحنوعة هذا البرهان  
 المشتمل على الملازمة التي منعها موقوف على استناع اكتساب المقصورات

جميع المقصورات تسلسل كمتكلم في الملازمة بالاجابة  
 لانه لا يثبت تسلسل المقصورات فيكون منفسا او لا ينفك  
 ان يكون التسلسل في المقصورات او لا ينفك  
 وعلته في خارج المقصورات واجبا وبقطع  
 سلسلة

على ان التسلسل في المقصورات متناهية  
 لا يتناهى في المقام فان توقف التسلسل على  
 في الدور والمقصورات متناهية والادوات بل انما هو  
 يبرهن اللهم الا ان يتعارف جميع المقصورات  
 وفي يوم استدراكه في مقبلة

مذهب الحكماء ان التسلسل في المقصورات متناهية  
 العلل في مذهب المتكلمين ان التسلسل في المقصورات متناهية

هذا السطر  
 بل هو

من التصديق وبالعكس اشارة الى بطلان السند فان هذا التنا  
 الذي هو بطلان السند المذكور ثم هذا الكلام الذي هو البرهان  
 والاولى وقوله مع ان البينة في المقصورات انهم يدون ذلك اه اشيا  
 للمقدمة المحنوعة التي هي الملازمة المذكورة في جانب المقصورات مع  
 تسليم السند المذكور فان قلت على تقدير ان يلقى جميع  
 المقصورات اه سلبق من قوله فان قلت اه نقض فقتلى ومنع  
 لمقدمة معينة هي الملازمة هذا الكلام نقض اجمالي لا نوعي فيه  
 لمقدمة معينة من مقدم السند لا معنى ان دليلك بجميع  
 مقدماته ليس بجميع وحاصل ان فيه خطا وبيانا للخلل ان لو كان  
 صحيحا لزم الجمال الذي هو الدور والنسب ويمكن الجواب عن هذا  
 النقض اجمالي الوجهين احدهما بالنقض اجمالي الاخر بان يقال  
 دليلك هذا ايضا بجميع مقدمه ليس بجميع لزوم الدور والنسب  
 ولانها بالنقض التفصيل ومنع مقدمه معينة هو ههنا الملازمة  
 بان يقال لا لزوم الدور والنسب على تقدير صحة مقدمتها بتمامها  
 كيف والكل امور معلومة متناهية فلهذا كان الوجه الاول  
 من الجواب غير نافع في هذا المقام ان هو بعيدا ثبات الدعوى  
 وبيان الكل ليس بيقين وهذا الوجه من الجواب لا يفيح اليه الختم ان  
 يعود بالنقض اجمالي ثانيا فان اعاد السند له ثانيا عار الختم  
 ثالثا وهكذا فلا يثبت الدعوى لاختار الوجه الثاني من الجواب  
 فان قال الختم معلومة المقدمة باطلا لكون تلك المعلومة متناهية  
 للتقدير المذكور قال الجيب التقدير باطل لكونه متنا في تلك  
 المذكور

اعلم ان الجمال في دعوى نقض اجمالي الجيب  
 ان يكون ناسبا في جميع مقدمه الدليل  
 كما يدل عليه كلامه في كتابه المطالع  
 من المتأخرين على الاطلاق المتخلف  
 الحكم على الدليل في دعوى نقض اجمالي  
 صحة ونعامة بجميع مقدمه الجمال  
 او العرف في هذا الجمال الذي لا ينفك  
 او التسلسل في جميع مقدمه ونما بجميع  
 مقدماته لكانت نظرية على التقديرين  
 والتقدير الازمة لمتنها

من ان المقصورات تسلسل في المقام  
 ان المقصورات تسلسل في المقام  
 الدليل وبطلان



للملوية واليهذا الشا زعديسرم بقول وهذا سوي بطولنا قول  
 بعد الله اما اللونه تلوته على ذلك التقدير لاجلنا اه جعل المزم  
 في الدعوى نظرية اكل في الله زما ما الدور والشرايتا عا الكلام الله  
 وجعل المزم في ثبوت الله نفع قصد تحصيل شئ منها على تقدير تارة  
 اكل في الله نفع كون التحصيل بطريق الدور والشرايتا كما يفتح عنه عبارة  
 رحمة الله في ثبوت الله نفع تحصيل الحق واسارة الى ان بناء  
 الامر في الدعوى على المسألة وكما رحمة الله اراد بالقصد الذي  
 جعله مرفوعا مقصدا مستقيا الى المقصود لا مطلقا المقصود والام  
 حمله مرفوعا وقد قلنا في قوله وهو الشر وقوله في قوله الدور  
 لان زعمنا سلسلة الكسب الى غير النهاية ليس بما يصدق عليه  
 المشو الذي هو زعم المذكور بل هو مرفوع كما ان عود التسلسل  
 ليس بما يصدق عليه الدور الذي هو الوقوف المذكور بل هو مرفوع  
 له وقدم الدور على الشر في الدعوى اولا ثم اخبر عن الشر ثانيا  
 في ثبوت الله نفع ثم راعى الترتيب الاول في ثبوت الله نفع  
 ثالثا نقينا في الترتيب حاصلا السؤال المستلزم من هذا  
 متناهية في زمان ولحد او في امت متناهية كما قد سمن  
 حمل في دفعه وحده على ما يقال رتنتا غير المتناهية وهو  
 اما زمان ولحد او زمان متناهية كان المتناهي وان كان قد  
 تدبر تحييا لكنه بالنسبة الى غير المتناهي دفعي كما رحمة الله اعني  
 على ذكر القابل والتعليل لا شئ كما بين الزمان والورد والازمنة المتناهي  
 تائد فان الله فان الامور الغير المتناهية بعد الحصول الا

قيل نظرية اكل مرفوعا الدور والشرايتا  
 لانا ساهلا ومجاز لا يخفى  
 في زمان بل هو الكسب بحيث قصد التوقف  
 التفسير اولا وثلا ثانيا فكم يمكن القصد  
 المطلق متيقنا الى المطلق

نظرية ذهاب سلسلة الكسب الى غير النهاية  
 كانه ترتيب مذكور واراد ان يترك هذا  
 التفسير في حقيق المقام وتوقف المزم على  
 وهذا الكلام في الدور وتوقف المزم على  
 بيان الدعوى وبيان الخلاصة ولا وجه  
 لما ذكره من ان ما ذكره الشارح من انها  
 يعرف ذلك بانها على ما ذكره الشارح  
 سمى ان اكله نفعه على عدة وعلة  
 فاعلم ان العلة في العلة التي توقف وجود  
 الحصول على وجودها فيكون غير ان يجب  
 وجودها مع وجوده والعلة للوجود في  
 العلة التي توقف وجودها على الحصول مع

وان شئت لكان ان يقول ان المزم لا يخفى  
 ان كذا وكذا في ثبوت الله نفع ذلك  
 ان كذا وكذا في ثبوت الله نفع ذلك

المطا هذا الكلام في معنى السند مع الملون من اعني في الامم انه  
 لو كانت الكسب بطريق التوقف في المزم والظاهر انه اراد بلفظ  
 جهنا ما يشبهه في عدم زعم الاجتماع في الوجود في عدم جواز  
 كما يدل عليه قوله في المزم اليقين فانها الاجتماع في الوجود  
 في كونه اعم من المنع من وجوده لان ما لا يلزم ان اجتماع في الوجود  
 ان يتجمع فيه ويكون اجتماعه موقوف على ثبوت الله نفع وان لا  
 يتجمع كما ان عدم توقف حصول المزم على حصوله اذ قد قلنا  
 يجوز ان يكون مع اجتماعها وعدم اجتماعها واذ كان كذلك  
 لا يكون المذكور صالحا لان ثبوت السند المنع المذكور لان السند  
 يجب ان يكون مرفوعا المنع وهذا لا يكون الا اخص مطلقا او ما  
 ثبوت ان الامور الغير المتناهية المقصود من هذا الكلام  
 اثبات المقدمة الممنوعة وحصول ان العلوم السابقة على  
 حصول المطامير خارجة عن توقف هو عليها والحاج  
 غير ان الموقوف هو عليها ما مانع عنها او قد وعلة فوجبه  
 او شرطه لان حصول ذلك الى الموقوف على عدمه فقط وهو  
 اما العلة الموجبة ان كان وجوده جميع ما يتوقف هو عليه  
 الشرط ان لم يكن كذلك او على وجوده ثم عدمه هو للعلة في العلوم  
 البقية اما مانع عنها او على وجوده او شرطه لا يسل  
 الى الاول وهو شرط فلا لم يعرفه قدس هو ولا لا الشا لجواز اجتماع  
 معه فتعيل الثالث والرابع وكل منهما واجبة الاجتماع مع وجود  
 اجتماعهما مع دفعه وحده في المزم وليس المقصود ابطال

ان كذا وكذا في ثبوت الله نفع ذلك  
 ان كذا وكذا في ثبوت الله نفع ذلك

في الوجود كذا في ثبوت الله نفع ذلك  
 مع المطا ان اجتماع مع السند مع  
 فانها الموقوف على اجتماع مع السند مع

وتوقف السند على الاجتماع مع السند مع  
 مع المطا ان اجتماع مع السند مع  
 وكذا عدم الاجتماع مع السند مع

الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع

الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع

الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع

الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع

الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع  
 الاجتماع مع السند مع الاجتماع مع السند مع



فقد هذا القدر حبث قالوا يكون انما في النسخة  
في روضة

السند لانه ليس بمساو ولا معروف ولا كلامه على السند الذي لا ينفق  
لا ينفق واما ما ذكره بعض الافاضل من انه يمكن ان يقال بهذا السند  
وان كان احسنه للمنع لجواز ايقيناه على غير هذا السند كما سبق  
من جواز هذا الاعتراض لكن توهم المقتضى انهما والمنع اذ لا  
ان غير المقتضى ان يجتمع مع المطابقين باعتقاده كلاما على السند  
السند وهو موقوف فكلامه في ثبوت السند **قوله** لا يستفاد  
الشيء هو كونه بالقوة القريبة او البعيدة هذا يقتضي للمصدر المبنى  
للمفقول ان يكون المستفاد ولذا اضيف الى المفقول لان الشيء  
المضاف اليه هو المستفاد فيتم تقيده بالكون المذكور وما اعترض  
له عليه قدس سره بعض الافاضل ان الاستفاد وصف للمستفاد  
فكون الشيء بالقوة وصف للمستفاد لا في المذکور بان اضافة  
الاستفاد الى الشيء اضافة المصدر الى المفقول كالظان يقال المستفاد  
الشيء هو ان يصرقا بالاحصول امر ليس بشيء لان الاستفاد المبنى  
للقاعل وصف للمستفاد المبنى للمفقول **قوله** فميتنع ان يجامع  
وجوبه بالفعل قبل فيمنافستهما فان الماتة بوجوب الاستفاد  
للمتعمد ويجامع بالفعل ولو امتنع كونهما موجبة للاستفاد كوجوب  
ولو كانت موجبة لساكنين خلفتها عنها لا يصرق بالفعل اصله  
والا لزم ان يكون الشيء بالقوة بالفعل معاً لا يوافق والاستفاد  
طاعة لم يجامعها الاستفاد لكن فرق بين الجامع للشيء  
والعلل **قوله** ويجب ان يكون الحكم التكملة الى مختلف الجواب اما في  
اخره بوجوب حصول القوة عند الظاهر اما في قوله جواز الحكم عند حصول

فقد اذنتهم ان يغزلوا به يد اذنتهم ان يغزلوا به  
يجيب ان يجمع مع المطر فيكون السند في اعتقاده  
ان الاقرباء على غير العلم يجيب ان يجمع مع المطر  
لا يجمع ان في هذه الاقرباء فيكون

وليس بان كلف بالثقة فزوجه للمنفذ  
الضالاه استفاد بالثقة فزوجه للمنفذ  
لا بعد كاشا لكونه على الارباعين من الثمانين  
ما هو بالثقة فزوجه للمنفذ  
الضالاه

فإنه لو لم يكن الاستعداد مع المادة والى ذلك المادة  
موجبا لقتلها لم يكن الاستعداد في جميع الأوقات  
للبقاء هو الواجب الاستعداد في جميع الأوقات  
في وقت الاجتماع ليست معدة في المادة  
معدرة في المادة

متممته الاجتماع معدوان لم يكن دخل في الجواب الا انه اورد فيه  
اما نوطته لما سيذكره من قولنا انكم على تلك السور الغير المتناهية يكونا  
معدان لانها محال للعدان وفي حكمها واما موافقة كلامه للعكس  
وفائده ابراه في كلامه الاشارة الى منشأ قولهم **الشيء في القياس**  
للمركبة بكثرة القدماء والتسايح القياس للمركب قياسا مركب من مقدمتين  
ينبغي مقدمتهما بنتيجة وهي مع مقدمتهما الاخرى نتيجة اخرى وهلم  
جرا الى ان يحصل للمط وذلك انما يلي اذ كان القياس للمنتج للمط  
محتاج مقدمتهما واحدة الى الكسب بقياس اخر وكذلك الى ان ينتهي  
الكسب الى المبادئ البديهة فيكون هناك قياسا من نتيجة محصلة  
للمط ولهذا سمي قياسا مركبا فان مرجع بنتائج تلك المقدمات  
سمي موصل النتائج لموصل تلك النتائج بالمقدمة اقولنا **خرج ب**  
**وكل ب د وكل ج د ثم كل ا قكل ج ا فكل ا د وكل ج د** وهو المط  
وان لم يصرح بها سمي مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر  
كقولنا **كل ج ب وكل ب د وكل د ا فكل ج ا** وهو المفصل  
اي بالفعل وقوله جملة اي بالقوة لانه هنا لا مزيد في الفعل والمحل  
والفعل والقوة اعلم ان اذا توجهت القوى التامة الى الشيء وحصلت  
صورته فيها فان كانت تلك الصورة منطبقة على الشيء  
يكون ذلك الشيء بها ممتازا عن جميع ما عداه باليكن ذلك الشيء  
مفصلا عنه ها وعلوها نقيضا وان لم يكن منطبقة على الشيء  
المذكور بل كانت متناولة او يفرق الما ذكره في نوعه او  
حينئذ مثلا كما اذا توجهت تازيد وحصلت صورة الات

[illegible]



او الحيوان مثله يتي ذلك الشيء مجمل عندنا وعلوما اجمالا و  
 وعلى كل الوجهين اذا كانت الناطقة مشاهدة للصورة مثلا  
 اياها ولا محالة يكون الصورة مرتبة فيها يكون العلم حاصل  
 لها بالفعل واذا كانت ذاتية عنها غير مشاهدة لها ولا محالة  
 اياها ولا محالة يكون الصورة حاصله في قرنتها التي هي مبداء  
 القياض للصورة العقلية لا فيها يكون العلم حاصل لها بالقوة  
 دون العقل فان قدر بعد ذلك على الشاهدة لها والملاحظة  
 اياها لا كسب سواء كانت بديهية او مكتسبة تكرر في  
 الناطقة لها يتي العلم حاصل لها بالقوة القرنية والاقبية  
 البعيدة فيطلق على ما العقل العقل ايضا كما يطلق على ما القوة  
 للجمل ايضا لكل من العقل والجمل معينان والمراد منها ههنا  
 المعنى الاخران فلذا فسرهما قدس سرهما وقال في العقل والى  
 بالقوة وقرنا جازا ايضا ان لا يكون حاصله بالقوة القرنية معناه  
 جازان لا تقدر الناطقة بعد الذهول عنها وانقطاع مشاهدتها  
 وخلقها عنها على المشاهدة والملازمة بلا كسب صديق والاشارة  
 لا تقدر على المشاهدة بعد ذلك لصلاته لا يكون بالقوة البعيدة ايضا  
 فلا يجوز بالبداهة فلهذا قيد القوة بالقرنية وما ذكره قدس سرهما للوجوب  
 او لا يمنع لبطان التاثير بتسيم الملازمة وثانيا منع الملازمة ولو عكس  
 الامر لكان اوفق بدرب ارباب المتناظرة **قول** فيمن عاين من النفس  
 قبل هذا الدليل غير من عليه في عاين في قرنتها فف كسبها على قلوبها  
 بالبداهة لان كسبها بالبداهة وجه الدلالة في مقدم البطلان الاول في هذا

مقدمة

ولا انه لا قبل العقل والتعلق حادث ولا يمكن الا في الشك بامور  
 غير متناهية الاعمال القول بالتنازع والعقل به وبالعجاب عنه بعض الافاضل  
 مباح به في الحجة والبيان انما الشك بامور غير متناهية لا بامور متناهية  
 والا فلو غير من عليه في حقايق النفس والثبات من عليه في حقايق النفس  
 على تقدير نظرية الكل وبطان التنازع قد فوق على الشك في النفس  
 في مقدمه الفطرة واول زعمنا التعلق بالبداهة خالصة عن العلم كذا كان في  
 في مقدمه فيكون التنازع متناهي الاول فاذ لم يكن الاول متناهي فذنا  
 لم يكن التنازع كذلك وهو **قول** والاول ان يقال ليس مع القدرة  
 والقدرة بقايات تطابقا فان هذا الدليل او في الدليل التوازي ووجهه  
 لان ما اورد في مقدمه يتوقف على امتناع التنازع ببقائه من القدرة  
 وسياسة من جوار ايضا يتوقف على عدم الضرورة في البقاء على  
 تقدير نظرية الكل وبقائه يتوقف على اثبات حدوث النفس عازمه  
 او على ابطال التنازع على ما قلنا انه ليس متناهي فذنا وكل منهما في غاية  
 الاشكال بخلاف ما ذكره قدس سرهما فانه مع عدم توقفه على شيء مما ذكرنا  
 في غاية الوضوح والبيان **قول** يعني ان التصور اما ان يكون كذا اراد  
 في عبارة الشارح وان كان يدل على ان مراد رضى الله عنه بيان الاولات المتنازعة  
 للتصور باعتبار التمام مع القدرة بقاء وبالعكس ووجهه بقاء الاول  
 الثانية لكونها باعتبار التمام مع الاولات للجمع في حيث للجمع في  
 حاصله من ضرب ثلث في ثلث فلا ينتج في اثنين منها الخط الا انه زعم  
 لم يرد ما يدل عليه ظاهره اذ اريد بالبيان الاولات المتنازعة لكونها في نفس  
 ومع قطع النظر عن لانه وجه متخرفة في ثلث في اثنين منها بقاء الخط



قوله لا يتوجه على المراد شيئا وان كان متوجها على ظاهر العبارة والمعقود  
منه هذا التوضيح دفع ما اورد على هذه النظم وتما سبق من مثل هذا  
التوضيح في قوله رحمه الله وليس كل واحد من المقهورين هو المقهور  
الما دفع الاعتراض المقهور ودوده على عبارة الاشارة الى ان كل واحد  
بين البيانين والمبتين فلا يمكن ان يكونا كمالا في المقهورين والتقدير  
الفرق من هذا الكلام دفع شبهة يتوجه على قوله رحمه الله لا يخل القسم  
الاولان تعين الثالث اما الشبهة في ان كل واحد من الاولان لا يخل  
التقدير او التقدير بقاء بدعي فينا هو يصدق في تقديره انه هو  
الجزئية على ليس كل المقهور او التقدير بقاء بدعي فينا هو يصدق  
في قوة صدق قولنا بعض المقهور او التقدير بقاء بدعي فينا هو يصدق  
الموجبة بالجزئية هي الخطا وكذا بطلان الناء اعني كل المقهور او التقدير بقاء  
تطري انما هو يصدق في تقديره انه هو او ليس به الجزئية اعني كل المقهور  
والتقدير بقاء نظريا وصدقنا ليس في قوة صدق قولنا بعض المقهور  
والتقدير بقاء لا تطري امر بدعي فينا هو يصدق فينا هو يصدق فينا هو يصدق  
قوله فلما بطل القسم الاولان تعين الثالث وهما المقهورين الجزئية  
ووجه الدفع ان الساتر البسيطة الموجبة المقهولة المحل عند وجوده  
مثلا مثلا اذا كان زيدا موجودا كانت قوة قولنا عند الحكماء  
العاقلين ما يوجد في ذهنه فينا هو يصدق فينا هو يصدق فينا هو يصدق  
ومفهوم الموجبة المقهولة المحل فينا هو يصدق فينا هو يصدق فينا هو يصدق  
بان ان كل واحد من المقهورين المتشابهين المتشابهين المتشابهين المتشابهين  
او بعد البيان وابدال الدليل على ان يتبين ان بقاءه بعد ذلك البيان

قوله لا يتوجه على المراد شيئا وان كان متوجها على ظاهر العبارة والمعقود

كان قلنا ليس زيدا بكذا في قوله

الى

لان الشايع القياس الاستثناء من المتشابهين المتشابهين المتشابهين المتشابهين  
بجلاف المقهورين ان كل واحد من المقهورين المتشابهين المتشابهين المتشابهين  
اجتنابا لا يمكن بياننا على وجه لا يتوجه للمفهوم المتشابهين المتشابهين المتشابهين  
وقد ذهب الامام الرازي الذي يبلغ في النظم والعلم الى درجة العليا  
اما ان المقهورين كل واحد منهما لا يجري فيها الكسوف وان لم يبق على هذا الاعتقاد  
انما فكيف يصدق بياننا على وجه يتبين به العلم المتشابهين المتشابهين المتشابهين  
قدس مرة فلا تدفع ما توهم من ان ما ذكره في بيان الاقتصار على  
ايراد الدليل على الكسوف التقدير بقاء بدعي فينا هو يصدق فينا هو يصدق  
في هذه المقام امكان كحصيل نظر في كل قسم من فروعنا وما اورد من  
الدليل لا يثبت ذلك الخدعي تمامه انه ليس ببياننا نفسه فلا يثبت  
ما هو المقصود اعني الاقتراح المسمى المنطوق في ان كل واحد من المقهورين  
فلاضافة بياننا انما حكم بان الاضافة بياننا في كل واحد من المقهورين  
مع انه يمكن ان يكون الاضافة لامية ويكون المراد بالواحد المفهوم اي  
يطلق عليه لفظ المفهوم وهو هذا هو ما مراد في لانه امر في نفسه  
للمطالع فسر الترتيب اصطلاحا يجعل الاشارة المقهولة حيث يطلق  
عليه الواحد وهكذا عرف الشيخ ايضا الاشارة وان الظاهر ان الواحد  
اللفظ بقرينة الاطلاق والظاهر انه زاد هنا الاكم تعريفا بالمعقود فلذا  
قدس مرة فسر كلامه بما فيه وجود اطلاق المقهورين فينا هو يصدق فينا هو يصدق  
على المرتب لا ينافي في الاضافة على ابيانية لان كل شيء يمكن ان يكون عليه  
ما صدق عليه مفهوم الواحد يمكن ان يطلق عليه لفظ الواحد فيكون  
لغيره نسبة المسمى بالتقدم والثناء الرابع ان يشاء راكلا ما انه

قوله لا يتوجه على المراد شيئا وان كان متوجها على ظاهر العبارة والمعقود

كان قلنا ليس زيدا بكذا في قوله

كان قلنا ليس زيدا بكذا في قوله



مقدم او مؤخر اما حسا او عقلا واختار من تركيب الادوية  
وعن تركيب المتوهم الاعتبارية في الملاحظة الدفعية على الهيئة  
الوحدانية **قال** رحمه الله روي يتناول السقور والسقور  
والمراد بها السقور او التصديقات بها وكذا المراد بقوله قان الفكر  
كما يجري في السقور يجري ايضا في التصديقات وكذا المراد باليقين  
المتيقن وبالمظنون والجهالة المظنونة والجهولة وكذا في  
اما الفكر في السقور والتصديق اليقيني اي في السقور والتصديق  
به اليقيني واما قلنا ذلك لانه فسر الفكر بترتيب امور معلومة  
واراد يتناول المعلومات لها تتناول الحكم بزيادة والسقور ان  
والتصديق بآثار ثبات العلم للمعلوم واما الجزئ المنصور  
والتصديق بان علم ان صورة النسبة الثابتة للجزئية اذا حصلت  
عند العقل فانه كان مترددا في طرفي تلك النسبة على سواه يسمى  
تلك الصورة شككا والنسبة تشكوكا فيها وان كان احد الطرفين  
والجما والآخر جوحا تسمى صورة الطرف الرجح ظنا وذلك  
الطرف من مظهرنا وصورة الطرف للرجح وقها وذلك  
الطرف للرجح موقوفا وان بلغ الرجحان الى حيث لم يبق الطرف  
المرجوح مجوزا اصلا تسمى تلك الصورة جونا واجازا والنسبة  
جزوا بها فان لم تطابق الواقع يسمى جهلا والنسبة بمجهولة  
وان تطابقة قان B ثابتة بحيث لا تزل بشكبك شكك  
يسمى يقينا والاسمى تقليدا فكل ذلك من اقسام العلم بمفهوم  
الحاصلة في العلم في العلم واما العلم بمفهوم الاعتقاد الجازم

كتاب  
المنطق  
الجزء الثاني

الجازم المطابق للواقع الثابت فلا يتناول الا افراد اليقين فالجهل  
قسم في العلم بالمعنى الاول ونقسم له بالمعنى الثاني والجهل عين عدم حصول  
صورة الشيء في العقل فهو قسم العلم بكونه عينية وكما ان العلم  
مشترك بين المعنيين المذكورين كذلك الجهل ايضا مشترك  
بين المعنيين المذكورين والجهل بالمعنى الاول يسمى جهلا مركبا و  
وبالمعنى الثاني جهلا بسيطا والمذكور في الشرح هو الجهل المركب  
لانه البسيط فاسقط توهم جعل قسم الشيء قسمه وسؤال الاشكال  
كما يتوجه على العلم يتوجه على الجهل ايضا الا ان الفرق لاحدهما يقع عن  
الفرق الآخر فلذا اكتفى بالاول **وقال** رحمه الله ومن لطايف  
هذا التعريف انه فان قلت لا شك ان كلمة من السقور والاطراف  
مضاف الى هذا التعريف فيكون المضاف الاشتغال على العقل الاربعة  
بعضه اللطائف الحاصلة لهذا التعريف في تلك اللطائف  
قلت التعريف عند المحققين من المتقدمين لا يجب ان يكون  
حايما وماذا اجد في هذا التعريف مع كونه ليس بمحد جامع  
وما نفع وهذه لطيفة وايضا جمع في هذا التعريف بين المتقابلين  
اعنى العلم والجهل وهذا ايضا لطيفة ويسمى في علم البديع بالبطايف  
وايضا الا شمال على علمه ولحدة لطيفة وكذا على علمتين وكذا  
على الثلث والاشتمال على الاربعة بغير الاشتمال الثلث وان استدلوا  
وعلى ان يقال في جواب هذا السؤال على وجه الجدل والازالة لا نافع  
اي اللطائف مضاف الى هذا التعريف لم يلزم ان يكون من هذه السقور  
البعض متبدا بمتبدا في اللطائف او لا وهذا التعريف ثانيا كما في



فيجب انما ان حب اصف الى ما اولا فالكسب منه بغير التعريف  
 ثم اصف الى الخ لطلب ما بنا زيادة التعريف فهاهنا لا يفتقر كلامه رحمه الله  
 ان يكون له التعريف لطايف بل يفتقر ان يكون الاشتغال على العلة الرابع  
 لطيفة لهذا التعريف ويكون تلك اللطيفة بمثابة اللطائف الحاشية  
 للاشياء ولا يشبهه في حقيقة **كل** كسب صاويره على اطلاقه ويصح على  
 مذهب الحكماء القائلين بانه نوع موجب بالذات لا على وجه الاختيار  
 المحتمل القائلين بانه نوع قابل للاختيار فلا اذ لا يقدر بالثبوت اليه  
 نوع على غاية كاشف في موضعه **قوله** بل المراد انه يؤخذ للمعلوم بالقياس  
 الى العلة الرابع محمولا ليس المراد انه يؤخذ لكل تعريف بالقياس الى العلة  
 محمولا بل المراد انه يؤخذ لكل تعريف محمولا واحدا في ان رتبة العلة الرابع  
 تقع التوقيفات يؤخذ المحمولا وهو متاخر في ترتيب امور معلومة للتأخر  
 لما تجمل محمول واحد في ان رتبة العلة الرابع اذ مجموع الامور مرتبة  
**الترتيب** **قوله** فيقول على سبيل التشبيه ان القول بان الامور معلومة  
 والهيئة الحاصلة لها مادة ومصدر قول على سبيل التشبيه لا ذكر قدس  
 واما القول بانها مادة وصورة للفكر **القول** هو ترتيب امور معلومة او  
 فهو ايضا قول على سبيل التشبيه لانها جوان للترتيب لا المراتب والعلل  
 الحادية والصدورية يجب ان تكونا جوهرين لما عايناهم ووجه الشبهة ان  
 الفكر حاصل القوة مع الامور المعلومة كما ان المعلول مع العلة الحادية  
 كذلك وان مع الهيئة المذكورة حاصل بالفعل كما ان المعلول مع العلة الصورية  
 كذلك **قوله** ولا شك انما السبب في الترتيب اقول الترتيب انما قيل  
 مصدر انبيا للبناء على نوعه للهيئة الاجتماعية متقدمة عليها وان

وان جعل مصدر انبيا للمفرد فهو على الهيئة الاجتماعية الحاصلة للامور  
 المعلومة **قوله** انما ليس احد هما مقدما والاخر متاخر او النظام ان المراد  
 بالترتيب هو ترتيب الامور ونحو اصف الى المعلول ونفسه كجمل الاشياء  
 المتقدمة او المتأخرة فيكون الجمل انما يقام مصدر انبيا للمفرد والفكر  
 لما يطلق على الاول يطلق على الثاني وما هو السبب القريب بحصول الخط  
 هو ان الفكر بالهيئة المتأخرة في نظام المفرد وهو قديم بعض من كل منهما  
 يوجب ويبقى **القول** نظري يحصل الفكر على الهيئة الاولى ليكون  
 البناء مستوعلا في ما هو المتبادر منها عن السبب القريب وايضا يوجب  
 ما قلنا كل من المفرد مما سيجي **وقوله** فيفتن الحاشية الى قانون يفيد  
 معرفتي طرق الكتب النظر بانها الفرق بينا والاحاطة بالصحيح و  
 والفاسد من الفكر الواقع فينا اذ لا شبهة في ان ما هو الواقع  
 في الطرق انما هو الفكر بالهيئة المتأخرة لا ما هو واقع فيها صفة لها  
 قائمة بها وهو الفكر بالهيئة المتأخرة دون الاول اذ هو وصف للهيئة  
 الفاعل وما ذكر قدس في الجواب مبني على كون الفكر بالهيئة الاولى  
 كما توهم الفرق ومع ذلك لا يخرج بعض مقلدنا عن خفاء وكلف  
 كما سيظهر عليك فلذا اشأنا الى ضعفه بقوله ويمكن ان يقال  
**قوله** لان العلة للهيئة تدل على المعلول اه قيل حجة ان اشارة الى  
 للهيئة بالتوقع تدل على المعلول المتيقن كذلك ففلسفة ايضا كذلك  
 لانه كما يدل النوع المتيقن من الترتيب كقديم الحين على الفصل  
 مثله على النوع المتيقن من الهيئة كذلك النوع المتيقن من الهيئة  
 اعني الهيئة الحاصلة للتد نام مثلا يدل على ذلك النوع المتيقن من

فكش



من الترتيب هذا اذا اتى بالدلالة في الجملة ولما اذا اريد  
 الدلالة الكلية ففي كلية المقدمات منافسة اما في كلية المقدمة  
 الاولى فلاون الا نثبت ان كل معلول له معلولان  
 متنوعة كالكتابة والخطاطة والحياكة وغيرهما مع انه لا بد  
 على واحد منها بغيرها واما في كلية المقدمة الثانية فقد عرفت  
 وان اراد ان العلة المعينة بالشخص تدل على المعلول المعين  
 بالشخص ففقا واضحا لان النفس الناطقة كفاطة زيد  
 مثلا لا تدل على شيء من الترتيبات الشخصية والجو اذا تدرك  
 اراد ان العلة المعينة بالشخص تدل على المعلول المعين بالشخص  
 دون العكس بيان ذلك انه لا يريد ان الذات الشخصية للعلة  
 من حيث هي تدل على الذات الشخصية للمعلول حيث هو  
 لا نرى البطلان بل اراد ان الذات الشخصية للعلة باعتبار انفرادها  
 بالعلية الشخصية تدل على الذات الشخصية للمعلول كذلك دون  
 العكس والحاصل ان العلة الشخصية تدل على المعلول الشخصية دون  
 العكس لان الذاتين لا تدخل في صفاتين الدلالتين وذلك  
 لانه العلية المعينة لا يمكن ملاحظتها على وجهين شي الا بالاعتناء  
 بلفظها بمعلول خاص باعتبار معلولية خاصة ولا عكس اذ يمكن  
 ملاحظة معلولية خاصة لشيء خاص على وجه مخصوص من غير  
 ملاحظة كونها اثر هذه العلية الخاصة وذلك ظاهر لرجوع  
 وجدانها متا ملاصقا واذا دال العلية المعينة على المعلولية  
 المعينة دال العلة المعينة حيث انها علة معلولية على المعلول

معينة

المعينة

معرفة

المعينة

المعين من حيث هو كذلك فان قلت قد ظهرت العلة الشخصية  
 في حيث هي كذلك تدل على المعلول الشخصي حيث كذلك دون العكس  
 لكن من اين ظروا دالة العلة على المعلول اقوى من العكس قلت لا معلول  
 ان كل من النوعين اعني العلة والمعلول تدل على الاخر فلما ظهر ان كل  
 فرد من افراد لهما معنى او غيره تدل على الاخر كذلك دون  
 العكس فلما ان ولدت لهما النوعين اقوى من الاخر هذا اختيارنا  
 ما يستلزم من الكلام في حل هذا المقام وقد فوجئنا الى حله كثيرا  
 من الافواه وقد زالت لكل اقدام فانظر الى ما قلت وقال حتى  
 انكشف عليك حقيقة الحال وصدق لقال **قوله**  
 وان بدئية العقل لا يمكن اه هذه اشارة الى دفع شبهة  
 ربما تورد وهو ان ابا عبد الله صاوية الفكر ولما لا توجب  
 الاحتياج الى مثل هذا القانون اعني الذي يفيد معرفة طريق  
 الاكتساب وتميز الصحيح من الفاسد لجواز ان يكون طريق الا  
 وشرا بطولها وتميز صحيحها من فاسدها امرا يدربها والخطا  
 انما يكون زججه انهم لم يلاحظوا ان هذا صحيح ام فاسد  
 ولما قال بل لان الواحد يتا فوضف له لا تدل  
 اه وذلك لان منافضة بعض العقول بعضها انما يعلم من  
 من الفاظهم وعباراتهم الدالة على ان مقتضا افكارهم  
 متناقضة ومجتمل انهم لم يعتقدوا ما يدل عليه الفاظهم  
 وعباراتهم فلو لم يكن في افكارهم خطأ وان كان ذلك الاحتمال  
 في غاية البعد بخلاف ما اذا رجع العاقل الى الحلال وتبين



عنها فحينئذ لا يتقدّم مورد متناقضه بحسب اوقاف مختلفة  
 ولا يرتأف اصله فانه قد يفيد الظن او الجزم لا اليقين والكا  
 يفيد اليقين فيكون دلالة اقوى واظهر من دلالة الاول على وقوع  
 الخطأ في الفكر ولما كان قوله رحمه الله بحسب وقتين مختلفين  
 يقول يناقض في قوله اي ان الوقتين طرفان للقيضين  
 اي للتبئين الكائنين بينهما وهذا يناقض ما ذكره في شرائط  
 التناقض من اتمار الزمان اشار قدس سره بقوله اي يفكر في وقت  
 ويعتقد حكما في وقت اخر اه الى الذي يفتي الطرف المذكور  
 بقوله يناقض باعتبار تقدمه في تفكر في وقتان طرفين  
 للمقضى لا المتقضى وهذا من قوله فالوقتان انما هما للفكر  
 اي لا ما يتضمنا العلم ان مراده رحمه الله اه بالقيضين في قوله  
 والاولى اجتماع القيضين المتناقضين اعم من ان يكون متناقضين  
 بحسب الاصطلاح ام لا وكثير ما يطلق التقيضان على التباين  
 فلا يرد عليه ان القيضين المذكورين اعني العالم قديم والعالم  
 حادث ليستا تقيضين لعدم اختلافهما بالاجزاء والسلب  
 المعبر في مفهوم التناقض وكذا المراد بالتقيضين المتفاد  
 من قول المتناقضه بعض الفضلاء بعضا وقول الا ان يناقض  
 نقه المتناقض اعم من ان يكون تقيضا بحسب الاصطلاح ام لا  
 يريد ان المقدر وان كان اذ الفرض من هذا الكلام الاعتذار  
 عن بيان احوال النظر الجزئية كاسية على الوجه الكلي الاجمالي مع ان  
 المقصد والغرض المنطقي بيان احوال تلك الانظار على الوجه الجزئي

التفصيل

التفصيل لان الناظر المتعلم ما لم يعلم حال النظر الذي اورد عليه  
 على الوجه الجزئي التفصيل لم يتميز عنده صحيح هذا النظر الجزئي  
 عن فاسده وهو لللطوح اصله عند ان الاثبات بهذا  
 المقصد لم يتميز لهم كنفوقه بالاثبات بقضيه عند الاحتياج  
 وفرض ان لا يقتضيه هذا الكلام دفع ما اوردده الحلي في هذا  
 المقام من انه انما يلزم الحاشية للقانون المذكور لو لم يكن طريقا له  
 اخر في تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكن ذلك ممنوع فان  
 من الطرف تخليص النفس عن الشواغل والنوحي الى العالم الكلي  
 ليعاين عليه الحق اتمح الى غير ذلك من الطرف فقد اتى ببعض  
 الظن وما اعترض عليه من ان اندفاع ذلك الايراد بما ذكره  
 المحقق قدس سره فهو انما يتوجه على ما قلناه على ما قصد قدس سره  
 بهذا الكلام كايضا لك اتفاقا والذي يدفع هذا الاعتراض  
 والاول الذي اوردده الحلي هو ان المدعى ليس احتياج الكلي  
 الى القانون المذكور بل احتياج الناظر المفكر حيث ان ذلك  
 اليه وذلك معلوم من سوق الكلام وترتيب المقدمات  
 لا يبان هذا الامر لكن يتوجه على ما ذكره قدس سره من ان  
 يحتاج في دفعها الى ان تكافئ كلف بيانها قدس سره ان  
 اراد المقصد معرفة احوال جميع الانظار بالتفصيل فلم اذا غرض  
 يتعلق بمعرفة الانظار التي لم يرد على الناظر في ان اراد ان المقصد  
 معرفة جميع احوال الانظار التي يرد عليه فان اراد ان المقصد  
 معرفة اذ فقط فهو ليقه ثم اذا يتعلق غرض بمعرفة النظر قبل الورد

تفسير ظاهر



على الناظر وذلك نظرا وان اراد ان المقصود معرفتها في حال  
الورود فليس يمكن انهما متعديان اذ يمكن ان يعرف كل واحد  
احوال النظر الوارد عليه في حال الورد بالتفصيل نعم لو قال  
المقصود بيان احوال الانظار الجزئية على سبيل التفصيل لكان  
سالمًا غير المتعدي ووجوب الدفع ان قدس تر اراد ان المقصود  
اي مقصود المنطق العلم بترقيته معرفة الناظر للنظم الحوال  
الا نظار الجزئية على التفصيل وحاصل ان مقصوده بيان  
الطرق الجزئية على الوجه الجزئي التفصيل ولا يخفى ما في هذا  
الكلام على المقصود العكس فالوجه ان يقال اراد ان المقصود  
معرفة احوال الانظار الجزئية التي ترد على الناظر حال ورودها  
بالتفصيل لكنها متعدي من غير دليل فلا بد من قانوت  
يرجع اليه **قوله** قد عرفت اه اي في بيان اشتمال التعريف  
على العلة الرابع ان للفكر مادة وهي الامور المعلومه وحدها  
وهي الهيئة الاجتماعية قدلت حاج قدس تر في حاليين  
العبارة بين الوجهين المذكورين سابقا لبيان كلام  
رحم الله اه واعتمادا على ما سبق من التبيين وقوله اللازم  
للترتيب مني على كون الترتيب مصدرا مني للفاعل  
ولما اذا كان مصدرا مني للمفعول وهو الملايم لكلام  
المصدر والشاع رحمهما الله كما ينبغي عليه سابقا فلا يصح  
**قوله** فاذا صحت اي للمادة وصحتها في التصور ايان يكون  
المذكور في موضع الجنس جنسا او عرضا عاما والمذكور

توقف

والمذكور في موضع الفضل فضلا او خاصة بتيته شاملة له ونحوها  
في التقيد بقاصدها وناسبتها للمطابق بل المذكور في موضع  
الضغري فحينئذ مثله على الاصغري والمذكور في موضع الكبرى  
فحينئذ مثله على الكبرى والصورة وصحتها ايان بل الهيئة  
الحاصلة للامور المعلومه من رعاية الشرايط المعينة في ترتيبها  
والاولى والمراد بصحة الفكر في قوله فاذا صحت كان الفكر صحيحا للنظام  
المطابق ما يقابل ما عني عدم استلزامه له هكذا ذكر قدس تر  
في شرحه الموقوف وكذا المراد بقوله اجيب المطاوع لم يصيب فلا يتج  
ح ان الفكر بناء على ما عرفت المتأخرون ووافقه المقصود هو الهيئة  
الحاصلة للامور المعلومه كما عرفت فلا يخفى قوله ولذا قلنا او  
او سند احدها كان فاسدا لان فساد المادة لا يوجب فساد كل  
جزء من اجزاءها بل يوجب فسادها كقولنا زيد حيوان نعم يتج على ان  
فنا الصورة في المعرفة لا بنا في استلزام المطلوب الا على قوله  
نعم يحكم بوجوب تقديم الجنس على الفضل في الحد التام ولما عرفت  
من الحكم به وهو الحق فلا ينافيه ولو كان المراد بصحة الفكر وقوعه  
على وجه ينبغي ان يقع عليه الفكر وبالفنائه فها وبالصيانة  
على الوجه اللائق ويعود الامانة ما يقابلها كما ذهب اليه بعض  
الافاضل لم يتج عليه هذا ايضا لكن على هذا بل لا يقول قدس تر  
ثم اكتشفت تلك المبادئ لا يمكن باي طريق كان ان اكتشابه  
من تلك المبادئ على الوجه اللائق المناسبة لا يمكن باي طريق كان  
فالمشكل في تفصيل اه فاذا قلنا كلامه قدس تر يدل على ان

لا ينضم في الصفة فلا ينبغي  
ايضا ان الفكر في بعض المراتب يصيب  
الى المطاوع فاذا المادة

الاصابة



الى قواعد الفن كلها التحصيل المواد والصور وهو الخط والمكلام  
 المصروف في الاحتياج الى قواعد كلها في مقدمة عند تفيد الاحتياج  
 الى القواعد التي تعرف منها المواد قلت في التحصيل بالفكر في محصل  
 البعض نظري من البعض البديهي بالفكر مع ملاحظة مقدمة  
 اخرى معلومة يقوم العلم بها مقام ذكرها وهو انه لا يمكن التمسك  
 ان نظري من اي بديهي كان فلا الخذف في التفرع الاحتياج الى الكمال  
 حيث قال في مسند الحياضة الى القانون بفيد كقوة طرفي التمسك  
 النظر تأس الضروريات وهذه الطرق هي المبادئ والاحتياجات  
 والفاصل في الفكر الواقع فيها وهو الصور ولهذا سقط  
 ما قبله بلزوم نزال ليل الاحتياج الى جميع قوانين المنطق فانه  
 يدل على الاحتياج الى القانون عاصم للذهن عن الخطاء في الفكر  
 وهو عند نفس الترتيب للمكان فلا يلزم الاحتياج الى  
 القوانين المتعلقة بالمادة فتأمل **قوله** المنطق يطلق على المنطق  
 الظاهري اذ اعلم ان المنطاهم موضع من المنطق يسمى الميزان به  
 وباصطلاح وجه التسمية به كون الميزان سببا لظهور المنطق  
 وتوقيفه في كانه موقع المنطق ومحلها ولما كان ظهور القوة الى  
 النطقية التي هي النفس الناطقة ويقوتها ظهور كالاتها العلمية  
 التي هو ادراك الكيان والعلمية التي هي الحكم الظاهري المسما  
 بالمنطق وكان ذكر في قوة ذكره ذكر الانسان رحمه الله والاولاد  
 لذكر كانه قال لان ظهور كالات النطقية المسما بالمنطق  
 علمية وعلمية انما يحصل بسببه وفي هذا الترتيب رد ما اورد

لما اوردته الخ على رحمه الله من ان القوة النطقية لا يظهر  
 بل خروج كالاتها العلمية من القوة الى الفعل يظهر من القابل  
 لها بشرط امرها فانته هذا ولما كان سبب الميزان لظهور  
 كالاتها العلمية والعلمية خفية وكان كون تلك السببية محجة  
 لوجه التسمية موقفا على كون تلك الكالات مسما بالنطق اشار  
 قدس سره اليهما بقوله المنطق يطلق على الحكم الظاهري في قوله  
 فهذا الفن يتفوق ويظهر كالاته من المنطق للنفس الانسانية  
 المسما بالناطق **قال** رحمه الله والقيد الاخير لا يخرج العلم  
 المتوسط اه لا اعترض على تعريف الاله بانه ينقص بالعلم  
 المتوسط فينبغي ان يذكر فيه قيدا اخر لان يقال هو الواسطة  
 بين الفاعل ومنفعله القريب في وصول اثره اليه ليجاء رحمه الله  
 بان القيد الاخير اعني في وصول اثره اليه يخرج العلم المتوسط  
 وما توقف صحة هذا الكلام على امرين احدهما ان يكون العلم  
 المتوسط داخل في باقي التعريف فيمكن اخرجها بالقيد  
 الاخير وذلك مما فيه خفاء وثانيهما ان لا يكون في العلم المتوسط  
 هذا القيد الاخير حتى يخرج به وذلك ايضا خفي بعد صحة الاول  
 لانه صحة الاول بان يكون البعيدة فاعله لمنفعلهما البعيد  
 وذلك يوجب وصول اثره اليه ظاهرا تقرض لبيانها  
 فيمن الاول يقول انها واسطة بين فاعلها ومنفعلهما هذا  
 صفرا للدليل وكبره محذوف وهي وكل ما كان كذلك فهو واسطة  
 بين فاعله ومنفعله وذلك الفاعل وقوله اذ علمه علمه العلم



في قوله تعالى  
 والشيء الذي  
 في قوله تعالى  
 والشيء الذي  
 في قوله تعالى  
 والشيء الذي

والشيء

حلة بالواسطة بين الكبرى المحذوفة والحاصل ان حلة الشي  
 دخل في وجود ذلك الشيء فان كان ذلك الدخول بالقاعلية  
 او بشي آخر تسمى تلك العلة فاعله والشيء مستقلة فان كان  
 ذلك الفاعل موجباً لذلك الشيء يسمي بالفاعل البعيد والمفعول  
 والمنفعل البعيد وقوله الا انما ليس واسطة بينهما في وصول  
 اثر العلة البعيدة الى المفعول بينا للثبات وقوله ان اثر العلة البعيدة  
 لا يصل الى المفعول بينا لهذه المقدمة واذا تبين ان الفاعل لا يجب  
 ان يؤثر في المنفعل سقط الاعتراض بان اذا لم يصل اثر العلة  
 البعيدة اليه لم يكون المنفعل مستقلاً لها فلا يكون دخوله في  
 في باقي التعريف فلا يخرج الاعتراض بالبعد الاخير عنها قال  
 انه فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء اخر قبل عليه ان كلمة  
 مفعول مطلق لفعل محذوف يتوسط بين امرين متفيين  
 لكون الثاني منها اخرى بالتقيد لا قول للدلالة على كون اخرى  
 بالتقيد كما في قوله فلا ان لا ينتظر الى الفقرة فضلا عن يعطيه  
 شبيهاً فالاعطاء لكونه بعد اخرى بالتقيد بالنظر وههنا ليس  
 كذلك اذ ليس الوصول بالواسطة بعد من الوصول بله والوصول  
 لجواز توقفه على الكلاط ويجواب عنه ان الامر بين اللذين هو  
 تلك الكلمة بينهما ههنا ليس انما الوصول بله وكلاط والوصول  
 بواسطة المطلق والمقيد ولا شبهة في ان تحقق المقيد  
 بعد من تحقق المطلق اذ تحقق المطلق لا يتوقف الاعلى تحقق  
 قديماً وتحقق المقيد يتوقف على تحقق قديماً وليس وتحقق

البعد تحقيق قديماً **قوله** فالفاعل امر كل ما ذهب بعض القاصرين  
 من شارحي الرسالة الى ان القانون اسم لموضوع القضية الكلية  
 كالفاعل في قولنا كل فاعل مرفوع وكان هذا مخالفاً لما وقع عليه  
 اصطلاح القوم من انه اسم للقضية الكلية وكان من غلطه  
 امرين احدهما اشتراك لفظ الكل بين مذكور لا يمنع فخر بقوله  
 في وقوع الشرية فيه وبين القضية التي حكم فيها على كل شيء موقفاً  
 والامور المتعددة التي يحل عليها ذلك المذموم الخطيبي في الاصطلاح  
 جرياً لوضع القضية الكلية ومحلها المتدثرة في تلك القضية  
 كلية تسمى في الاصطلاح فروعا لها وثانيها اضافة الجزئيات الى  
 خبر العمل التي يجب الظ والجزئيات لا تضاد في المعارف الا الى الموقوف  
 الكل دون القضية الكلية شارحاً من ثم او لا الى معنى الكل شارحاً  
 للمثناء الاول ولان له جزئيات اشارة الى المثناء الثاني واما  
 قوله ولها فرع اه تكميل للمثناء الثاني اذ يلخصها الجزئيات بالمولود  
 الكل تكميل للمثناء الثاني لا يثبتها له وثانياً الى ما وقع  
 عليه اصطلاح القوم بقوله والقانون والاصل والقاعدة و  
 والصواب تسمية هذه القضية الكلية افاة لما هو الاصطلاح  
 عليه وثبناها على ما ذهب اليه بعض القاصرين غلطاً وثالثاً  
 الى ما هو المراد من التعريف بطريق التفريع افاة لشارحين  
 السابقين اهتماماً بما يفتقر اليه في كل اي قضية كلية يعني  
 لا مذكور كل كما تقدم ذلك البعض منطبق الى مضمون بالقوة بين  
 مذكور في بطريق الاجمال غير جارية ان الحكم جزئياً هو مذكور



لا يخرج من حيث ذلك الشرع كما تقدم ذكره البعض منطبق اي منطبق  
 بالقوة يعني مندرج فيه بطريق الاموال على خريباته اي على احكام  
 جزئيات موضوعه لا على بقى جزئيات ذلك الامر كما تقدم  
 ذلك البعض من التعريف يعرف احكامها منه الى بالفضل  
 بطريق التفصيل وما قيل ان المراد او بالامر الكلي اعم من جزئيات  
 مفهومه ما تصور يا او قصد بقيا ويقولنا ينطبق على جزئياته  
 يخرج الموقوف المحل التصوري ويقولنا يعرف احكامها منه  
 القضاء بالكلية التي فروا عليها بدعيته فيع الناقصة في  
 قابلية بعض القيود على وجه ذكر مرفوع بعدم جواز استعمال  
 اللفظ المشترك في معنيته والقول بعموم المجازيان برادته  
 ما يطلق عليه الحكم مدفوع ايضا بعدم جواز ارتكاب  
 المجازيل في تسمية في التعريفات فان قلت فافادة في  
 منطبق على جزئياته مع ان القضية الكلية لا يلى الا ذلك  
 قلت فافادة الاشارة الى قيد الحيشية المعترف في القانون  
 اذ القانون هو الامر الكلي حيث انطباقه على جزئياته الى  
 الى مطلقا لان الامر الكلي حيث انطباقه على ما وى موضوع  
 او على اعم منه لا يتبع قانونا مثله كل ان صاحبك لا يسع  
 قانونا بالنسبة الى كل ناطق صاحبك وكذلك كل ان ناطق  
 لا يسع قانونا بالقياس الى البعض الحيوان ناطق وان كانتا  
 من المبادىء بالقياس اليها اذ يجوز معرفتهما معا كان يقال  
 في الاول كل ناطق ان وكل ان صاحبك ينسج كل ناطق صاحبك

وفي الثاني بعض الحيوان ان وكل ان ناطق ينسج بعض الحيوان  
 ناطق فان قلت ما محل قول يعرف احكامها منه من الاعراب  
 وما فائدة قلت محله من الاعراب النصب على كونه صفته  
 لمصدر محذوف اي ينطبق انطباقا يعرف احكامها منه  
 بسبب ذلك الانطباق وفائدة الاشارة الى قيد الحيشية  
 اي من حيث انه كذلك وقائدة تلك الاشارة اخراج تلك  
 القضاء بالكلية من تعريف القانون بالقياس الى احكام جزئيات  
 لا يعرف تلك الاحكام منها بوجه من الوجوه لا يكونا من مبادىء  
 اكتساب الاحكام الجزئية ولا يكونا من مبادىء التبيين عليها  
 بان يكون تلك الاحكام بدعيته مستقيمة غير التبيين فان تلك  
 القضاء بالقياس الى تلك الاحكام لا يسع قانونا القانون  
 لفظ سرى اي وهو لغتهم اسم للمسطر ما مسطر الكتابة او مطر  
 الحدود ونقل الى القضية الكلية التي هي وسيلة لمعرفة احكام  
 جزئية بجماع ان كل منهما امر واحد يوصل به الى امور كثيرة فاما  
 فالقضية الكلية باعتبار التوصل بها الى معرفة الاحكام الجزئية  
 يتبع قانونا والتوصل بها اليها بما بان يحمل من مبادىء اكتسابها  
 وذلك اذا كانت تلك الاحكام الجزئية كسبية او من مبادىء  
 التبيين عليها وذلك اذا كانت بدعيته في نوع خفاء بالنسبة الى بعض  
 الاذن ان القامرة ومنهم من ظن ان فائدة تلك الاشارة اخراج  
 تلك القضاء من تعريف القانون بالقياس الى الفروع البديعية  
 وظن ان القانون عبارة عن قضية كلية تستخرج منها الفروع النظرية



المتدريج منها فاعترض على تعريف المنطق بأنه لا يكون شأنا لا جزاء  
 السببية في الفروع بديهيية ايضا كقولهم الشكل الاول منتهى وقدموا  
 بان بعض احواله بديهي كمنه المسئلة وقد مر قد مر في  
 حواشي شرح المطالع فان الفروع المتدريج تحت ايضا بديهي وقد مر  
 في هذا الظن وان دفاع هذا الاعتراض بما ذكر من زعمنا في  
 تلك الاثارة فان قولنا ان الشكل الرابع المتدريج منتهى مع  
 كلمة الصفوس بعد تبديل مقدمته وجعل الصفوس منه كبر منتهى  
 وان كان في الفروع البديهيية لهذه المسئلة المذكورة الا انه يحتاج  
 الى التنبية بالنسبة الى بعض الاذعان لحفاة تقديره تحت الشكل الاول  
 طريقة التنبية عليه ان يقال ان الشكل الاول والشكل الاول منتهى  
 يحصل التنبية على انه منتهى **قوله** قبل عليه العاقلة قابلية يمكن  
 تقرير هذا الاشكال على وجهين احدهما ان العاقلة قابلية  
 للمطالب الكسبية لفاعلة لها في كون المنطق اليه بنهما  
 اشكال وتاينهما لانه اذا كانت كذلك ففيها عليتها ومنفصلة  
 المطالب الكسبية اشكال فعل الاول منتهى فلو اشكال  
 انه لا اشكال في التنبية وعلى التا معناه انه لا اشكال في فاعلية  
 احدهما ومنفصلة الاخرى والاول من الوجهين نسب  
 بقوله فكونه الله ما بناء اه لانه بمنزلة التبرع دفع لاشكال  
 عن الله لكنه يتوجه بالانتم انه لا اشكال على تقدير كون الحكم  
 فعلة في التنبية كيف والاله ما يكون وسط بين الفاعل والمنفصل  
 في وصول اثره اليه كما سبق فان اراد ردها بالمطالب الكسبية

الاحكام التي هي الافعال فلا يكون المنطق واسطة بين الفاعل  
 ومنفصلة بل بينه وبين فعله وهذا يتوجه على الثاني من الوجهين  
 ايضا اذ في الاشكال في منفصلة المطالب وله اراد بها التنبية  
 التي هي الوقوع واللا وقوع فالواصل من العاقلة اليها الاتباع  
 والانتزاع ولا يفي منها ياتر للعاقلة لانهما عقلون لها وان  
 الفاعل ما يترتب على فعله لا فعله الذي هو التأثير وليجاد الاثر  
 وايضا قوله في الاكتمال لا يبدل على الاثر الواصل اليها هو الاكتمال  
 ولا شبهة في ان الاكتمال مع انه ليس ياتر للعاقلة لانه فعله الذي  
 هو الترتيب على اثر المتأخر من ليس يواصل الى المطالب بل الى  
 الى امور المرتبة والحواس عنه من وجهين احدهما انه لا اشكال  
 بالنظر الى ما ذكرت اي ليس ما ذكرت من اشكال في التنبية  
 وثانيهما ان المراد بالمطالب النسب التي هي الوقوع واللا وقوع  
 له الا بقاء والانتزاع والواصل من العاقلة اليها كونها  
 موقوفة ومنزوعة فانها اثران يترتبان على الابقاع والانتزاع  
 وهذا هو المراد بالاكتمال اعني كون مكتسبا موقفا في الذهن  
 بطريق الكسب لا الترتيب فادفع الاشكال الثاني ايضا  
 وان كان ادراكه لاجاب عن الاشكال على تقدير كون الحكم ادراكا  
 لوجهين احدهما انه هو الوجه الاول فيتميم لما ادعاه ردها  
 من التنبية صريحا وفاعلية العاقلة ومنفصلة المطالب ضمنا  
 واليه اشار في الجواب الاول بقوله كما ذكر ردها الله اي حيث  
 قال لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية في



في الاكثنا ولا ينبغي ضعف هذا الجواب وثانيها تسليم الاشكال  
 وتقرير الالهيته بوجها اخر لا يتوجب عليه شي من الاشكالين ومع فالمراد  
 بقوله قدس تره فكونه الله اما بناءه ان كونه الله بين العاقله  
 وبين شئ من الخيال لا بين المطالب الكسبي لان كونه الله  
 بين العاقله وبين المطالب الكسبي ليس مبنيا على ما ذكر  
 من الوجهين كما يدل عليه عبارة ما بناه على كذا واما بناءه على  
 كذا بل على الوجه الاول فقط وانا المبنى عليه ما كونه الله بين العاقله  
 وشئ من الاشياء فلا بد من حمل كلامه عليه ويمكن حمل كلامه على الله  
 في بيان الالهية على ما ذكر قدس تره من الوجه الاخر في التكليف  
 بان يراد بالمطالب مبادئ المط والتعبير عنها بالمطالب باعتبار  
 طبعها عند الحركة الاولى وسينها الى الكسب واصح فقلت  
 قوله رحمه الله في الاكثنا يا اي عن ذلك لا ينبغي ان الاشكال  
 من العاقله اليها الاكثنا ولا شبهة تكسب حتى يكون الاكثنا  
 واصلا اليها قلت انها وان لم يكن مكسبة الا انها مكسبة منها  
 فكونها مكسبة منها اثر واصلا اليها وهو المراجع بالاكثنا  
 وعلى هذا فالمراد بقوله قدس تره فكونه الله اما بناءه على ما هو  
 الظاهر المتبادر من سوق كلامه اعني كونه الله بين القوة العاقله و  
 بين المطالب الكسبي وبناءه على الوجهين مع ظاهر  
 رحمه الله وانا قال بقسمه يعني انا استدل العصبية الى رعاية النطق  
 لا ابد بغيره مع ان كل منهما مدخل في العصبية لان النطق ليس بغير  
 عامما اعني بحيث لا ينفك عن العصبية عادة فخلاص مراعاة فانه

لا ينفك

لا ينفك عن العصبية عادة وان لم يكن الا تفكك عن عاقله  
 ولم يرد ببدله لا مدخل في العصبية حتى يتوجب عليه خلاف الواقع  
 ولو انه لا يستقل بها لانه مثل منزلة بينه وبين مراعاته  
 لانه العصبية كما يتوقف عليه وعلى مراعاته كذلك يتوقف على  
 العلم بحجة النظر والواروع والناظر وف هذه المتوقف على مراعاة  
 وذلك العلم هو السبب القريب وليس شئ من الامور الثلاثة  
 عامما باحقيقة بل اسباب بعضها متوسط وبعضها قريب  
 واما العام الحقيقه الذهن هو المبادر الذهن الحاقه بنفسه  
 ثم ترتيب المبادر الفاسد ترتيبا قاسدا وهو المبادر في الفكر  
 او العام الحقيقه هو الله كما هو الاثر مرة وذلك  
 الامور الثلاثة **بجانب** عادية وقد عرفت بهذا الدفاع ما قيل  
 من اننا لان ان رعاية المنطق عامه بل في عامه ورعايته شرط  
 وان دفاع ما قيل ان الدفاع ما قيل اننا سلمنا ان العام حقيقة  
 هو المنطق وانا اسند العصبية الى مراعاة هي زائفة على اننا  
 لا بد منها وهذا هو مراده رحمه الله **قوله** انه قال لا بد من منزلة  
 الجنس يعني ان الالهية عرض عام للمنطق تنزل في تعريف منزلة  
 الجنس في تعريفات الماهيات التي اليها اجناس وفصول  
 لاننا واقعت في هذا التعريف منزلة جنس اذ ليس لجنس  
 ولا فصل وتلك ان ذكره فرض العام في التعريف مخالفا لما  
 اختاره المتأخر وان من عدم جوازه قال المصنف التابع  
 لام ورسموه اي المتقدمون يعني ان هذا التعريف على ما هم

بالخطام

لنطق



على مذهبهم وتغيرت لهم النافذة فيوجه عليه ان هذا  
ما ذهب اليه المتأخرون رحمه الله اه والالف للمنطق  
ليس له في نفسه بل بالقياس لا غير اه فان قيل الية للمنطق باعتبار  
توسطه بين العاقلة وبين الامور المرتبة في وصول اثرها  
اليها وهو المرتبة على وجه التصويت والحوكمة ان الامور المرتبة  
تلك غير القواعد المنطقية كذلك تكون نفسها كان يقال  
مثلا لا ينبغي عملا لئلا على المشايخ المقيمين في باب الانتاج  
وكل ما يكون على هيئة الضرب الاول من الشكل الثاني  
بين العاقلة ونفسها في وصول اثرها عن هذه المرتبة  
اليها وهي بهذه الاعتبار ايضا من المنطق فله في قوله والاف  
للمنطق ليس له في نفسه بل بالقياس لا غير من العلوم قلت  
المراد بالغير علم من ان يكون غير بالذات او بالاعتبار وهذه  
الفقضية الموجبة الكلية المرتبة مع تلك القضية السالبة الكلية  
وان لم يكن غيرا بالذات الاثر غير بالاعتبار لانها تفرق  
منها صحة النظر الواصل اليها غيرا بالاعتبار انهما من مبادئ  
هذا النظر وهذا القدر من المفاهيم كاف والسؤال على  
هذا الوجه الذي قرناه ظاهر الوجود قوي يحتاج دفعه  
الى مزيد تأمل والجواب عنه بما ذكرناه حاشيتم لما ذكرناه الشبهة بالكلية  
واما السؤال على الوجه الذي قرناه في بعض المواضع وهو ان الية مقتضى  
للمنطق بالقياس لا في نفسه فان البعض السائل الله البعض قليل  
قوة وروده بهذه المثابة وما ذكر في دفعه ان حصول الية

للبعض انما هو بالقياس لا البعض الاخر له الية وان كان  
وافعاله الية ليس بحاشيتم لما ذكرناه الشبهة بالكلية ان المنطق  
ان يقول ويقرر الشبهة على الوجه الذي قرناه وح لا يندفع  
بهذا الجواب فالاحسن في تقرير السؤال والجواب ما ذكرناه  
والجواب الاخر الذي ذكرتم ايضا بقوله بل نقول ان الية  
لا تحصل المسئلة من مسائله بالقياس الى مسئلة اخرى  
فان حصول بعض منه من بعض بطريق بدهي فرفع بان  
ذلك لا يجب ابتداء بل انما تأمل الشارح رحمه الله  
وهنا اي في تعريف المنطق بالرسم في المقدمة دون المحرر  
وتصوير التعريف بقوله ورسموه وهو يعنى قوله و  
وبينة وصورة الى غير ذلك من العبارات فائدة و  
ومنفعة جليلة عظيمة وهي التنبيه على ان مقدمة الشرع  
في كل علم رسم لاحد فقوله رحمه الله وفيه ان حقيقة  
كل علم ادعائه ان الفائدة الجليلة ما يحصل من هذه  
البقعة لا انتفاعها وظهور المراد بتساهل في العبارة  
فحمل منشاء الفائدة عليها والمراد بالحقيقة هي الماهية  
الاعتبارية والتعبير عنها بالحققيقة الموضوعية بانه الماهية  
من حيث وجودها الخارجي اما باعتبار منزل وجودها الذي  
او اللفظ او الكناية منزلة الوجود الخارجي واما الماهية في المقيد  
في المطلق والمراد بقوله فلا يلى له ماهية وحقيقة فانه تلك  
المسئلة كذلك بحسب هذا الوضع واما بحسب الوضع



الاخر وهو وضعه بازاء التصديق بالمسائل فله حقيقة  
 وماهية وادراك تلك المسائل هذه التصديقات **والا**  
 رحمه الله فمعرفة حجب حله وحقيقة لا يحصل القابل  
 بجميع مسائله وذلك لان معرفة الشيء بحجب حله وحقيقته  
 تصور بجميع ذاتياته وهي مسائل فان قلت ماذا كونه  
 انما يلي في الحد التام في مطلق الحد لان معرفة الشيء ببعض  
 ذاتياته معرفة بحجب حله التام فلهذا لا يفرق قوله  
 وليس كذلك مقدمة الشروع في التحصيل مقدمة الشروع  
 في الرسم قلت هذا التفصيل انما هو في حدود الماهيات  
 التي لا يمتاز اجزائها بالوجود كالان والفرس وغيرهما  
 لا في الحدود الماهية التي يمتاز اجزائها بالوجود كالبيت  
 فان معرفتها بحجب الحد لا يكون الا بالعلم بجميع  
 اجزائها وما نحن فيه من هذا القبيل **والفهم** وليس  
 ذلك مقدمة الشروع فيه وذلك لان الشروع  
 في العلم امر ممكن والعلم بجميع مسائله لعله تنافيا  
 امر متعذر لا يمكن ان يكون مقدمة للممكن والافترق قد  
 للممكن ثم تصور العلم بجميع اجزائه مقدمة للشروع في جميع  
 مسائل الحجب لا يشترط مسئلة منه عن ان يكون  
 مستر وعنه فيها وهذا النوع من الشروع امر متعذر  
 ايضا والمتعذر يجوز ان يكون مقدمة للمتعذر لكن الكلام  
 في مقدمة الشروع الممكن وما قيل في توجيهه فان معرفة

والمتعذر

الشيء بحسب حله وحقيقته يتوقف على الشروع في العلم  
 فلو كان الشروع في العلم متوقفا على معرفة حله لفرق الدور  
 قد نوع يمنع توقف معرفة بحسب الحد على الشروع في  
 في العلم كيف والشروع في العلم عبارة عن تحصيل مسائل  
 العلم لا دلالتها وذلك التحصيل يتوقف على ملاحظة المسائل  
 عند القصد الى التحصيل ما ونصور النيات المعينة فيها  
 وهذا النوع من العلم هو المراد بمعرفة العلم بحسب الحد  
**قال** وانما المقدمة معرفة حجب رسم التحصيل المتفاد  
 من انما في هذا المقام اضالة له حقيقة وكيف لا وتصور  
 لا بوصفها مقدمة للشروع ايضا اللهم الا ان يكون المراد  
 بالمقدمة ههنا مقدمة الشروع على وجه البصيرة اذ لا يفرق  
 في الشروع الا بعد تصور المطالب الامر المساوي له اذ المراد  
 كونه الشروع على وجه الالتفات عليه المقصود بغيره ولا غيره  
 وفي التصور بالوجه العملي ليس غير المقصود به وفي التصور  
 بالوجه الخاص ليس المقصود بغيره والتصور بالامر  
 المساوي بمنزلة التصور بحسب الحد والتصور بحسب  
 الرسم والاول ليس بمقدمة للشروع على وجه البصيرة فبقين  
**الفا** اما الموضوع فانما الحجة اليه ليرتبط ببعض المسائل  
 البعض اذ اراد بالمسائل القواني الكلية لان الحجب يتبدل  
 وقع ما اعترض به عليه رحمه الله عليه من ان حقيقة العلم  
 لم يتغير في ما ذكره من المسائل بل هي مع الموضوع والبارى



وقطاهر آية محمد الله اراد بالمسائل القوانين الكلية يدل  
 عليه قوله محمد الله فيما سبق وانما كان اي المنطق فانها  
 لوان مسائله قوانين كلية وقوله فيما يلحق المنطق مجموع  
 قوانين الاكتساب واذا كان المراد بالمسائل القوانين الكلية  
 فوجار تباط بعضا ببعض بسبب الموضوع وجو عنونها  
 المسائل كلها الى موضوع العلم واشترك تلك المسائل  
 كلها في كونها باحدة عن لحوال موضوع العلم اما ابتداء وانها  
 ويرد عليك جميع ذلك بالتفصيل ان شاء الله تعالى  
 ولما لم يتبين بعض الفاضل لما ذكرنا من وجار تباط القوانين  
 بسبب موضوع العلم ذهب الى ان المراد بالمسائل للحجج المنطقية  
 بالموضوعات الدليل قوله ليرتبط بسببه وتلك الحجج انما  
 بسبب الموضوع بعضها ببعض بحيث يحسن موقعها  
 علما واحدا على ما ذكرناه وايضا فيما ذهب اليه وهو ان علما  
 ذكرنا ان الدليل على ان المراد بالمسائل القوانين الكلية  
**نفسه** فالاتباع والاولى ان يعتبر تلك المسائل على حدة  
 ويسمى بالبرسم ولذا اورد في تعريف العلم المدونة لا يصيدف  
 على المسائل وعلى التصديقات الها كما ذكر في تعريف المنطق من ان  
 الله قانونية بعضهم مراعاتها الذهني وفي تعريف الفقه  
 من ان العلم بالحكام الشرعية القرعية مكتسبة غير ادلتها التفصيلية  
 وتعرفها النونية ثم ما يؤول بفرقها بالحوال واحل الكمية حيث  
 الاعراب والبناء **وقوله** على تحصيل في الخارج بل في الذهب الظ

في الذهب الظاهر اراد بتحصيل في الخارج تدوينه على وجه  
 التحصيل فيقول وجوده الكناية منزلة الوجود الخارجي  
 يدل عليه قوله قلم يرد بتحصيل المسائل اولها استخراج  
 ودونتها تمامها وبهذا اندفع ما توهم هذه العبار  
 كما ذكر بعض الافاضل ان هذه العبار توهم ان تحصيل  
 العلم في الخارج يمكن مع انه قد سبق ذكره في مواضع كثيرة  
 انه لا يمكن بل في الذهب وما ذكره ذلك الفاضل في  
 دفعه من انه قد سبق ذكره ايضا ان للعلم وجودا اصيلا  
 بمنزلة الوجود الخارجي كما اذ حصل العلم بذاته في الذهب  
 ووجودا ظاهريا كما اذ حصل الصورة فانما يقع اذ جعل  
 العلم عبارة عن التصديق بالمسائل لا عن المسائل انفسها  
 كما في هذا المقام فان المعلوم ان الصرف مثلا لا يوجد في  
 الذهب الا بوجوده ظاهري **ولو قال** ذلك لم يكن صحيحا اه  
 يريد ان قوله يتبين ان مقدمة الشروع في كل علم رسم لا رده  
 على علمية ما اشار اليه بقوله فلهذا التصريح بقوله وسمي  
 وعدم اراد وحدوه وعرفه وذلك القانون وما يقع  
 مقام تلك العبارات وقيل تلك العلمية ببدل  
 على ان في علمية التصريح وعدمه اراد المذكورين حقا وذلك لقوله  
 يتوقف على صحة تلك العبارات مقام مع تحقيق تلك  
 العلم وليس كذلك اذ لو قال وحدوه لم يكن صحيحا وفيه  
 نظرا اما اوله فانه لو قال ذلك واراد به الحد بحسب الاسم



يجوز ان يكون <sup>لا يجب الحقيقة</sup> حد الحجب الحقيقة فاور حد الاسم  
 كان صحيحا عاريا عن التبيين المذكور اذ الحجب بحسب  
 الاسم يجوز ان يكون حد الحجب الحقيقة وان لم يكن رسما  
 بحسبها وامانا نيا فانه لو قال ذلك اما مع هذا التعريف  
 المذكور واما مع حد الاسم وادبه وعرفه مجازا كما  
 صحيحا اذ القرينة وهو ذكر الاليت والغرض في التعريف  
 قاطعة **فقه** ولو قال وهو ان ذلك القانون انما انشأ الضير  
 بالقانون ولم يفسره بالمنطق مع ان تفسيره بصحيح  
 وهو اقرب اليه لان للمنطق معنيين احدهما شخصي وهو  
 المسائل المفهومة المعينة كما ذكره رحمه الله بقوله حقيقة  
 كل علم مسائل ذلك العلم وثانيه فكل ما ذكره قدس سره في كتابه  
 شرح الواقف من انه لا يخفى عليك ان اسم كل علم يرفع  
 بازائه مفهوم اجمالي شامل له فان فصل ذلك المفهوم عنه  
 كان حد الحجب الاسم وان لم يكن له وقع كان رسما بحسب  
 ولعل ذلك المفهوم هو هذا ما فصله المصنف بقوله قانون يفيد  
 لمعرفة طرق التفتيش من الضرورية والاحاطة  
 بالصحيح والفاصل في الفكر الواقع فيها وقال وهو المنطق  
 الى المسمى به فاذكر المبدأ او احدى بحسب الاسم وما ذكره  
 ثانيا رسما بحسب والظان المبدأ للتبيين على هذا صرح بقوله  
 ورسمة والتعريف بالطريق المعتاد انما يلي للكادون  
 الشخفي فالضير وان كان راجعا الى المنطق لقربه من الالة

الالة باعتبار معناه الكادون الشخفي والتصريح بالمفهوم  
 فسر قدس سره الضير المذكور بالقانون لانه اعاد اليه  
 كما توهده بعض الافاضل وقال مقررنا عليه قدس سره  
 الظان الضير هو راجع الى المنطق كما ان الضير يسمى كذلك  
 اللهم الا ان يقال المراد به هو هذا لفظ هو المذكور في  
 قوله وهو المنطق بان يترك لفظ المنطق ولفظان يسمى  
 ويقول وهو الالة فان قيل هذا هو الضير في قدس سره بما  
 الى المنطق باعتبار معناه الكادون الشخفي فدل قوله ريمون  
 على ان ما ذكره رستم ولم تدل على انه رسم حقيقة واذا عرفنا  
 هذه المقدما عرفنا ان ما ذكره رحمه الله من الفائدة  
 الجليلة ليس بشيء لانه التصريح به لا ينبغي على ان مقدمة  
 الشروع في كل علم رسما للحقيقة لاجد الحقيقة وهو لا  
 له رحمه الله ولعل الاستاد روع الله روع نظر الى هذه  
 الحق فقال في شرح الرسالة على ما في بعض نسخ ذكر ان  
 ههنا فائدة جليلة رأينا ذكرها **الحق** فان رحمه الله فان  
 قلت العلم بالمسائل التصديق بها اه اعترض على مقدمتها  
 قوله رحمه الله فمعرفة بحسب حد حقيقة لا يحصل  
 الا بالعلم بجميع مسائله اذ يدل هذا القول على ان معرفة  
 العلم بحسب حد حقيقة لا يحصل في العلم بجميع مسائله  
 ويتوجه عليه ان العلم بالمسائل التصديق بها ومعرفة العلم  
 بحده مقصور والمقصود لا يتفادى التصديق اي لا يعلم بوز



استناد منه لانه يعلم عدم جواز استقلالية منه وكذا  
عما ذكره رحمه الله تسليم للاعتراض وتفسير البيان  
علاوة لا يرد عليها الاعتراض وهذه ايضا طريق في الجواب  
قد يسلكها ارباب المناظرة وقد سبق مثله قد سبق  
في بيان المنطق تذكر ويمكن الجواب عند دفع الاعتراض  
وتنظيم البيان عاونه ذكره رحمه الله اولا بان يقال  
لا نسلم ان العلم بالمسائل مختص بالتقديري بها لان العلم  
بها قبل الادعاء بها مقصور كما سبق مراراً وارجح  
التصور مستفاد من السقور ولعله انما اختار ما ذكر  
من الجواب لما فيه التنبيه على العيب في جواب الجواب عما ذكره  
لحد هاتان اسما العلوم المحصورة مشتركة بين المسائل  
والتقديرات بها وتاينها ان هذه الطريقة في الجواب لا يقد  
مسبوكة والا وهي الجمع بين الجوابين اذ في الافتقار على  
ما ذكره رحمه الله ايها ان العلم بالمسائل ليس الا بالتقديري  
بها وهو خلاف الواقع وفي الافتقار على ما ذكره تفويت  
للتنبه المذكور فان تصور تلك التقديرات بارها  
مجمعة فقد حصل اه فان قلت تصور الشيء بجميع اجزائه  
انما يكون اذا كانت الاجزاء محمولة عليهم قالوا الحمد مركب  
من الجبس والعقل وهما جزآن محمولان ولا يشك ان  
التقديرات التي هي اجزاء العلم ليس شيء محمولاً قلت اذا كانت  
الاجزاء مركبة من اجزاء متمايزة بالوحد فتعديدها ان يدل

ان يدل عليها ايراد تلك الاجزاء ولا يحسب ان يورد الجبس  
والعقل بعد ما ح وافا لوان الحمد مركب من الجبس والعقل  
فانما هو في الماهية المركبة في العقل البسيط في الوجود الا  
ويلاحظ فيه من قبل الاول دون الثاني **ولما كان تصور**  
**جميع التقديرات** امر متقدرا على مطلقا سواء كان قبل  
الشروع او بعده وذلك لعدم تناقضها وقبل الشروع و  
وذلك لتوقف تصورهما على وجه التفصيل على حصولها  
في المذهب بذاتها وهذا المصطلح يتوقف على الشروع فيها  
لم يكن تصور العلم بحده مقدمة الشروع فيه لان الشروع  
فيه امر ممكن والمقيد لا يكون مقدمة للممكن لا يستلزم  
تقدير الممكن **ولا يحتاج** ذلك وفي ذلك على الخلة  
النسخ لا شاهد وذلك لان هذا النوع من المنع طلب  
دليل المستدل على تلك المقدمة المنوعة وظاهراً لا  
لاحاجة لطالب الدليل الى شاهد بل يكفي انظرية تلك المقدمة  
فان ذكر ذلك للانع شياً يتقوى بالمنع بان يكون مساوياً  
للمنع او اخفض منه وذلك بترجى منه شي ذلك الشيء مستل  
للمنع لا يستل والمنع اليه وقويته وان منع مقدمة بمنزلة  
معينة على وجه ذكره قد مر ثم فذلك المنع فتح نقضاً اجاب  
لنقضه دليل المستدل بدعوى الاختلاف في الجملة ولا بد هناك  
من شاهد على الاختلاف الجمالي الذي بدعي ان منع المستدل  
وذلك لعدم دهاة للدعي والشاهد عليه بان يقول دليلكم



جاز فيما تخلف عنه للدلول وبين الجواب والتخلف او يقول  
 رحمه الله بجمع هذا ما يستلزم المحال وبين المحال  
 رحمه الله وتوجيه ما يوجب المعارفة بترغم الموقد والافلا بعبارة  
 المذكورة معرض المعارفة لما عاين او روي لا عاين يمكن  
 ان تورد كما استقر في ما كان ايرادا عاين بصلح المعارفة ان  
 يقال ان المنطق يدري وكل ما كان يدريها لا حاجة الى ان ينتج المنطق  
 لا حاجة الى ان يعلم فكبرى القياس مطبوعة لظهورها وصفاه وحصل  
 النتيجة المذكورتان بيان الاول الى الصفوة انه لو لم يكن المنطق  
 اد عبارة رحمه الله في البيان خاصة غير مخدرة كخرجه ان المنطق  
 لو لم يكن بد يثبتا كان كسبيا ولو كان كسبيا حقيقيا  
 في محصيل شيء من القانون اخر يحتاج محصيله الى  
 الاخر وهكذا الى الابد وراوي يسئل ومحصله انه لو كان  
 كسبيا لزوم في محصيل شيء من اما الدور او التسلسل  
 وهذا قياس افتراني من مقبليتين كبر اد مطلقية في كلامه  
 رحمه الله لظهورها في محصيل شيء من بعض نتيجة  
 القياس من ان قد علمت ان اولها من قوله في هذا  
 افتراني اخر من قوله في هذا كبر كذا لم يكن  
 المنطق يدري بالقياس من من اما الدور او التسلسل  
 وهو ما كان من نتيجة النظر من ان لا شيء من هذا  
 انشأه ليس بباطل في الظاهر ويؤيد به المنطق  
 فلا بد من استمرارية هذا الاقناع في الاطراف التي لا ينفك  
 فيا بين افتراني هذا افتراني في هذه النتيجة ومقدم حكيمة

نتیجہ تو یہ کہیں المظاہرہ ہمارے فی تحصیل میں ہے  
اما الدور الثالث فقوله في ايجاز

ومقدمة حملية هكذا لو لم يكن المنطق يدعيها لزم في  
في تحصيل شيء من المحال وما الزعم في تحصيل شيء من المحال  
كان تحصيله محالا لا ينتج لو لم يكن المنطق يدعيها كان  
تحصيله محالا وثانيهما استثنائي فنتيجة هذا القياس  
وهو مقدمة استثنائية هكذا لو لم يكن المنطق يدعيها  
لكان تحصيله محالا لكنه ليس بمحال ينتج ان لم يكن  
يكن يدعيها فيكون المنطق يدعيها لوجوده في الذهن  
وهو المطابق المذكور في الشرح قياس موصول نتائج  
ينحل الى قياسين افتراضيين كما عرفت وقوله لا يقال الخ  
منع لمحصل الكبرى المطوية من القياس الاول من قياسين  
المذكورين في الشرح اعني قولنا لو كان المنطق كسبيا  
لزم في تحصيل شيء من امال الدور والتشريع لزم  
الدور والتشريع في المنطق كسبيا وقوله وانما يلزم لوله  
يقع الاكتساب الى قانون بدعي الى غير منطقي والافلا  
وصح لهذا الكلام بعد تسليم كون المنطق الذي هو عبارة  
عن الكل كسبيا ولا حاجة الى حمل هذا الكلام على الذهن  
عن كون عبارة عن الكل تعذره وما ذكر في الجواب اثبات  
للمقدمة المتوقعة وبيان ان المنطق مجموع قوانين  
الاكتساب كما عرفت في سياق كلامه اي مجموع قوانين عرف  
منها صحة الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي وحاولنا تحصيل  
قانون منها في قانون اخر اما منطقي او غير منطقي والتقدير ان



ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق هذا التقدير مأخوذ من كلامهم  
 مثبتى الاحتياج الى المنطق وعلية منع يسبح فينتوي الكتاب  
 ذلك القانون اى العلم بصحة على قانون اخر كيتب ذلك  
 العلم منه وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير الذى هو تقدير  
 كسبية المنطق فيحتاج الى قانون اخر الى المنطق او غير  
 مكتسب هو منه والى العلم بصحة هذا الاكتساب ايضا يتوقف  
 على قانون اخر منطقي وهكذا قال الدور والى الدور <sup>قال</sup> <sup>ان</sup>  
 حمله ونقد الجواب اذ اعلم ان المعارض بني بيان لما  
 اعني قوله المنطق يدبرها عامتين مستلزمين متولين  
 كما عرفت لحدوها مذكورة وفي قوله لو لم يكن المنطق يدبرها  
 لكان كسبيا والاخرى مطوية وهي قولنا لو كان كسبيا  
 لزم في تحصيل اما الدور والى الدور فالجواب عنه انما يمنع  
 المقدمة الاولى او الثانية او بالنقض الاجمالي او بالمعا  
 لاسبيل الى منع المقدمة الثانية كما اشار اليه بعد بقوله  
 لا يقال لانا نقول فيعتبر الباقي وما ذكره في الجواب <sup>فقره</sup>  
 وحملين بنقض اجمالي وذلك ظاهرا عرفت سابقا في  
 النقض الاجمالي ولا يعارضه والاخر استندراك  
 قوله ولا نظريا والادار والى الدور والى الدور في المعارض ان  
 المنطق ليس يدبرها والا استغنى عن نقله اذ بجره ذلك  
 يثبت نفي دعواه فتبين ان يلى جوابا يمنع المقدمة  
 الاولى وحاصله ان لا يتم ان لو لم يكن المنطق يدبرها لكان كسبيا

للمنع

المنع مستند الى سند من احدهما ان لم لا يجوز ان لا يلى  
 يدبرها ولا نظريا بان يلى بعض يدبرها وبعض نظريا  
 وثانيهما ان كيف يلى يدبرها ويلزم الاحتفاء عن نقله وذلك  
 باطل يدبرها وكيف يكون كسبيا ويلزم اما الدور او  
 الترس فالكتبي بذكر السند من المنع فاشارة الى السند  
 الاول بقوله بل البعض يدبرها ونظري والى الثاني  
 بقوله ليس كل يدبرها والا استغنى عن نقله ولا نظريا  
 والا لدارا والمثل ولا يحج حليكه ان السند الثاني  
 والكلام على السند الاخص غير موجه فلا يتوجه ما قيل ان السند  
 عن تعليم المنطق مدعى المعارض فلهذا لا يتم ذكره سند المنع مقدم  
 من مقدمة مع ان بطلانه بدت في ذكره تنبسط على ضعف  
 دعواه هذا وينبغي ان يعلم ان بيان صغر المعارض المذكورة  
 اعني قول المنطق يدبرها لا يتوقف على المضلة الاولى التي اجاب  
 المصر عن المعارض من غير ان يعرفه الا ان يمكن بيانها <sup>الضيق</sup>  
 بان يقال لو لم يكن المنطق يدبرها لكان بعض كسبيا وهو  
 ولو كان بعض كسبيا لزم في تحصيل شئ من ذلك الكسبي  
 الدور والى الدور التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق  
 وما ذكره المصنف بقا طعم لمادة الشهادة بالكلية بل الخاتم  
 لها ان يمنع ما ذكره من التقدير ويقال لا يتم تقدير ان الاكتساب  
 لا يتم الا بالمنطق ومنه الاحتياج لا يدعون ذلك  
 ولا يلزم من كلامهم ايضا وان يتم الجواب بمنع المقدمة الثانية



من المقدمتين اللتين بنى المعارض بيان الصغرى للمعارض  
 عليها فان انتاجه بتناجيه بين قديس اشارة الى ان قوله  
 كالشكل الاول فاسمحوا لانا المراد بالاجزاء في قوله بعض  
 اجزاء بدلتى الاجزاء المعبرة التي هو القوايل لمطلوب  
 الاجزاء فلا يتدبر فيها موضوع القانون كالشكل الاول  
 مثلا اعلم ان الظاهر كلام قدس سره ان انتاج الشكل الاول  
 نتاج بين بالمعنى العمومي وهو ما لا يتصور للزوم واللازم  
 والنسبة بينهما كما فيا في البرهان بالزوم <sup>بشيء</sup> دليل عليه قوله بكل  
 من تصور هو جبين كلتيين على هيئة القرب الاول  
 اي وانتاج القياس المعتد في المسئلة نتاجه بين بالمعنى  
 المختص ومما يكون تصور للزوم وكافيل في تصور للزوم  
 فيكون تصورهما وتصور النسبة بينهما كما في بين في الزوم  
 بالزوم وغيرهما يدل عليه قوله فان علم الملازمة فالتنبه  
 المستفادة من قوله وكذلك القياس المتصل اي بين مثل  
 الشكل الاول انها هو بالمعنى المشترك بين القديسين وهو  
 الذي لا يحتاج الى وسط لا في خصوصية احد القديسين  
 وكانت اشارة الى هذا حيث قال فان انتاج نتاجه بين  
 لا يحتاج الى اشارة فلو ان انتاج الشكل الاول كان انتاج  
 القياس المعتد في بين بالمعنى المختص واعتبر بعض الافعال  
 هنا بان القول بان الشكل الاول منتهج جزء من المنطق مخالف  
 لما سبق في تعريف القانون لان الفروع المندرجة تحت

في البين

بدلية الانتاج فلو يتوقف تلك الفروع منه فلو اننا  
 بالنسبة اليها ومخالف ايجز المسئلة في اخر الكتاب قول المصدر  
 المسئلة ملزم من حلية والجواب عن الاول قد سبق  
 في بيان القانون تذكر وعن الثاني ان مراد المصدر للمسئلة  
 ما يبرهن عليه ان كان كسبا يدل عليه قوله في جواب  
 المعارضه بعض اجزاء بدلتى فلنا قال في شرح كلامه  
 ثمة المسائل في المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت  
 كسبية فان قيل المستفادة البعض الكسبية اشارة الى ما ذكرنا  
 من قولنا وينبغي ان يعلم ان بيان صغرى المعارضه المذكورة  
 لا يتوقف على المسئلة الا لاجل ان المعارضه بمفهومها  
 وقوله قلنا ذلك النظر ايضا بدلتى اشارة الى الجواب  
 الحاسم الذي هو منع ما ذكره من التقدير وانما لم يذهب المصدر  
 الى منع المقدمة الثانية من مقدمتي المعارضه ومنع ما ذكره  
 من التقدير حتى ينجم مادة الشبهة بالتحليل لا اشتغال  
 هذا الذي يقال على انها كوز للنظر باسرها مكتسبة  
 وهو خلوة الواقع والاولى الجمع بينهما فاعلاها وقلاها  
 لمادة القياس التمام قيل عليه ان هذا هو المقام في قوله  
 والمعارضه فان فرضنا تمامها لا يدل على الاستغناء  
 عن بقية قائم كسبيل يدل على ان الاحتجاج اليه غير حاصل لان  
 هكذا ولو كان للنظر محتاجا اليها كان اما يدعيها او كسبا  
 وكل من القديسين محال المستلزم المحال فهو محال فالاحتجاج



اليه محال فعدم الاحتياج واقع وهو الذي وما ذكره في القائل  
هو بطلان قسامين التالي هذا عبارة وما ذكره قد  
تحرر كلامه وقد بان بطلان كونها بديها او كتيبا  
يدل على انتفاضه في نفسه ولا تغلق له كون محتاجا اليه  
يعني ليس لخصا المنطق في البديهي والكتب في عمال الاحتياج  
اليه فان قلت لا يمكن وجدان الاحتياج مع تقبضه بل يجب  
ان يكون باطلا او يفرح حتى يتم قوله لو لم يكن للمنطق محتاجا اليه كان  
اما بديها او كتيبا فكلها باطلون وبينا البطلان على  
نقد رعد الاحتياج الى المنطق بما ذكره غير ممكن ان هذا  
هذا كسبيتنا لكل لا يستلزم الدور او التسلسل الجواز  
الاستهارة الى قانون بدعي غير منطقي قلت استنادا الى ان  
بطلان ما ذكره غير لازم بديها بان يقال كسبيتنا لكل  
بطلون فخلو الواقع واذا ثبت هذا ثبت ان الاحتياز  
في الامر من نوع كوجوده في الذهب اذ لا يوجد مع تقبضه اصلا  
فبطلان ما ذكره على بطلان وجوده في الذهب ولها ان يقول  
ان بطلان الوجود يستلزم بطلان الاحتياج اليه لان الاحتياج الام  
الممكن وهو الاكتمال على الوجه الصحيح لا الامر السخيل وهو  
المنطق بطلان الاستلزام يستلزم الممكن واعتراض النمار على  
قوله والدليل انما ينقض على ثبوت الاحتياج اليه لا الى  
تعلقه باننا لو لم ان الدليل لا ينقض على ثبوت الاحتياج لان المنطق  
فانما ينفي الاحتياج اليه لا غير بدعي كان لما ذكره لا

فانما يستلزم بطلان بطلان  
الاحتياج اليه اذ قد وجد هذا  
الاخصار مع تقبضه على عدم الاحتياج  
اليه

ن الاذهني

ولجب عنه بان هذا المنع لا يضربا لوان المنطق لا يجوز ان يكون  
بديها او غير بدعي فان كان الاول فظا لا يتناهد على كون  
المنطق غير بدعي فان كان فظا لوان اتمام المعارضه موقوفه  
على كون المنطق بدعيا ولنا ان نقول ان في نفسه  
المعارضه المنطكي فلو احتج اليه في كذا النظرية هذه المعارضة  
التي اوردها الاستاذ في حق الله في غير حلال رساله وهي التي  
قد سبق منها الموعود لك بمعرفة امكان ايرادها على وجه  
يصح للمعارضه لانا الاول وهو قوله المنطكي واما الثاني  
وهو استلزام النتيجة اعني قوله فلو احتج اليه في كذا النظرية  
وذكر في بعض المواضع ان المراد بانها الكبر في الطولية وهي ان كل كسبي  
لا احتياج اليه في كذا النظرية لا قوله فلو احتج اليه في كذا النظرية  
ايضا والظان المقدمة الثانية التي اعتبر فيها مع الاول ما ذكره  
فيها الاستلزام اعني قوله فلو لم توجد اليمين كونه كسبينا لزم  
الدور او التسلسل كما ذكره في بعض المواضع لا في المقدمة واضحة للذبح  
فلا يلزم اعتبارها والمعارضه على ما ذكرنا وان لم يكن لغيرنا  
المعارضه الا انها بعيدة الظافاة ظاهرة اذا كان  
المناسبت مع ان يقدم المصدق النظر في ذلك لوان مبنى المعارضه  
على نظرية لكل اذا حتمت مقدمتها ان لكل كسبي والثانية انه  
لو احتج اليه كونه كسبينا لزم الدور او التسلسل واما باقي المقدمة  
فليسا هما فعلى هذا كان الامر للجبين في كسبيتنا لكل فكان  
الاسبب تقديم ما لا يتب يا لوان يقدمه لخلو المعارضه



على وجه قمرها فان بنا على يد الحق اكل ولا يخرج عليك الله  
 في ذلك سهل وان هذا القدر من المحذور لا يقتضي التعاند  
 كما ان الله اليها كيف وقد التفت الى معارضة لا يصح للمعارض  
 كما اعتبره بوجه وهذا الشد محذور في ما ذكره قدس سره من  
 الانب ان يشير الى لزوم الدور والتس في اکت النظرات  
 المتخا الى المنطق الا ان يقتضي على لزومها في تحقيق لغة ذلك  
 بناء على ما يفهم من كلام المصراع في قوله ولا تظربوا ولا داروا  
 التس والافتيك على كل كلمة على ما هو العجب بان يراد منه وال  
 لدار الاكتا او التس مطلقا وان كان الظاهر لدار الاكتا  
 المنط والظان انه رحمه الله لم يورد في هذه المعارضة  
 لا يصبغ بيا معارضة او رد هناك كما يمكن ان  
 يورد ويدل عليه كل من قد اشار الى جواب في  
 ههنا وذلك ان كل كلمة المصراع على الجواب غير مبني ورددت  
 ونما في ايرادها قبلها في جملة الجواب غير مبني يمكن ان يورد  
 لانها المقابلة على سبيل المساواة اعترض عليه بانه المعارض  
 في اصطلاح اهل العلم هي اقامة دليل يدل على نفي المدعى  
 بعد تسليم اكل للقدرة الدالة على المدعى او ما ذكره والجواب  
 انه رحمه الله لم يرد بذلك نفي معناه اصطلاحا بل معناه  
 اللغوي واللفظي بل في المعارضة الى اصطلاحه حيث ان يذكر في  
 في معنى المعارضة للفقهاء المذكور هناك في معنى المعارضة  
 للفقهاء لا في المعارضة لان في معنى المعارضة  
 في معنى المعارضة لان في معنى المعارضة

اعترض عليه بان العلم بالخاص بما يلي منقوبا بالعلم بالعام  
 اقل جمع هناك شيان وبيان كل واحد منهما في صورة الشرع  
 فلا وجه بتعريف مطلق الموضوع او لا هذا اعتراض على تعريف  
 مطلق للموضوع واجيب عن ذلك الا اعتراض بان الخاص هنا  
 اعني موضوع المنط بغير هذا المفهوم متيقن والعام اعني موضوع  
 العام للمطلق اه وردد هذا الجواب بان لا تطابق المطلوب  
 القوم بناء على ما يتبادر من كلامهم وهو مبني الى غير ان ليس  
 تصور مفهوم موضوع المنط الى الحق انما يتبادر من كلامهم  
 ليس بحق بل الحق انما يكون مفهوم القوم المتدين بان  
 الشيء الفلاني موضوع المنطق وذلك الغير لا يمكن حصوله  
 الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لا نفق وقع في هذا  
 المتدين الحق المتصدق ببيع قيد المتناقض فسموا  
 اي قبل الاشتغال بما يقيد هذا المتدين والخاص اي حاصل

اعترض عليه



احاصل ما ذكرنا من اننا عرضنا ورد الجواب وما هو الحق  
 ان مطلوب القوم في هذا المقام الذي هو مقام بيان مقدمات  
 الشروع لو كان تصور ما صدق عليه مفهوم موثوق المنطق  
 كما يتبادر في كل واحد من وليس محقق ولذا اورد كلمة لو المستقلة  
 في فرضنا لا صور الغير الواقعة لم ينتج الى معرفة مفهوم الموضوع  
 اصولا لا من عارضة لا ذاتي كما ذكره العزق في قوله عرضنا  
 حتى وكذا في الجواب فاما اذا كان مطلوب القوم التيقن  
 بموضوعية الموضوع كما هو الحق ولذا اورد كلمة ان المستقلة  
 فيما يتحقق وقوعه احتج الى بيان مفهوم سواء جعل في التيقن او في  
 المصدق به موضوع وقيل موضوع المنطق هو هذا اليلو  
 في قوة للمنطق ولزم له ان جعل محموله وقيل هذا موضوع  
 المنطق اليلو عين اللطاح سقط الا عرضنا ورد الجواب  
 اعلم ان ما ذكره قدس سره في العرض والجواب بما اخذ في  
 في كلام البخاري وانا اقل انه لم يبين اعترضا على ما ذكره قدس  
 سره وما ذكره في معرض الجواب ليس في كلامه جوابا عن هذا الاعتراف  
 بل هو توجيه اخر لتقديم تعريف مطلق موضوع على وجه الاراد  
 صليلا عرضنا وانا اقل كل واحد من مراد حتى يظهر عليك  
 صدق المقال وحقيقة الحال قال البخاري بعد نقل كلامه رحمه  
 نظرا في العلم بالخاص لا يلزم ان يكون مسبوقا بالعلم بالعام كالملاش  
 اللائق اقله يكون العلم بالخاص مسبوقا بالعلم بالعام فان العلم بالعام  
 غير مسبوق بالعلم بالخاص في الضمان يقال لما كان موضوع المنطق في

مقيدا والعلم باليقين مسبوق بالعلم بالمطلق فلا جرم <sup>بأن</sup> لا يخلو  
 بالتصور الموضوع حتى يحصل العلم بموضوع المنطق كالملاش  
 انه حمل موضوع المنطق على مفهوم الكل الاضافي لا على ما صدق به عليه  
 مفهومه والافكيف يصح ان يقول فالضمان ان يقال لما كان  
 موضوع المنطق في اليقين المكشوف ان يصدق عليه هذا المفهوم  
 ليس بيقين ان اعترض على الخطية الكبرى في ما جعله مقدمات  
 للشرطية المذكورة مشكلا ولا ما جعله تاليا لها ينتج له وهذا  
 كما يقال لما كان العالم متغيرا وكان كل من غير حادثا كان العالم  
 حادثا فلا يلزم ان يكون المذكور في موضع الكبرى كليا حتى يصدق  
 الشرطية المذكورة فيكون المراد بالعلم بكل ما سبق بالعلم بالعام  
 ويتوجه عليه النفع المذكور فان كان كل المفيدة المذكورة في  
 موضع الكبرى محمولي هذا التقدير في بيان المطاوعة ابا الفقيه  
 الصواب السامع في النفع ان يقال كان موضوع المنطق يعني هذا القوم  
 الاضافي مقيدا بالعلم باليقين في كل مقيد مسبوق بالعلم بالمنطق  
 فلا جرم عرضنا لطلب الموضوع حتى يحصل العلم بموضوع المنطق اي بهذا  
 المفهوم وهذا الكلام منه لا يقتضيه ان يكون المطاوعة ما صدق  
 عليه موضوع المنطق ولا نفو هذا المفهوم باعتبار انه محمول  
 للمقتضية المطلوبة في هذا المقام اعني قوله المعلوم بالمشورية  
 والتقدير يقية موضوع المنطق اذا عرفت هذا عرفت صدق  
 ما قلنا ولا يخل بعد ان العرض المذكور مبني على ما يتبادر  
 من عبارة القوم وان المذكورة في معرض الجواب يكون جوابا عن الاعتراف  
 المذكور في كلامه نعم لو كان المذكور اعترافا على اللطاح اعترف

من مقدمات الشروع بل يجوز ان يكون المطاوعة  
 هذا المفهوم باعتبار انه



مطلق للموضوع اوله لا يمكن تغيير عما جرت به الصواب الجواب  
لانه تجب فيه للتفريق لقول الحقيقة جواب وان لم يكن على ما هو  
الحق لكن الاعتراض ليس على المطالب على كونه الكبري وذلك لا يستلزم  
الاعتراض على المطالب وكان قد تم وتم وانما ذهب موافقة  
كلام بعض الناظرين المقصد من كلام البخاري فانه جعل الكلام على هذا  
وقال هذا الاعتراض انما يريد على ما فهم لا على ما قاله رحمه الله  
القول من ان العلم بموضوع مقيد بالشرع فيه التقيد بالموضوع  
اي التقيد ببيان الشيء الفلاني موضوع لا يصور موضوع فانه لما  
المصور ينفرد بهذا الكلام من صريح في ان كل كلام البخاري على ان  
المطابق هو كذا عليه في موضوع المطاف وقوله قد تم وتم وروا  
هذا الجواب ان الطاء تحصل ما ذكره هذا الناظر فيقضي بركته  
وهو ما قال وما قوله في الصواب ان يقال في الصواب ان لا يقال  
لان قولنا كان موضوع النظم هو مقيد ان اراد بدار  
ما صدق عليه موضوع النظم مقيد فليس هو كذلك وان اراد  
ان هذا القول مقيد فليس كذلك لا ينفرد بهذا الكلام اصله في الال  
لان غاية ما في البنا ان ينفرد بهذا القول المقيد مقيدا  
موضوعا على تصور مطلق للموضوع فلما لم يبين ان الشرع  
موقوف على تصور هذا المفهوم المقيد لا يتم التقريب ولا يحصل  
المطابق فموضوع كل علم ما يجب عنه في ذلك العلم اقول للمكتسب  
للتفريق المذكور ان يترك لفظ كل وكذا لفظ ذلك لا يصح ويقال  
موضوع العلم هو ما يجب فيه غير عواضد الذاتية وذلك لا يقتضي  
التفريق المذكور ان يكون المعرف ما عينه الموضوع مطلقا وتلك

وتلك الماهية ليست موضوعا لشيء من العلوم لا اصدق هي  
عليها في موضوع كل علم ومع ذلك لا يحسن ذكر قولنا ذلك  
في ذلك العلم تأمل العلم في ان المراد بالعرض هو ما لا يحسن على الشيء  
لخارج عنه وبالعرض الذات <sup>المراد</sup> ما يكون متشابه الذات  
على احد الوجود الثلاثة التي ذكرها في الكلام الكنا مفصلة وتسمها  
ان شاء الله فكلها بالبحث عن الاعراض <sup>المراد</sup> على موضوع العلم  
كقولنا في النحو الحمد اما عرب او مبنى او على قواعد <sup>المراد</sup> كقولنا  
للمعرف كلها مبنية او على اعراض الذاتية كقولنا المعرب لفظا  
او نقدي او على قواعد اعراض الذاتية كقولنا المعرب لفظا  
اما رفوع او منصوب او مجرور او مجزوع لفظا لفظا ما هو  
وجا الاندفاع على كونها موضوعا مع سعة كونها موضوعا في الفرق  
غيره وقوله واحد الفيزي وان كان عاما الا انه منحرف في خاص  
لان الضمير لا يرب بتعيين للرجوع الى الاقرب تعيين رجحان  
اذ لم يكن ما نفاذ الرجوع اليه كما هو في هذا اللقام ولذا فسر  
الضمير الاول بذلك فالضمير بقوله واحد الفيزي او لانظر الى الامكان  
والتخصيص ثانيا نقل الى الرجحان قال الشرح العجب لللاحق  
لذان الازن الى العجب المحول عليه لاجل ذاته لاجل ذاته  
منتصف بين الواقع فاللام لاجل لاجل لاجل لاجل وكذا اللام  
في الجمل <sup>المراد</sup> ان جعل العجب مثلا لللاحق بولطته لاجل  
المساوي في شرفه لفظا في هذا الشرع جملته مثالا لللاحق  
لذان العون فاذا راد بالعجب في هذا الشرع اذ راد ان الامور



القوية في مخرج المطالع الهيئة الواعية النفس الناطقة بما  
 بالتابع له اما باعتبار حقيقة في ما على سبيل الاعتدال او باعتبار  
 انه حقيقة في احد هما مجاز في الخلق يقع لحد التمثيل على  
 سبيل التسامح لكنه قد ستره في الحكمة شرح المطالع وقد يحمل  
 التوجع على ان يكون بما هو هو على سبيل التسامح وهذا الكلام  
 مستفاد من ستره انما يتم اذا كان التوجع حقيقة في الهيئة الانسانية  
 للنفس التابعة للادراك مجازا في الادراك المذكور ولما اذا كان  
 حقيقة فيها فلا يضر لاختلاف في ان الحواس مدركة كما ان النفس  
 الناطقة كذلك او المدركة هي النفس فقط والآخر ذهب  
 للجمهور فعلى الاقل التوجع يصلح ان يكون من الواسع لذات الان  
 وعلى السبيل لا يصلح الاستلزام للوحى بكونه هناك للمناقشة مجال  
 ولما كان بعضها مناقشة في مثال والله اعلم بحقيقة الحال  
 اعلم ان العوارق التي تلحق الانبياء اه الفرض في هذا الكلام  
 تحقيق المقام ورفع ما اوردته الحاشية على قوله والعوارق في الذات  
 التي تلحق الانبياء هو وزن العوارق التي تلحق الشيء لذاته  
 بل لا يلزم ان يكون بينا الشيء فكيف في محمول مسئلة العلم ومنشأه  
 الاستكمال بولائه الواسطة في البنوت بالواسطة في العلم  
 لا اشتراك لفظ الواسطة بينهما حاصل الجواب ان العارق في ذاته  
 يقتضي انتفاء الاحتياج الى الواسطة في البنوت دون الواسطة  
 في العلم فلو كان فان قلت كلهم قد ستره في هذه الحكمة  
 مخالف كلامه في حاشيته شرح المطالع لانه قال في تلك الحكمة

ثم ان العوارق

ثم ان العوارق في العوارق الاولى هو انتفاء الواسطة في العوارق وهي  
 التي يكون مروي من حقيقة ذلك العارق دون الواسطة في البنوت  
 التي هي الواسطة في سبيل ذلك انهم قد ستره في البنوت في البنوت  
 للسطوح مع انها في حاشيته على ما اهان للسبيل القبان وهو  
 واسطة في البنوت قلت يمكن التوفيق بينهما بان يحمل كل واحد  
 في هذه الحاشية على ان الواسطة في البنوت في ضمن الواسطة  
 في العوارق لا مطلقا في بينهما في الحقيقة بحسب الظاهر في المرام  
 بالارادة الواضحة لا ان الواسطة ان  
 حيوان قبل المرام بالكرامة بالارادة للكرامة لانها في العوارق  
 الذاتية وهي المنايا في محمولها في التمثيل بها لا تلحق لانها  
 جزء من الان باعتبار انها جزء من الحيوان الذي هو جزء من الان  
 وجزء من جزء وهو اذا كان كذلك لا يكون في العوارق الذاتية  
 لانها اذا كانت خارجة عن الموضوع والجواب ان الكرامة بالارادة  
 معينين لحدها وهي في العوارق في الذاتية لانها هو الانتقال  
 من مكان الى مكان بالفعل انتقال بالارادة وذاتية ما هو في  
 من الحيوان هو مبداه الانتقال في التمثيل بها انما هو باعتبار معنى  
 الاول دون الثاني فلو اشكال وليس بصحيفة لان ذلك  
 محل معنى اسفند محفوف يترب عليه بسبب ذلك  
 الاسفند ان محفوفه وان معنى يسمي بالانوار المظلمة  
 وتلك الانوار في العوارق التي لا يكون لها ما يولد وينبغي ان يكون  
 مظنة كل علم لا غير لانها حال الموضوع بل الحقيقة ولما الانوار  
 التي يترب عليها بسبب الاسفند لا احتفاء به في الحقيقة

بالارادة

وذلك



حال العلم الذي ذلك الاستعداد محض ويرى كذلك الآثار التي تن  
 عليه بسبب استعداد لا يحصل له علم يحصل قديراً على محض وقادراً  
 بالحقيقة حال النفع المختص الذي ذلك الاستعداد محض وقد يرى  
 ولا يخفى عليك ان اللزوم النسب في كل علم هو البتة عما هو حال  
 موضوعه بالحقيقة مع انه لو لم يكن في العلم عما عمن هو نوعه  
 بسبب استعداد اعراضه لفرق لاختلاف مسائل العلم الاعلى و  
 الذي هو موضوع علم مسائل العلم الاولى وهو الذي يكون في  
 المختص بقا الثمان الكامل الذي هو المطلب ليس ما اعتبره المتأخر  
 حقا صحيحا بل الحق الصحيح ان الاعراض الذاتية ما تلحق للشيء وكل  
 عليه لذاته وما يباينها لا يلاجل لحدوها باعتبار استعداد  
 محضين باحدهما سواء كان جوازا او متراجعا عنه والمراد  
 بالخارج المساوي له هو الخارج المساوي له في الوجود اعراضا بل  
 مساويا له في الحمل كالنفس بالنسبة الى الذات فانه لا يفرق في  
 الفصل كالحول عليها ولم يكن كالسطح بالنسبة الى الجسم الطبيعي  
 فانه واسطة في غرض من اللون لا غير محمول عليه صرح بذلك  
 في كل من شرح للطالع وتحقيقة اليه **لما** استند الى الذات  
 في الجملة بنسبة الذات فحق استنادها الى الذات ليس غرضها  
 للذات وعملها اليها والاقاكل مساوية الا قد اريد في الذات  
 قدس تره بقوله وانما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانا من الذات  
 المعروفة الا انها ليست مستندة اليها بل معانيتها على الذات  
 باعتبار استعداد في الذات محضين بها طالب لتلك الاعراض  
 فان كانت الذات مستقلة في حصول هذا الاستعداد لها ف  
 اختصا بجزء اخر منها يكون العارض لها بسبب هذا الاستعداد  
 عارضا لاجل الذات ومع اختصاصه بجزء منها يكون العارض لها

بسبب عارضها لاجل الجزء وان لم يكن مستقلة في حصوله لها فان  
 محتاجة قبل الخارج مساوية له ولا محالة يكون هذا الخارج فرعا  
 لا استعداد محضين بها طالب لتلك الذات ويكون ذلك الخارج  
 مستندا الى الذي يفرق بسبب عارضها لاجل خارج ليساوية  
 فهذه الثلاثة لها قربة في الذات ونسبة تامة اليها فلذلك  
 سميت اعراسا ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فليست مستندة  
 الى الذات وتكون نسبة عليها بسبب استعدادها في الذات محضين بها  
 اما العارض بسبب خارج اعراضه ففرع استعداد هو في امر  
 اعراض محضين بها طالب الى ان هو مختص بالامر الاعراض وحالة له  
 في الحقيقة كالحركة بالقياس الى الاربعة فانها ليست حال الاربعة  
 وفرعا لا استعداد محضين به والام لم يكن الا في محله بل هو حال  
 الجسم وفرع الاستعداد محضين به واما العارض بسبب  
 خارج لغيره فهذا ايضا فرع استعداد هو في امر اخر محضين  
 به طالب الى ان هو مختص به بالامر الاخر في حالته في الحقيقة  
 كالنفس فانه ليس حال الحيوان بالحقيقة والام لم يكن له اختصاص  
 بالاشراك في حال الحقيقة بل هو حال الارض او عروضة الحيوان  
 وعمله عليه باعتبار مقتضى الوجود الخارجي واما العارض  
 بسبب خارج مباين فهو حال البيان بالحقيقة وفرع الاستعداد  
 فيه محضين به كالحركة الغير الارادية الحاصلة لجالس الفينة  
 فان تلك الحركة قال السفة حقيقة وهو هذا المثال  
 للطابق للآخر بواسطة الخارج للبيان ولما المذكور في الشرح

في الامور



في الشرح مثالا له فليس بخطاب اذ من البين اذ ليس الثاني  
 وانهما هما الماء والثلث في عروق النار الماء وان كانت كالملة  
 في ثبوته له وذلك لان الواسطة في العروق ما يلي العروق  
 عارضا له في الحقيقة ولا يلي عارضا لغيره كذلك في العروق  
 لغيره كاذن كجوانبة عروضة للواسطة لا على ان هناك  
 عروضاين بل عروق واحد متقرب الى الواسطة او كما بالذات  
 والغير ثانيا وبالمرتب وهذا ليس كذلك لان النار هـ  
 العارضة النار الماء والثلث النار العارضة الماء وهما  
 عروضاين بل النار في مثال الشروع عارضا للجسم العنصر الذي  
 هو جزء الماء اوليا فيكون عارضا لجمع الماء والنار بتوسط  
 بل جزء الامر وقد اعترف قدس سره في حاشيته شرح المطالع الابيض  
 للجول على الجسم متوسطا على السطح مثالا لاحق بتوسط المطالع  
 المبين وقد عرفت فساد ما قلناه عند سره سابقا  
 من ان المراد بلخارج المساوي في الوجود اعم من ان يمس مساويا  
 في الحمل او لا يكون وعلى هذا فالمباين ما يلي مباينا في الوجود هذا  
 وهذه الثلثة لها بعد من الزان وليس لها نسبة تامة اليها  
 وان كانت لها نسبة تامة اليها وبعدها عن الذات باعتبارها  
 عن الثلثة الاولى تسمى بالاعراض العنصرية والاعراض الذاتية  
 اعلم انه قد مر في قدس سره في مثله العارضا بتوسط المطالع  
 اعم بالمركبة الاحقة للابيض بطلان ان جسمه فان المعروف  
 ان الابيض لا محالة دون مفهوم والجسم يحتاج عنه لثلاثة

واقر

جسم له وايضا ان الجسم واسطة في العروق وهي بعينها  
 المعروف فكيف يقع القول بطلان هذه المناقشة  
 في العارضا بمرحاض بل في العارضا خارج مساويا  
 والمراعاة ان المعروف ان الابيض خرجت انتفا وانما هو  
 عليه لا يخرج انتفا الجسم وما صدق هو حليد والافلا  
 الحركة من الاعراض المرتبة لها بل في الاعراض الذاتية لها وهو  
 والجملة في ان الجسم خارج عز ان الابيض باعتبارها  
 ان الابيض وان كان جسمنا باعتبارها ان الجسم في  
 المناقشة الاولى في ان ان الجسم في حيث انما الجسم وطلت  
 في عروق الحركة لذات الابيض في حيث انما ان الابيض فيكون  
 الواسطة غير المعروف بالاعتبار وقد كانا عنهما بالذات فاندفع  
 المناقشة الثانية ايضا ولا يخفى ان محصل الجواب ينفع لنا  
 عن الحل على فعليك بالشامل وذلك ان الموق في العلم  
 يتأخر الى الموضوع والاعراض الذاتية للنفي احواله في الحقيقة  
 هذا الكلام نظر الى ما اعتبره المتقدمين صحيح مطلقا واما بالنظر  
 الى ما اعتبره المتأخرون فليس صحيح مطلقا اذ العارضا بخارج  
 ليس حال الموضوع في الحقيقة كما عرفت فان قلت القوم يمتنعون  
 في العلوم العارضا في الذاتية لجزء اعم فان لم يكن من الاعراض  
 الذاتية للموضوع فكيف يدبر لهم الجمع عند مع انهم معترفون  
 بان الجمع في العلوم اعم من الاعراض الذاتية لموضوعاتها  
 قلت انهم يمتنعون عند مع ملاحظة يتوقف محضتها بالموضوع



فانما وقعوا

وان لم يبرحوا ابتكنا القيتودع بلى من الاعراض الذاتية  
وكان المتأخرين لنا وقعوا لما اذوا من البحث عن الاعراض  
بجزء مع عدم التصريح بالقيود المخصصة <sup>لها</sup> اشارة  
الى الاعراض الذاتية وقامة للمقام المحدود وهذا علة  
لعلة المشار اليه للعقد المذكور وذلك لانه المشار  
حالة بعيدة للعقد المذكور والعلة القريبة له هي اشارة  
والقائمة المذكور <sup>لها</sup> يعني ان عدم البحث في العلوم الاعراض  
الاعراض الذاتية مع انفسها الى الذاتية والمقربة بغير  
تفيد العوارض في تعريف الموضوع بالذات ليلو ما نفا  
وتبينها على محال انتب ليلو بانها وذلك انما يتبين بانها  
حددها مقله محدودها وهي تقتضي العقد المذكور فاستد  
المعلول الى العلة او لا وقال ولهذا قال عوارضه التي  
تلقف <sup>بغير</sup> ما هو واذ الخفاء <sup>البعيدة</sup> ثانيا بان يراد علة العلية البعيدة  
وقال اشارة الى الاعراض الذاتية لتفيد وقامة للمقام  
للمحدود والتبيين على وجه الاتب وبهذا الدفع ما ذكر في معنى  
الحواشي من ان البحث المذكور لا يوجب اقامة للمقام المحدود  
كما يجب اشارة الى الاعراض الذاتية ولحق اعاد ذكر بان قوله عليه  
اشارة محال في الضم الذي في قال وقامة عطف عليه فله يوجب عليه  
الاشكال لا تشييع العلى ولا يروى العليل لان البحث المذكور  
ان لم يوجب الاقامة لم يوجب العقد المفيد بانها قد كان مقتضى  
الحال ولا يدفع به السؤال فان اشارة الى الاعراض الذاتية  
قلت

لا ينفرد

لا يتقل علة للمقول المذكور بل لا يتد معها من القامة ايضا فكيف  
يعي العليل قلت ملاحظة العطف بتقديم على ملاحظة العليل  
<sup>مقتضى</sup> ليس المراد انما هو موضوع المطلق يعني ان تعريف الموضوع  
يفيد ان يلى العلم باحاطة جميع احوال موضوعه وذلك  
لان الجمع المتضاهي عوارضه يفيد المنفرد فلو كانت لك  
المعلول ما موضوعا للنظام مطلق للزوم <sup>للموضوع</sup> الذي هو المقل  
باختار عن كل احوالها وليس كذلك لان الفرق من العلة  
عند الخطا في الفكر فلا دخل فيها الا بلى للنظام متضمنه  
فموضوع النظام مفيد لصحة الاتصال متفرع على قوله بلى  
مفيدة لصحة الاتصال <sup>التي</sup> لا يفسد الاتصال دفع لما يتوهم من ظاهر قوله  
فلانه يجب عنها حيث انما توصل الى مجهول بصوري او  
لقد في من ان الفيد المعبر مع الموضوع اعني المعلول <sup>التي</sup>  
والتي يفيد في كلامهم <sup>التي</sup> هو الاتصال بالحد المجهولين  
وقوله بل الاتصال الى القريب وما يتوقف عليه الاتصال  
وهو الاتصال البعيدا والابعد اعراض ذاتية له يخرج عنها  
في هذا العلم اشارة الى جهة الدفع وذلك لان الموضوع وهو  
فيد له يعني ان يلى مسلم الثبوت في العلم للمطل لا يحتاج  
فيما الى ثباته وثباته فاما يتعرض في العلم لثباته  
وثباته لا يعني ان يلى زينة الموضوع وفيدله وثبوته  
ويكن يتحقق التوهم بان يعتبر مطلق الاتصال بالحد المجهولين  
فيد الموضوع والاتصال المخصوص من جملة الحواشي فان قلت



لا مشكلة في هذا العلم محمولة الايضال الايضال القريب  
او البعيد لا يصدق كيف يحج قوله قد من ثم يبحث عنها في  
هذا العلم قلت محمولة مسائل هذا العلم بعضها انقل الايضال كماله  
لقد التام الى كنه المحدود والمحدود الناقص الى المحدود بوجود ذاتي  
والرسم التام والناقص الى الرسم بوجوده عنى والشكل الاول  
منه للمطالب الاربعة التي هي الموجب والسالب والمشتق والبعد  
الظن الى غير ذلك وبعضها يرجع الى الايضال البعيد والابعد  
وسبقها قد من ثم من قريب **قوله** فلا يبحث عنها حيث انها  
توصل الى مجهول مقصود او يصدق في الغير في غير ما يرجع الى المعلوم  
وكذا الغير في انها والمضام محذوف عن الاول اي عن عنوانها  
فيلو كلمة دخلت في المحمول كما في العمل اعني قوله ولما قلنا ان  
المتطابق عن الاعراض الذاتية للمعلوماه والمخلف معتمد على  
هذه القرينة وح لا نشر في الغير وعلى هذا يجوز ان يكون قوله  
في حيث انها توصل للتعليل وعلى طرف العقول البحث اي يبحث  
عن عنوانها بسبب ايضالها الذي هو الحد المجهول ليس يعني  
ان البتة المنطوق غير البحث غير هو الها كونهها مؤنثة اليه وهذا  
بان البحث ليس من مطلق هو الها بل عن احوالها التي لا يقا  
دخل في عنوانها والامكن الايضال باعنا له على البحث عنها  
بعنوان وان كانت جميعا مضام تستغرق الا ان هذا القريب  
مختصة لها ومنه هنا يعلم ان المعلوم ما التصوريته والتقدير  
لنيت موضوعه للتدقيق مطلقا بل مفيدة بالايضال ويكونا يكون

متعلق

متعلقا بالبنون الستارة فإضافة العورض اليها وح يكون  
للتعليل ايضال العورض الثانية للمعلوما بسبب انها موصولة  
معنى يكون الايضال منشأ بنوتها لها وهذا اظهر في اشارة  
تقييد الموضوع بالحيشية ويجوز ان يكون متعلقا بالضمير لا  
والعامل في البنون الستارة الاضافا في يكون الحيشية للقييد  
وهذا صرح في المحل من التوحيين السابقين وكذا الكلام في قوله  
يجب غير المحل كالجوان والفصل كان الحق وعما طرفة عين القول  
محذوف المضام والاحتمال المذكور في الحيشية ويجعل احتماله  
ان يكون الضمير في غير ما راجع الى الاعراض الذاتية للمعلوما مع  
الوجوب المذكور في الحيشية في يلزم نشر الضمير لان الضمير  
يتعين للمعلوما اذ لا يصال وصف لها **قوله** وذكر الجزئية  
العارضة للمعلوما ههنا اي مقابلا ما يتوقف عليه  
الموصل الى التصور فالمراد بالجزئية هي الجزئية العارضة للمعلوما  
التصورية المتوقف عليها الايضال الى المجهول التصوري لا  
حتى يتوقف على ما ذكره في بعض الخواش وان يجب على القلق البحث  
عنها لانها ما يتوقف عليه الوصول الى التصديق على سبيل التتبع  
لا على سبيل العقيدة المعبرة في العقيدة المعبرة لا يعلق الايا الكاتب  
والجزئية التصورية ليس كما استغرق عليها شاملا للتع  
والاعتقاد في الاصل انه يطرأ الصاكد صيدا ثم يعرف له اخر فطره  
وبصيده على سبيل العقيدة ولا ثم استغفر ان يكون في الكلام  
غير يعلق اليه الكلام ان يعلق ذلك الغير يعلق له بوجه الزيادة



**قوله** فان التمام والتالي قضيتنا بالقوة القريبة فيه اشارة  
 الى ان قوله تكون المعلومات التصديقية مقدما وقوله لا يجوز ان  
 فيها معدودان في المعلومات التصديقية دون التصورية  
 اي هما السبب كونها من المعلومات التصديقية بالقوة القريبة  
 من الفعل عداها لان المعلومات التصورية وان كانتا منها  
 بالفعل اشارة الى قرب القوة بالفعل فكأنهما من المعلومات التصديقية  
 بالفعل بخلاف المتنوع والمجمل الذي هو في القضية بالجملة  
 بمنزلة المقدّم والتالي في القضية الشرطية فانهما من قبيل التصورات  
 بل الواقع لا ينافي كونهما من قبيل التصديقات بحسب العدم كالمقدّم والتالي  
 وهذا الاحوال الى الاصل وما يتوقف عليه عارضا للمعلومات  
 التصورية والتصديقية لذاتها الظاهر ان ادفعوله لذاتها  
 ان يكون المتنوع كانه في حصول الاستعداد لمخوض بها الطائفة  
 تلك الاحوال لها من غير احتساب لهذا الاستعداد وبجزء منها  
 كما عرفت في تلك الامور مما لا يخلط لها في المرونة وقسنا على  
 على الحد الاستيهام لاحد في ان عروضا الاصل القريب الى كنه  
 الكمية للمعلوم التصوري فرع الاستعداد محض ومما حصل له  
 بولطة عروضا التركيب من الجنس والفصل القريب في الم يقصر  
 المعلوم التصوري في التركيب في الم يقصر موصولا الى كنه الكمية  
 وكذا الاستيهام في ان عروضا الاصل القريب الى المطالب الاربعة  
 للمعلوم التصوري فرع استعداد محض ومما حصل له بولطة  
 تركيب التصوري للجمعية العقلية والكبرى الكلية فمما يقصر العلوم

التصديقي

التصديقي في التركيب من الم يقصر موصولا الى المطالب الاربعة كذا الاستيهام  
 في ان عروضا الجنس التي هي في قوة الاصل البعيد للمعلوم  
 التصوري فرع استعداد محض ومما حصل له بولطة عروضا  
 الذاتية الاخر وان عروضا العقلية في عروضا الذاتية العقلية  
 وهكذا فلا يكون تلك الاحوال مما لا واسطة لها في العروضا ليكون  
 حارضا للمتنوع لذاته والحق ان منشأ هذا الاستيهام هو القول  
 عن اعتبار قيد الحثية المذكور مع المعلومات التصورية والتصديقية  
 فلو كان المتنوع هو المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا كما  
 تلك الاحوال عارضا لها لكانت لها وليس كذلك كما عرفت هذا  
 بل المتنوع تلك المعلومات مقيدة بالحثية المذكورة ولا شك  
 ان العلوم التصورية مالم يبرم كبا الجنس والفصل القريب  
 لم يصح الاصل الى كنه الم حدود مالم يصح الاصل الى كنه المتنوع  
 للعلم وكذا في الباقي تأمل فاعرف ان عروضا ان العروضا المنطوق  
 المستحقا للجهول وقد عرفت هذا المعنى في قولنا ان المنطوق  
 يبحث منها من حيث انما هو كمنسج الى مجمل تصوري او يقدر في  
 وقد جعل الحثية المذكورة للتعليل فعملها التيقيد وان  
 مقيدها المعنى الا ان جعلها التعليل التيقيد التيقيد له منه  
 وجعلها التعليل البحث اظرف فادارة الم يوزان كقول المعنى عرفت  
 من تعريف المنطوق وتعريف الفكر ان عرفت من تعريف المنطوق ان العروضا  
 منه شيئا الذي هو من الخط في الفكر وعرفت من تعريف الفكر ان العروضا



منه تحصيل الجوهول فلو لم يكن الفرق من المنطق المحض المجوهول  
لما قلنا ان الفرق ببيان الذهن عنه لخطا في الفكر والادراك  
قد افقده فترتب المانع في الحال السب وبمزان في المراد عنه  
في المجموع والمراد بالتسمية ههنا البطلان الوضع بقرينة قوله  
وجرت العادة والمعاداة هذا وضع عرفي تامل في الالفاظ  
اي افعال تعال وفي اغلب الاحكام والادراك في العباد  
والفد في المنقراية كلف قد ستر ذهب الى ان الالفاظ  
اسهل والسير ليس احد ههنا لما لاخر وسال بنا انفسا الفرق  
سنة اربعة منها مركبة واثنان غير مركبتين قلنا يجوز  
الحذان اثنان بالتفصل وحدة هذا الكلام يدل على جواز الحد  
التافق بالفعل وحدة والتم التافق بالخاصة وحدها  
لم يعرف النظر بالترتيب امور بل بتحصيل امر او ترتيب امور  
وكلامه في شرح المطالع يدل على ان الثاني من عرفوا النظر  
بترتيب امور امهم جواز الفرق بالمعزاة المستعجب فوم الاشكال  
بانه يجب العكس ابناى فريق النظر اينا والفرق بالفضل  
وحده وبالخصه وحدها مع ان الفرق بالحدها عا  
راى للثاخرين في الفرق والفرق الى التحصيل امر او ترتيب  
امور فلا يتوجه هذا الاشكال على فريق النظر وكلامه قد  
ايضا على الثاخرين للمجوزين بالمفرد عرفوا النظر بترتيب امور  
لان يقال في تقدير الاشكال ان الفرق يشمل على المفرد لا يقع للمفرد

للتفريق الاكسب القسوري والتفريق لتحصيل ثم التفرقة بالفضل  
وحده وبالخاصة وحدها صحيح على راى الثاخرين الذين عرفوا  
النظر بالترتيب المذكور ولا ترتيب فيما فلو لم يكن ترتيبهم جامعا  
لكل المقدساتح اي تساهل في الامر فاعتبر في النقل الترتيب  
مع ان النظر عند تحصيل امر او ترتيب امور وجود الفرق  
بالفضل وحده وبالخاصة وحدها ليكون في هذه الالة  
على المراد بالنظر وهذا التسليم اعترافنا عليه بان تفرقة للنظر  
عن جامع عنده فان قلت لم يذهب في توجيه كل واحد الى ما ذكره  
رحمته في شرح المطالع لرفع الاعتراف عن الثاخرين زان الفرق  
بالمفرد لما لم يكن بالاشتقاق والاشتقاق وان كان في اللفظ معرفة الا ان  
شيء له المشتق منه فيكون مركبا من حيث المعنى وايضا الفصل  
والخاصة لا يد لان على المطالع لا يفرقة عقلية الداهن فالتركيب  
لازم قلت انما لم يذهب اليه لانه يتوجه عليه وقد بينه قد  
في خواص شرح المطالع ولعله رحمه لم يذهب اليه في بيان وجه  
التسمية الموصلة في الاما لان الموصلة القريب الى القسوراه وهذا  
الكلام اشارة الى ان مراده رحمه بقوله الموصلة الى القسوراه هو  
القريب والبعيد لا مطلق الموصلة الى الموصلة الا بعد هو الموصلة والموصلة  
وبها فترتيب القسوراه ولا الموصلة القريب فقط ان بهذا القول  
مع لا يظهر وجه تقديم مبنا الكليات الخمس على مبنا القضايا وفيه نظر  
فان قلت هذا الذي ذكره رحمه يدل على وجوب تقديم مبنا الموصلة  
القريب والبعيد الى القسوراه على مبنا الموصلة القريب والبعيد







وانزعها **وله** لم يكن لقوله امتناع من جهل الامتناع القبول  
الحكم او يدور عند النسبة للمكية هي ثبوت امر لا مخر او فتارة  
عند الوقوع ونفس الامر وبقولنا احدينا بالقبول والباصدور  
فلا معنى له وهذا هو الحق بعبارة تدبر عما ذكره قدس سره في قوله  
وهذا اي امتناع النسبة للمكية في الواقع يدور في  
النسبة للمكية او الامور الثلاثة: معنى بطلان خلاف الواقع مع ان  
المطلوب اعني استدعاء تصديق بتصور النسبة للمكية لان توقفها على  
تصورها وان تكلما وتوحيلا فيقضي توقف التصديق على تصورها  
**للتناع النسبة للمكية وهذا** اظهر فينا اي يدور تصورهما  
ان كالمقط الامور في قوله من جهل هذه الامور على ظاهره او يدور  
تصورهما ان كالمقط الامور بمعنى الامر والاختصار في الاعيان اعتماد  
على وقوع الامر بذكر معه ما ذكرنا ومننا هذا ايضا باعتبار انه  
خلاف الواقع مع انه لا يثبت المط والافاق بين هذا المعنى وبين  
المعنى الاول في ظهور الفتن انظر انفسها ولما بان نظر المقارفة  
فانما اظهر فينا الان معنى الاول مما لا دخل في ثبوت اللط او باقيا  
مقدمة كاذبة معه هي قولنا امتناع التصديق يدور النسبة للمكية  
مع تسليم تلك المقدمة بثبت المعنى بخلاف المعنى الثاني اذ لا يثبت له  
الاسلاف ان انتم اليه قولنا امتناع التصديق يدور النسبة  
للمكية دخل ذكره فينا قولنا وهذا اظهر لادبانه كذلك  
نظر في المقارفة الى انفسها وهذا الذي ذكره من وجه اظهره في الفتن  
على تقدير الهي كالمقط الامور امتناع النسبة يدور تصورهما او تصورهما  
اما على تقدير ان هي المراد للامتناع انظر الى انفسها كما هو ظاهر قدس سره  
فوق اظهر فينا في الفتن الواقع ومنافاة للدعوى لان امتناعها

في الفتن

في انفسها بنا في استدعاء التصديق الذي هو امر ممكن في نفسها ايها  
اذ الموقوف على الحال بحال بخلاف المعنى الاول فانما لم يثبت الدعوى  
لا يثبتها بغير **رحمة** فان قلت هذا اي بطلان الامور  
التي هي كالتصديق بتصورها لا يقع انما يتم اذا كان الحكم ارضا  
كما هو مذهب الاول فاما اذا كان فعلة كما هو مذهب الاخر ومنهم  
المحقق والتصديق بتصور الحكم اي فلا يتم بطلان الامور ولا يتم  
فيما المذكور في قوله لانه في افعال الاختيارية لنفسه لا يمنع في  
فقطول انه لو كان المراد بالحكم في الوضعين بوجه اخر ومحملة انه لو كان  
المراد بالحكم في الوضعين ايقاع النسبة او في قول المحدثين  
ازوباء اجزاء التصديق على ربيعة وخرافات ما مرجع في شرح  
وقوله قال العاقل في قوله وفيه نظر اشارة الى منع لزوم او زيادة  
اجزاء التصديق على ربيعة من قوله لا يدعيه مستندا لاجاب ان كالمقط  
والحكم معطوف على تصور الحكم عليه ويجوز لنا دهنا المنع ان يكون  
ان يكون في الكلام حذف تساوي التقدير لا بد في محققه كما استدل به  
الاستاد روي روي في خبر الرسالة وهذا السند قوي لا سيما  
في الدليل على الدعوى المتفاوتة قوله كل تصديق لا يدعيه لا يقيد بغير  
شيء في التسوية فلو لم يكن المراد بقوله لا يدعيه ليد في محققه لما كان  
دليلا ولذا على دعواه مع بيان تقدم التصديق على التصديق بل على التوقف  
على دعوى كونه في التسوية من التصديق واذا عرفت هذا فنظر السندين  
اخصر وما اشار اليه رحمه بقوله وفيه نظر بطلان السند الا في الجدي  
نفا **ولو حمل الامر على معنى** البيرت هذه في العبارة الحسنة بقوله



وتم ولو صح عمل الامور على هذا اذا ثبتت في صحة العمل وما ذكره في دعوى  
فلم يورث الغش الزمكون ذكر الحكم لغو استقرا انظر الى ظاهر كلام المصنف  
ويمكن دفع ما عنه بخلاف في كلامه وصف له على ظاهره ولما امكن  
دفع الاول فيما كان اعتبار انقام مقدمة مطلوبة لظهورها مع  
قوله امتناع الحكم من جهله فالاعتذار لا امتناع التعديين بدون  
الحكم وامتناع الحكم من جهل احد هذين الامرين ولما امكن دفع ما  
مكان اعتبار مقدمة مطلوبة لظهورها ايضا فالاعتذار كل تعديين  
لا يفتقر الى التصورين والحكم ومعلوم ان الحكم لا يفتقر  
لاشغال المنطق في حيث منطاه لان المنطق هو ما حيث عن احوال الموضوع  
منطق اعني الموصلي واللفظ ليس بجملة ما في الاشغال بالالفاظ  
التي هو البحث عن احوالها ليس في المنطق في حيث هو منطق لا يكون  
باحثا عن احوال اللفظ والعرض منه ان حيث الالفاظ المذكورة  
في كتاب الفقه ليس في المنطق طائفة ولا في حيث في افعالها ليس في الفقه  
والعرف وغيرهما من العلوم العربية ايضا فالاعتذار محتمل كونه  
منطقا ليس للاختزان عن حيث كونه خويا او مرفيا او فوجيا على  
بالعلوم العربية كما يدل عليه كلامه قدس سره بل للاختزان عن حيث  
كونه متنفذا او مقبلا وهذا هو اللوم بقوله رحمه الله لما يتوقف  
افادة المتأخر والمتأخر بها بالطريق المعتاد على الالفاظ مطلقا اذ كل  
افادة متأخر لا تستلزم ما يدور الالفاظ كان يفاد او يستلزم ما كان  
او الكتابة موقوفة بازاء المتأدرون الالفاظ وغيرها بل يقول  
ان مراد الاستناد للفظ غير مراد وفاد متأخر وكلمة بل هي هنا للترجيح  
انما يبين توقف علم المنطق على الالفاظ لا اشغال المنطق العلم حيث الالفاظ  
في مقام تعليم علم المنطق في رتبة تعلم العلوم السجود والتفكير في القول

بالقول اشباح والحجة لغيره على الالفاظ وبما ذكره في العلم  
لا اشغال المنطق العلم في مقام تعليم علم المنطق حيث الالفاظ وبما  
ليكون هذه الاشغال لمباحث وايضا لا يحتاج الى غير  
اذا دون علم اللفظ بلغة اخرى ولان فديكي تعليم بلغة اخرى  
ولما قاله لتعريف المجهول بلغة اخرى **و** يتبادر  
على التذكرة احوال مخصوصة بالغة التي دون بها هذا الفقه  
كما يبين ان الكلمة يبينها تدل على ان ما فاد في اللغة العربية  
دون الفارسية اذ قوله امدوا يد متحدا بالتصنيف مختلفا  
بالزمن والكمي تحقيقا ان مثالا الله **لما** يريد باعلم الادراك  
اعلم ان يكون تصور او تصديقا يقينا او غير ذلك لا يريد بالتصديق  
اليقيني على الموصلي بل هو العلم في التصديق اليقيني بقرينة  
المفرد والمركب اليقيني والتأخر والاشغال والجزئي ودلالة  
القياس اليقيني اليقيني والاعتذار والتمثيل اليقيني للمثل كسبحي  
هذه الامور بالتفصيل في الكتاب في موضعها **الثانية**  
**و** كذلك دلالة السبب جمع نصيبه في العلم من المصنوع  
الطريق **و** قد يكون دلالة غير اللفظ عقلية فان قوله قد ذكر  
ههنا ان دلالة غير اللفظ قد يكون متعينة وقد يكون عقلية ويحتمل  
ان دلالة اللفظ قد يكون متعينة وعقلية فيعلم المجموع كل دلالة  
المتعينة والعقلية لفظية غير لفظية مما حال الدلالة الطبيعية التي  
ايضا فسمي اسم هي حقيقة بلحاظها قدس سره قدس سره في حاشي  
شرح المطالع الى المختص بالآفة فليس كالحق انها ايضا قدس سره لان دلالة



السعال الذي ليس بلفظ وكذا دلالة الخمر للجنل وصغرة الرجل على  
 مدلولها الطبيعية **لأن** دلالة الخمر في لغة العامة هي قدس  
 هذا اللفظ في حواشي شرح الطالع يعني الهمزة وكذا الخاء للشدّة  
 وتعلوها نفاً بمعنى لكن قال أنه وإذا فتح الهمزة وليت في البحر فيعم  
 منه أن لم يدل على الجمع هذا بنا في ما ذكره هنا ويملح للمع بينهما  
 يحمل الخاء هنا بناء على التحقير ولكن أن هذا اللفظ يعني الهمزة  
 ومنها مع تخفيف الخاء وتشديد هاء بدل على الجمع **لأن**  
 يقال الخمر الخمر على الوزن مدكاته مولد منه الخمر يعني الهمزة  
 ومنها وكذا ورده ليل على دلالة الخمر على وجه الصدر **لأن**  
 كما أن صدور اللفظ تنوب إلى الطبع ايضاً ان قيل الامور الطبيعية  
 غير اختيارية وصدور اللفظ باختيار ولأنه ايضاً ذلك الى مخاز  
 الحروف اختيارية واختيارية هرونة فكيف يكون تنوب الى الطبع فلما  
 نسبة صدور اللفظ الى الطبع باعتبار ان الطبع قد خلت لا  
 استقلاله وكذا مراده رحمه بقوله فان طبع اللفظ يقتضي  
 التلفظ به عند عروضة وانما في الامور الطبيعية غير اختيارية اذا كان  
 الطبع مستقلاً في حصولها بعد انقضاء الحكمة للجنل وصغرة الرجل  
 اي كلما اطلقناه اعلم ان كلمة مني سور الايها الايها الكل غير ان كلمة كلما  
 كذلك لا ان دلالة كلما على الايها الكل اظهر لانه اكثر استعمالاً في هذا  
 فسرهما **لأن** فان السمع في المشاهدة يعلم وجود اللفظ بآثاره  
 لا بد لالة اللفظ يعني وجود اللفظ بالمشاهدة اي لا بد لالة  
 اللفظ فقط ولا يريد ان اللفظ لا يدل عليه لانه على الواقع

الواقع مع انه لو كان المراد هذا الكلام المستبعد ان يقول التحقير يدل في لفظه  
 واجد كان الملازم ان يكون في علم وجوده فلهذا دلالة اللفظ على الامور  
 الالهية ووجه ثانياً هذا القول عن قوله مني الطن مع تقدمه في النسخ  
 غير ذلك وكان وقع سهواً في النسخ **فإن** للنفراء اي ثابتة باللفظ  
 الدلالة وعدمه وجد ان قسم الجمع لا يلحق العقل الدائن بين النقي  
 والاشياء وهو الحصر الذي يحكم العقل مجرد لا قوة الاختصاص **لأن** فان  
 اللفظ مطابق له يعني لما سمي تلك الدلالة بالمطابقة لانه مطابق  
 اللفظ المعنى الموضع له سبب لها فتمت السبب بلام السبب وكذا وجه  
 التسمية في الباقين فان سبب لالة اللفظ على اللفظ التفتي يقتضي  
 الموضع له اياه وسبب دلالة على المدلول الاتزامي لزومه له ولما كان  
 الزوم للمعنى في الزواقي مراد الزوم الذهني كما تعرفه **لأن**  
**اختيار** الزواقي على الزوم والاسب والافق في تسمية الدلالة الا ان يقال  
 لان وجه التسمية بالمطابقة مطابقة المدلول المطابق للموضوع او العكس  
 والمغايرة او اعتبار بلفظ في صحة القول بالمطابقة ومطابقة أحدهما  
 للآخر اظهر من مطابقة اللفظ للمعنى **لأن** يقتضي جدي بلفظ الدلالة  
 ببعضها اضافة البعض الى الدلالة للعتقارة والضمير العهد الذهني  
 والمفيع لا يقتضي حد كل بعض الدلالة الثلاثة ببعض منها ولم يرد بالاشارة  
 في كلا التوسمين العهد الذهني لانه اورد تقليداً لتقييد حد كل الدلالة  
 بنوعه الوضع فلو كان المراد بها العهد الذهني في كلا الطرفين لما افاد  
 التقييد المقصود ولا عكس بما ذكرته ليعين من اول الاستفهام منها عدم  
 معناه البيان المذكور للشارح ليقول بضرورة ان يكون اللفظ حراً وانما لم يفرق

قال الشارح

قال الشارح



ليس انشاء ارادة الاستفاد فيها عدم الظفر بحياة الاستفاد على هذا  
 الوجه الغرض لا يكفيه وعدم الاحتياج الى ارادة الاستفاد فيما نظر الى  
 التفسير المذكور ولو كنتم بالفرق لا يمكن التصديق فيما اذا كان اللفظ  
 موقفا بانه الملزوم واللازم والمجموع كل لفظ الشمع الموقوع بانه  
 الجرم والقوة والمجموع بقدر في اللون والجمع للشمع كونه عام للموقوع  
 وعينه لا زعم فيدل عليه اللفظ لانه دلالة لكل دلالة منها تدل  
 في هذا الامر ان لو لا قد يتوسط الوضع الاول ان يطلق لفظ  
 الامكان ويراد به الامكان العام المستلزم للموقع مما اختاره رحمه  
 من ان الارادة لا تدخل في الدلالة ان يقول الاول ان يطلق لفظ الامكان ويعتبر  
 دلالة على الامكان العام وكذا في الباقي ويراد المستلزم ان يقول  
 في بيان استقار حد دلالة المطابقة بدلالة التضمن اذا اطلق الاطلاق  
 واعتبر دلالة العام على الامكان العام ليس دلالة على الامكان الخاص  
 كان دلالة على الامكان العام بسبب تضمنه والمفروض ان دلالة على الامكان  
 الخاص المطابقة مما لا يدخل في بيان الاستفاد وكذا الحال في بيان استقار  
 حد دلالة المطابقة بدلالة التزام فالسفر من قول الكلام  
 والاول ان يقال الاكتفاء في بيان المراد بما يجعل المراد في بيان الاستفاد  
 الباقي وفي قوله لكن ليس بوطئة ان اللفظ موقوع لا يمكن  
 العام نظر في صور فاطون لفظ الامكان واردة الامكان الموقوع  
 مجوز ان ينتقل ذهني السامع الى الامكان العام ابتداء بوطئة  
 ان لفظ الامكان موقوع بانه قبل دلالة عليه في تلك  
 الصور بوطئة ومع الامكان لم يتم هذا لو كان الدلالة قابعة

للا ارادة

الارادة كما ذهب اليه الشيخ الرئيس الا انه خلا ما ذهب اليه رحمه وفي  
 دلاله قوله لتحقيقه وان فرضنا استقاء وضعه بانه  
 على المطابقة ان الشيء الذي لنا مقعدة لا يلزم من استقاء  
 شيء من تلك الوجوه استقاء ذلك الشيء وانما يلزم استقاء من استقاء  
 المجموع فحقق ذلك بالشيء وان فرضنا استقاء بعض منها لا يلزم  
 على هذا ذلك البعض ليس ولو عمل الالة في قوله اذا اطلق  
 الامكان ويراد به الامكان الخاص على ارادة السامع كما  
 ويكون المعنى اذا اطلق الامكان وانتقل ذهن السامع من الامكان  
 الامكان الخاص ثم المدعى ان قوله دلالة لفظ الامكان على  
 العام في تلك الصورة ليس بوطئة ان اللفظ موقوع لا يمكن  
 العام من المراد بتلك الصورة صورة انتقال ذهن من لفظ  
 الامكان الى الامكان الخاص الذي هو الكمال ليس في ذلك الجمل ولا يتم  
 الدليل ولو قيل الدلالة في قوله ان دلالة اللفظ الامكان على  
 على الامكان العام بالتضمن واعتبر في قوله لتحقيقه الى ان  
 التضمنية كما فعله من توليها الدعوى والدليل والعبارة  
 وان كانت خالية عن التقييد الا ان فهم القيد عن السبق  
 غير بعيد قوله وان كان هناك دلالة تضمنية كما عرفت  
 من انه اجتمع في الامكان انبثاقا لا بد من اللفظ الامكان عليه دلالة  
 فيه وهناك ايضاً دلالة الالة التامة كما عرفت من ان الصورة شاملة  
 على جهتين فلفظ الشمس يدل على الالهي قوله والاعلى معان  
 غير متناهية اي بالتفصيل في قوله وهو بطلان لان دلالة اللفظ



على ما غير متناهية اجابا ليس باطلا فغفل عن ظهوره في  
واقعه كما في النوع العام للموضوع <sup>الذي</sup> فلا بد ان يتقدم  
تسماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى صلة الانتقال اما مجرد  
او التسماع و اضافته الى اللفظ <sup>الذي</sup> اي قد يتردد ان يتقدم  
من اللفظ <sup>الذي</sup> انما لا يتردد ان يتردد الى سماع <sup>الذي</sup> الى ذلك المعنى او <sup>الذي</sup>  
هو اللفظ المعلوم وتقدم <sup>الذي</sup> فلا يكون <sup>الذي</sup> من سماع اللفظ <sup>الذي</sup>  
الانتقال غير ثابته لان انتقال <sup>الذي</sup> انما ياتي من امر محظوظ <sup>الذي</sup>  
وعند سماع اللفظ وعند سماع اللفظ لا يكون <sup>الذي</sup> انما محظوظا  
بل السمع والسمع اكثر اولا <sup>الذي</sup> بالبال وقوله وهذا هو  
الدلالة المطابقة <sup>الذي</sup> الى انتقال <sup>الذي</sup> من السمع <sup>الذي</sup>  
المعنى الموضوع له بسبب العلم بالوضع فان قد عند الشارة الى  
الدلالة الوضعية بالانتقال <sup>الذي</sup> من اللفظ الموضوع الى المعنى العلم  
يوضع وقد سبق تغيرها الى اللفظ بحيث منطلق او تخيل في  
معنا العلم بالوضع <sup>الذي</sup> ان يكون المعنى هو ما في اللفظ <sup>الذي</sup>  
صفة <sup>الذي</sup> واللفظ <sup>الذي</sup> صفة اللفظ <sup>الذي</sup> التفسير <sup>الذي</sup>  
المعنى ولا يخفى انما معان متباينة لا يطابق بعضها <sup>الذي</sup>  
للبعض فالدلالة الى اللفظ مشترك بينهما <sup>الذي</sup> فلو لم يكن <sup>الذي</sup>  
وحي الثاني فالوضع له اي منها وما وجه تفسيرها بالمعنى  
الباقيين قلت لا يخفى ان الدلالة الوضعية تابعة للوضع <sup>الذي</sup>  
والوضع صفة فاعلم بالوضع متعلقة باللفظ والمفرد <sup>الذي</sup>  
تعلقه باللفظ صار سببا لكون اللفظ <sup>الذي</sup> بغيره <sup>الذي</sup>  
وهذا هو الدلالة المعينة للفاعل <sup>الذي</sup> الدالية <sup>الذي</sup>  
تعلقه بالمعنى صار سببا لكون اللفظ <sup>الذي</sup> بغيره <sup>الذي</sup>

و ستفسرها  
الايدي

الدلالة المعينة للمفعول <sup>الذي</sup> الدلالة المعينة  
للفاعل واللاحق والمفعول اذا عرف هذا فالتفسير السابق بتفسير  
الدلالة المعينة للفاعل واللاحق تفسير للدلالة المعينة للمفعول ولما انتفا  
الذهن من اللفظ الى المعنى فيحمل وجوه ثلثة احدها ان يكون مصدرا <sup>الذي</sup>  
للفاعل <sup>الذي</sup> الكون منتقلا ويكون ذكر المفعولين الاخيرين للتفسير  
وثانيهما ان يكون مصدرا مبينا للمفعول <sup>الذي</sup> من اخص الكون  
منتقلا ويكون ذكر المفعولين الاخيرين للتفسير ايضا وثالثهما  
ان يكون مصدرا مبينا للمفعول بواسطة اخص الكون منتقلا <sup>الذي</sup>  
ذكر المفعولين الى قياس كليات الانتقال ههنا ليس مصدرا مبينا  
للفاعل لانه ليس بهذا المعنى منتقلا <sup>الذي</sup> فيكون مصدرا مبينا  
للمفعول اما بواسطة فيكون راجعا الى التفسير السابق او اللاحق  
ولما ان اللفظة الدلالة للتركيب بين معنيين باعتبار احوالها <sup>الذي</sup>  
مبنى الفاعل باعتبار <sup>الذي</sup> مصدر مبنى للمفعول <sup>الذي</sup> ولا يمكن ان يكون اللفظ  
موضوعا محضوسية معنى مركب من اجزاء غير متناهية <sup>الذي</sup> لا يمكن ان  
ان يلاحظ الجزاء للتركيب من الامور غير متناهية محضوسا <sup>الذي</sup> وفيه التفصيل  
في وضع اللفظ بالازالة <sup>الذي</sup> ففهم العالم بهذا الوضع من اللفظ <sup>الذي</sup>  
الاجزاء الغير المتناهية تفصيلا وحترا <sup>الذي</sup> وضع اللفظ <sup>الذي</sup>  
من اجزاء غير متناهية ملحوظة <sup>الذي</sup> كما اذا لفظ سلسلة غير  
متناهية <sup>الذي</sup> ووضع لفظا <sup>الذي</sup> فانه لا يتردد  
الى محذور وادعاه عدم الامكان للمباني في نفي المحذور <sup>الذي</sup>  
فان في الدلالة التزام والافتقار الى نفي الوقوع <sup>الذي</sup> ويمكن ان يكون



الامكان للدلالة على الوقوع **قأ** ولا يشترط فيها الزوم الخارجى مختلف  
على الشئ بحسب الفيز والتقدير لشئها الزوم الذهني ولا يشترط فيها  
الزوم الخارجى وهذه تنبئ عن الاختيار في اشتراط الحد الرفيع دون  
وعدمه ولا يخفى ان الدلالة التزامية لا يمكن بقوى كيدون الزوم الذهني  
ويمكن بدون الزوم الخارجى من غير دخل لحد في اعتبار الحد الزومين  
فيها دون الاخر ولما ان كوالدالة التزامية بهذه الحالة فوج تقييد الدلالة  
الوضعية كون اللفظ معنى اطلق او تخيل فهم معناه للعالم بالوقع والاشك  
ان للوقوع في تغيرها الحثابة اذا امكن لهم ان يفسروها بكون اللفظ اذا امكن  
اه كما قرأنا العربية ووج يتصور تحقق الدلالة التزامية بدون الزوم  
الذهني **قأ** وبكالتزام وصحة اى بالتزام في العرف وعدمه في العرف  
الا لا اقل ان يقول بالتزام وعدمه وعدم العلم بها اذا المراد تلك الصفة  
المذكورة في هذا المقام لم يتغير فيها مع ان المقدم ودعوى الاختصاص **قأ**  
اى ليس مني تخففت المطابقة تحقق النفس بردها ان هذا التفسير بالاعم اذ لو  
قوله مني تخففت تحقق دون عدم الوجود فكان **قأ** بالتزام يستلزم انشاء  
الاشكال وهذا المختص ولو كان مراد للمعبر بالتزام ما يفهم من ظن قوله  
منى تحقق بمحقق بالصح الاستدلال على عدم التزام يجوز ان يكون اللفظ  
موقوف على سبب اذ الامكان لا يستلزم الفعل فحوز ان لا يكون اللفظ  
موقوف على اللفظ كى مع امكان وضعه بغير سبب **قأ** بفتح قولنا  
منى تخففت تحقق فلو ندفع بفتح قولنا ليس تخففت تحقق ولما ان قولنا  
منى تخففت تحقق يحتمل ان يكون انتافية ووج يكون التفسير بالاعم و  
ويحتمل ان يكون لازمية ووج لا يكون التفسير بالاعم والمراد به هو التناوون الاول

الاول واللفظ المذكور في مقام التفسير وان كان محتملا بغير المراد  
الا ان التعديل بالجواز ينفيد ويرد على هذا الجواز ان كان اذ احم صدر  
استلزام المطابقة التضمن يجوز ان يكون اللفظ موقوف على سبب  
يمكن ان يعلم عدم التزامها بالتزام الجواز ان لا يكون للمدلول المطابق  
لازمية فلو صح الاستدلال بهذا الجواز على عدم العلم بالتزام كما نعلم  
بعد فالحق في الجواز ان يقال المراد بالتزام في هاتين الصورتين هما  
من فعله مني تخففت تحقق على ان يكون انتافية والمراد بالجواز في التفسير  
الاولى الامكان العاوى اى الوقوع في الصورة الثانية الامكان العام  
اى سلب الصورة من غير الجواز الخالف **قأ** استقامته الدعوى الاولى  
والاعتدال لهما بالجواز ظاهرة ولما الدعوى الثانية والاعتدال  
عليها فالحق ان صدق قولنا منى تخففت المطابقة تحقق الالتزام  
غير معلوم لان صدق ما يتوقف العلم على العلم بصدق هذا القول  
اى قولنا كل مدلول مطالبى لا لازمية فذهنى غير معلوم لجواز ان لا يكون  
لذلك والمراد بهذا الجواز الامكان العاوى سلب ضرورة صدق  
هذا القول فان قلب سلب ضرورة صدق مع عدم العلم بالصدق  
ولا يخفى عليك ما في كلامه ربح من ثلث الال دليل على المرئى له وهو  
سلب الضرورة وعدم فرضه بما لا يدعى وهو عدم العلم بالصدق  
وجم الجواز في الحد للوضعين على الامكان العاوى وفي الاعم على الامكان  
العلم بالذوقية واضحة **قأ** استدلاله الختم هناك معارضة  
مستدل على نفس دعوى المصراة لا يجوز ان يكون كل معنى لازم ذهنى والا  
لنفس تصور من وحداد ذلك امور غير متناهية دفعه وهو محذور



ورق ذلك المذكور يعني قوله يلزم من تصور معنى الحداد ان امور  
غير متناهية وقفة وشيخ مستند الجوان ان يكون بين منييين  
بالاخر متعاكس ويمكن اثبات المقدمة المتنوعة من قبل  
للمعارض بالمعنى المتناوذين ايضا فاذ كان كل في لانه  
ذهني يكون له ايضا لازمه كذلك وهكذا في كل مرتبة اعبر  
اللزوم المتعاكس واد تصور كلام المعارض بوجه اخر وهو  
ان اللازم الذهني ما يلزم من تصور اللزوم وضد انبعاث الكو  
ملزم وما تصور ان منكر ذهني وهو في لانه يلزم من تصور  
منه والحداد ان امور غير متناهية وان كان هناك لوانه  
ذهنيهم متبته ويمكن رد كلامه بوجه اخر وهو ان المسار  
بالاستلزام كما عرف بشاد وام حده الانفكاك لا متناعد فيكون  
المدعى هناك ان انفكاك المطابقة في الالتزام يتيقن اذ عدم  
الاستلزام هو الانفكاك واذا عرفت هذا فنقول ان  
بكل معنى في قوله ولا يجوز ان يكون الكل في لانه ذهني كل معنى وضع  
اللفظ بازاله بوضع بالفعل خلا لمتقيا لا اما يمكن ان بوضع  
سواء بوضع بالفعل او بالانتماء ان يلزم من تصور معنى الحداد ان  
امور غير متناهية الجوان الانتها الى ما بوضع اللفظ بازاله واد  
كل في امكن وضع اللفظ بازاله وضع او لم بوضع او اللزوم  
المذكور لكن لا يلزم من بطلانه بطلان ان يكون كل مدلول مطابق  
خلا لمتقيا لانه ذهني فلا يثبت انفكاك المطابقة من الالتزام  
وهو لان تصور كل ماهية اعم من ان يكون تصور بية وقد يقيد  
لان المطابقة تجري في كل منها تبين تصور اللزوم من لوانتها

تصور  
تصور

تصور بيا كان اللزوم او يقيد بيا فالمراد بالتصور اللزوم واللازم  
العلم بالمعنى الامم المتناول للتصور والتقدير وما فيهم البعض ان المراد  
بالتصور ما يقابل التقدير اعترضا ولا في قوله لا كما وافقها انما  
ليست غير بان اللزوم ما يلزم من تصور المستحس تصور ولا يلزم  
من تصور الماهية تصور انها ليست غير ما يلزم التقدير بوجاهة  
ثانيا بان تصور الماهية ان استلزم هذا التقدير قبله تصور  
كل واحد من طرفي النسبة بينهما ولم يحتمل بالناحية الى هذا  
للمفهوم الذي وقع محمول في هذه القضية الشك اللزوم للماهية  
عليه عند المفهوم فلا يرد حليمان العلم بمحسوس كثير من الماهية  
مع الغفلة عن غيرها بوجوب العلم بان المطابقة لا تستلزم الالتزام  
فكيف يمكن له دعوى عدم العلم بالاستلزام وذلك لان عدم حضور  
هذا المفهوم مع ما هيته انما في حضور ما صد عليه مما مع ان المذكور  
في مقام السند لا يجب ان يكون معتقدا لما منع من حيث انه مانع وهذا  
مفهوم المشتق من الالمانع لا من ذهب له ومن هذا اي من هذا  
الدليل المذكور من دعوى عدم العلم بالاستلزام المطابقة الالتزام  
بين بالامكان القريب من الفعل المذكور عدم الاستلزام الشك في  
الاستلزام اي عدم تبينة على حذف المضاد ذلك لانه يمكن اوجه  
هذا الدليل وفي تفسيره في هذه الدعوى لان ملحقا وهو استدلال  
بالاستفاد الموقوف على طريقة واحدة ووجه الشك المذكور  
حذف المضاد من الكلام اعتمادا على القرينة المحض ووجه القول  
بالشك ما ذكره رحمه من ان اللازم ما ذكره اي المعنى الدليل



ليس يتبين عدم الاستلزام النضج الالتزام بل يتبين عدم  
الالتزام وفي هذا إشارة إلى القرينة الخفية على حذف المقناط  
لمصلحة الكلام في الجملة لا الدفع للمخفا كما تنوهم وقد تنوهم وهو  
المصر في كتاب السج بالجامع أن الكلبة أي الكون كذا والقرينة أي الكو  
جزئيا من يوم التركيب أي الكون مركبا أو مركبا ومن كلمة بل هي  
طيرة الاستفاد أن زفر ذهني لكل من مركب فكل القصور من مركب تنور  
كونه كذا أو كونه مركبا من ومنشأ هذا التنوهم غنى الزور  
الخارج من مناب الزور الذي بالغ في الأعم ومحمل الحق المفعي ف  
فان قلت التضمن فهم الحق من حيث هو جزء وصف للقرينة  
من نتائج لا زفر ويستلزم يتصور الكلبة والقرينة فالضمن يرد  
الالتزام مح قلب الحاشية هو هذا التفسير لا التفسير فاندفع شبهة  
فانهم **رحم** لهما لا يوجدان إلا معهما هذا  
من قبيل الاستدلال بنفوت على ثبوت المحذور وتبعك استدلال  
على ثبوت المحذور ذلك لأن عدم وجودهما إنما لا مع المطابقة  
فليس يستلزم منهما المطابقة وفي هذا إشارة إلى أن المراد بالاستلزام  
هو عدم الانفكاك لا امتناعه كما سبق وتمثيل النتائج الأعم بالقرينة  
ينوقف صحة على كون القرينة ماهية واحدة بالقياس إلى أفرادها  
حقيقية وفرضا أنها لو كانت ماهية مستعدة فحالها بالحقائق  
كانت موجودة مع نتائج غير موجودة مع الشمس فلا يكون أعم  
أن أعم من الشيء ما يكون موجودا مع بعينه هو وجوده بدون  
و نالفت حقيقة فرضنا إذا أحدها كان في التمثيل فاما كان

مطلق النتائج فحين أحدهما مساوي للمتبوع وخرامه فكان هذا  
الحكم أعني عدم الوجود بدون المتبوع خاصا بالمساوي ذاتا ثم يوجد  
بدون الآخر كما توجد الحرارة بدون النار قيد التابع بالحقينة  
مذكورة لا خارج الأعم وتخفيض الحكم بالمساوي لأن نتائج المتبوع  
يوصف التابعة لا يكون المساوي لا فدان الحرارة أعم من النار  
ويوجد بدونها والحرارة التابعة لهما مساوية لهما مع هذا النوع  
لا يوجد بدونها فاقفد لا يخرج ذات الحرارة مثلا وما قيل في نتائج  
الأعم كالحرارة إذا قيد بانه تابع لمتبوع معين كالنار مثلا داخل في هذا  
الحكم فكيف يورد القيد احتراز عن فكلما ساقط لانه القيد  
ليس لا يخرج ذات التابع الأعم مع وصف التابعة بل لا يخرج ذات  
الأعم لا مع وصف التابعة له والحاصل أن لا يخرج الأعم والذات  
مع هذا الوصف ليس أعم والجواب الذي ذكره هذا الفاعل من شوا  
أن من أراد بقوله **رحم** احتراز عن نتائج الأعم والاحتراز عن خروج  
فالشر مسقوطا كما يفهم من هذه العبارة وذلك لانه لا شبهة  
في أن المراد بالمجول هو المفهوم لا الكاف لا به يكون الحاشية للتفسير  
ولا للتعليل لانه يكون قيد الشيء ولا يقليله بعنف فتبين أن يكون  
البيان إطلاقا أعني بيان أن المراد به الماهية المجردة لا المخلوقة وأن  
كان كذلك كان احتيازا من العبارة في هذا المقام مفهوما لتابع  
من حيث هو ولا شبهة في أن الضمن والتزام ليس شيئا منها مفهوما  
التابع من حيث هو والتابع أعني الماهية المخلوقة وإذا عرفت هذا  
التفريق عرفت اندفاع المناقشة التي ورد بها بعضه فاعلم يا أبا آدم

التابع



ان المفهوم من قولنا التمنى تابع من حيث هو تابع ما ذكره بل  
 المقهور ان التابع ثابت للتمنى لان قيد الخيفية ليس الاطلاق وكل  
 مطلق ثابت لجزئية هذا وذلك لما عرفت من ان لهيئة اذا كانت  
 لبيان الاطلاق كان المراد ما يطلق بالماهية المجردة لا بالخلوة فيقال  
 الان من حيث هو نوع والحیوان من حيث هو جنس ولا شك  
 ان التسمية <sup>والتسمية</sup> **بنايتنا** والمماهية المجردة والمماهية المجردة ليس  
 بنايتنا لجزئيتها بشي من الماهيات النوعية <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** في وجوده  
 واضح والى بيان المنزلة المطابقة له وجه الاول سلم  
 هذا التبع من تسمية المتكلمين بالماهية من الاحتياج الى الدفع  
 وتسمية <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** بان المدونة <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا مطلوب ولامنه  
 من المناقشة التي ورد لها قد سبق سره في محاشي شرح اصطلاح في نقد  
 ادوية تقدير ان يكون المراد بالمناقشة في الوجود في المقدمة الثانية  
 على تقدير المراد بها التابعة في التصديق **فان** **تشافع** **وحمل** **اللفظ**  
 الدال بالمطابقة اما بوضع وحد كزيد او باوضاع متقدمة كواي شجرة  
 اما ان يقصد بجزئية من اى لفظ مركب في التسميع لا يتفق باللفظ كالجسم  
 والمراد بالتصديق هو التصور الجارى على قولنا اوصع ليل يدرك زيد  
 اذا قصد بجزئية الدلالة تابعة للارادة لان المركب ما يدل بجزئية من  
 من حيث هو كذلك والحقر ما لا يدل <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 كذلك فاذ لم يقصد بجزئية من اللفظ دالة على <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 لا فيكون مفردا كما اذا كان <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 من لم يجعلها تابعة للارادة واليه ذهب ربه وقال قد سبق سره**

بانها  
 بانها

فغير مستقيم لان تبدل الله مركب يقتضي اللفظ الاضافي سواء قصد بجزئية  
 الدلالة على جزء لفظيا اضافي او لم يقصد وللادوية من كلامه انه اذا لم  
 يقصد بجزئية من الدلالة على جزء معناه لم يكن مركبا بل يكون مفردا  
 فليقتضى التعريف طريقا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا** <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 ومركب معان كن باعتبار وصفين فاذا لم يقصد بجزئية من الدلالة  
 على جزء معناه فمفرد كما اذا قصد بجزئية من الدلالة على جزء معناه فمركب  
 مفردا بتركيب <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 معا سواء قصد الدلالة او لم يقصد فان قلت فعل المذهب الاول  
 التركيب والافراد مشروطان بقصد اللفظ التركيب والافرادى فاذا  
 لم يقصد لفظ الافرادى في مثل عبد الله لم يكن مفردا مع انه متدرج  
 في تعريفه اذ لم يقصد بجزئية من الدلالة على جزء معناه فلم يفرق المستفاد  
 من هذا التقسيم ما نفا قلنا التقسيم وهو الدال بالمطابقة معتر في كل  
 قسم اذا لم يقصد باللفظ معنى لم يكن دالا بالمطابقة فلم يكن متدرجا في التقسيم  
 ولا متدرجا في شيء من التقسيمين هذا اذا لم يكن فرق بين قصد اللفظ وقصد الدلالة  
 عليه وكان قصد اللفظ يفرق قصد الدلالة عليه وبالم يكن كذلك فلا اعتراض  
 على تعريف المفرد والمركب ايضا ورد طريقا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 ويقسم الدلالة بالمطابقة الى ما يدل بجزئية على جزء معناه والى ما يدل بجزئية  
 كذلك وح لا يراد به شيء من المذاهب <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 على معنى كزيد هذا القسم مقصور اذا لم يوضع الحروف بازاء الاعداد كما اعتبرت في  
 حسنة الحمل واما اذا اعتبر لا يفسر <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا <sup>بنايتنا</sup> **بنايتنا**  
 تعريف المركب على المتفاد من التقسيم هذا اللفظ اذا قصد بجزئية من الدلالة************************



على جزء معناه والقبيل المذكور في هذا التعريف وان كان وحده لا يمكن  
لاستقراء لغة اذ التعريف عند التحليل لفظه وجزءه وجزءه ودلالة على جزءه  
المقصود معقوده ومفهوم المفرد عند هذه القيود ومع ملحظة العدم  
والغنى ان وجود القيود معتبر في مفهوم المركب وعدمها في مفهوم المفرد ان  
عدم المجموع من حيث المجموع لا كسها او ان لا يكون زيد مفردا وكونه  
موجب الذات فاذا الحكم عليه لا يكون الا بالذات ولما كون الاقسام حسبها  
فلا اذ المقسم لا يكون الا المفهوم ولعله وجه الدلالة ان المقصود الاصل في البناء  
الاقسام للمقسم حصرا فاضد على المقسم في اقسامه قوله ولما اعتبرت التقسيم والالتزام  
بديون المطابقة فما لا يذهب اليه وهو معنى ان الفصل المستفاد من كلامه رحمه  
فقرنا اذ اذوا كلامهم مع من يعنفد الشركة وانه ينبغي ان يعتبر الكل كما اعتبرت  
القوم حيث جعلوا المقسم مطلقا للدلالة لا فصل القلب بان يكون الكلام  
مع من يعنفد القلب وانه ينبغي ان يعتبر التقسيم والالتزام دون المطابقة  
لان هذا المعنفد بعيد جدا لا يذهب اليه قوله اصح ولم يرد انه لم يذهب  
اليه وهو احد من اللفظ بمعنى اننا لا نحتمل ولا من الدليل كلف واللفظ محتمل  
احتمالا واصحا والدليل المذكور لا يساعد الا فصل القلب قوله فكذلك لم يفرق  
له الى قوله ويتبين وجه ان الثاني يستلزم كون اللفظ مركبا ومفردا معا ولم  
انه اذا اعتبر في المقسم مطلقا للدلالة فيمكن اعتبار التوكيد والافراد على احد  
الوجهين الثلاثة الاول ان يعتبر في التوكيد قصد دلالة جزء اللفظ على جزءه  
من معانيه الثلاثة وفي الافراد استقفاء حتى يتوقف التوكيد على ان يكون اللفظ  
دلالة ثلثة وعلى ان يكون كل واحد من الثلاثة مركبا وان يقصد بجزء اللفظ  
جزء كل واحد منها فاد لم يكن اللفظ دلالة استقفاء او الالتزام لم يكن مركبا

مركبا مع قصد دلالة جزءه على جزء معناه المطابق وذلك مقيد واذ كان قوله  
لم يكن المعان الثلاثة مركبة وان كانت بعضها مركبا لم يكن اللفظ مركبا وهذا  
البعد واذ كان ولم يقصد بجزء منه دلالة على جزءه كل معنى من معانيه الثلاثة  
لم يكن مركبا وهذا البعد منها بل يقتضي ان لا يوجد لفظ مركب اصله ولم يوجد  
الافراد واذ كان لانه لا يجوز للمجموع بين الخفيفة والمجاز والمجموع بين اللينين  
فالمعنى يخفف في ان يكون اللفظ مشتركا بين المرفوع والاربع المركب والمجموع  
واذا قصد بجزء منه جزء اللفظ لا من صدق هناك انه قصد بجزء منه جزءا كل  
معنى من معانيه الثلاثة اعني المطابق والتضمني والالتزام فان لم يوجد كل  
هذا اللفظ يلزم الاول وان وجد يلزم الثاني فكذلك لم يفرق له وجه الدلالة  
في وجه تخصيص المقسم ولا في النظر اليه فيه بحيث لا ان بناء وجه التخصيص عليه فهو  
المعنى فيه وحاصل التقاطيع لوجه فهو المعنى له ابيانا ونقيا والثاني ان يعتبر  
في التوكيد قصد دلالة جزء اللفظ على جزءه احد معانيه الثلاثة وفي الافراد قصد انتفاء  
دلالة على جزءه احد المعاني السلب الجزئية وهو الذي يقتضي ان يكون اللفظ مركبا  
باعتبار بعض الدلالة ومفردا باعتبار بعض جزءه وهو المذكور في وجه التخصيص لعدم  
حلي ما روي قدس سره والمعنى من حلية لا محذور فيه قوله المعنى بانه يجب زيادة الفاعل  
بين الاقسام والثالث ان يعتبر في التوكيد قصد دلالة جزء اللفظ على جزءه احد معانيه  
وفي الافراد انتفاء قصد دلالة على جزءه احد المعاني السلب الكلية وهذا مما لا محذور  
في اصله وهو الذي بالذات في وجه التقاطيع يقال لا يلزم من اعتبار التقسيم  
والالتزام في تركيب اللفظ افراده ما ذكره لم لا يجوز ان يعتبر في الوجه الثاني ثم الظاهر  
من قوله قدس سره فلما ان بشرط ولما ان يكفي في هذا المقام الانتفاء الحقيقي للمعنى  
المجموع اذ الظاهر معقوده قدس سره ضبط الاحتمالات ثم بيانا ما يصح التعريف والبيان



لا اعتذار من قبله رحمه الله بغيره بعضها ويمنع الجمع لا يستقيم فيكون  
عليه المنع مستند بالاحتمال الثالث **قوله** وقد يعترض عن ذلك اي عن ذلك المذكور  
فيه تخصيص المقسم وحال الاعتذار ان الامتياز والالتباس في رفع المقدد والوجه  
محيسهما فكل ما كان العدد اكثر كان الامتياز ان يدرك كما كان الوحدة اكثر كما  
الالتباس في وجهه واما التركيب والافراد في العدد كثر لان الوضوح وحال  
المستقال ايضا متعددة وان كان الدلالة واحدة بالرفع فهناك تعدد ان  
وودة واحدة في عام يجوز **فيها** الوحدة اكثر لان الوضوح وحال المستقال  
واحدة وان كانت الدلالة متعددة فهناك وحدتان وتعدد واحدة فالامتياز  
في الاول اكثر والالتباس **في الثاني** في وجه ترجيح التقييد على الاطلاق لاني  
ترجح احد التقييد على الاخر اذا لا يبين على الهم كالمبين ان يقال اه افرد  
ما ذكره في وجه الترجيح ترجيح احد التقييد على الاخر على التقييد على الاطلاق  
اذ لم يخصص ان كلما تحقق التركيب والافراد بالنسبة اليهما تحقق بالنسبة اليهما  
وفي العكس كما في المثالين المذكورين وهذا هو التقييد على جعل الدال بالما  
مقسما ونما فيكون التقييد بها اجمالا على التقييد بها اطلاقا اذ على تقدير  
الاطلاق يكون التركيب والافراد بالنسبة الى المرحا ووجه ان كلما تحقق للتركيب والافراد  
بالنسبة الى المطابقة تحقق بالنسبة الى المرحا كما في العكس فان قلنا اعتبار الاطلاق  
لادراج النقص والالتزام في المقسم واعتبار التركيب والافراد بالنسبة الى الدال  
بالمطابقة فيمنع من اعتبارهما بالنسبة الى النقص والالتزام فاعتبار الاطلاق لا يرد  
امر مستند مستحق عن ذلك اذ قلنا المعارضة بان اعتبار التركيب والافراد  
بالنسبة الى المطلق يعني من اعتبارهما بالنسبة الى التقييد فاعتبار التقييد المذكور  
هو ان يرد على الاطلاق امر مستند ذلك لاحتياجنا الى ذكره الى مع ان ما ذكرناه لا اعتبار

من الاعتبار صحيح دون ما ذكره رحمه الله اذ اعتبار الافراد بالنسبة الى المطابقة  
لا يفي من اعتبارها بالنسبة اليهما المحقق الافراد بالنسبة اليهما دون بقاها في المثالين  
المذكورين وايضا استلزام تحقق التركيب والافراد بالنسبة اليهما المحققهما  
بالنسبة الى الدال بالمطابقة لا يفي لتخصيص المقسم فكيف بالترجيح وذلك لانه  
على تقدير التقييد يكون المركب على ما يستفاد من التقييد لفظا دال بالمطابقة  
يقصد بجزء من الدلالة على جزء معناه الالتزام من حيث هو كذلك فلو كان  
التعريف جامعاً **قوله** واعتبارهما محجب للمعنى المطابق يعني ان اعتبارهما اه في ان اعتبارهما  
اعتبارهما محجب من اعتبارهما لا يصح التقييد لان تعريف المركب على  
هذا وان لم تناو لجمع المركب لكن تعريف المفرد لا يتناول جميع المفردات  
لان المثالين مفردان بالنسبة اليهما وليس شيء منهما اختلا في تعريف المفرد **قوله**  
مفهوم احداهما دون الاخر لا يجري بغيره **قوله** اعترض على ما روي رحمه الله لئلا  
التركيب بالنسبة الى الاستلزام للتركيب بالحب الى المطابقة بوجهه باء اذا دل  
جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزام على دل عليه بالالتزام وهذه المقدمة مطلوبة  
يفي عنها المقدمة الاخرى المذكورة التي هي ان اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى  
الالتزام بالالتزام دل على جزء المعنى المطابق اي بالمطابقة لاستلزام المطابقة **قوله**  
واعترض عليه بان استلزام الالتزام بالمطابقة لا يوجب استلزام دالة جزء اللفظ  
على جزء المعنى الالتزام بالالتزام الدلالة على جزء المعنى المطابق يجوز ان يكون المعنى  
المطابق بسيطا لجزءه ويكون المعنى الالتزام مركبا اذ لا يلزم دالة الالتزام بالمطابقة  
كما سطر عليك ورد هذا الاعتراض باثبات المقدمة المحتومة وحال ان استلزام الالتزام  
المطابقة يقتضي ان يكون الجزء الدال بالالتزام دالة بالمطابقة ولا يكون ان يكون الجزء  
مهملا ومراعاة فتعين ان يكون المعنى مطابقا لمعنى المطابق **قوله** يجوز مجموع



المطابقين معنى مطابقا لمجموع الجزئين فيكون الجزء الدال بالالتزام دالا على جزء  
المعنى المطابقة البنية وهو المطابقان قلت يحصل التركيب من ضم مسمى مع مستقل  
كان يقال حينئذ مسمى من مسمى لئلا يتزاد في معنى الآخر كقول أبي النجور  
شعري شعري قلت بركبان شياويل يرفع الاحمال والتزاد في معنى التركيب  
والا فلا يصح تعريف التركيب لهما اصطلاحا **قوله** فان قلت انه اذا قل جزء  
اللفظان منع للمقدمة المطلوبة للدلول ليهما بالمقدمة الثانية المذكورة  
مستندا بجواز تركيب الدلول لا التزاد من الدليل والحاج فيجوز ان يكون الدلول  
المطابقا في النقص لا في الجزئين من المدلول لا التزاد في معنى دالا على جزء  
اللفظان على جزء المدلول لا التزاد بالمطابقة او النقص لا بالالتزام والحجاب على ما  
ذكره قدس سره نيل المنع وبيان الدعوى بوجه آخر يمكن للجواب ايضا بتجديد المقدمة  
الممنوعة او لا واثباتها ثانيا بان يقال مراده رحمه الله انه اذا قل جزء اللفظان جزء  
المعنى لا التزاد في دل الحديث بل بالالتزام لان كلا من الجزئين المعنى لا التزاد وان كان  
ان يكون دلخليس واللام يكن المجموع مدلول لا التزاد **قوله** فيكون التركيب مطابقا  
فيل عليه لا يكون في التركيب المطابقة دالا على جزء اللفظان على جزء المعنى المطابق لا باليد  
مع ذلك من قصد دالا على جزء اللفظان على جزء المعنى المطابق ودلالة عليه لا يستلزم  
وقد قلنا قد عرفت سابقا ان معنى تعريف التركيب المذكور على ما ذكره يتوقف  
على اتحاد الدلالة للجزء وقصدها او على كون الدلالة ملزمة لقصدها فان صح  
والا فلا يلزم وتلك الضار يصلح ان يجزى **قوله** هو هذا الجواب ان ثم لا يتم الا  
قوله من يقول ان الضار التي وصفه المتكلم والمخاطب وصفه بانه مقصودان  
كلية واستعمل في جزئياتها واما على قول من يقول الضار التي وصفه المتكلم  
والمخاطب وصفه بوضع عام للمعنى الشخصية وكذا ضمائر الغاية والوجه

الوجه الى المستخص او اليه ما قد سره قد لا يتم اذ من المحقق المقر ان الجزئين المعنى  
لا يصلح ان يجزى به وكذا يتوجه الشك في الاعلام واسماء الاشياء بالتمام والقول  
بانها يصلح كذلك باننا وبن عزنا **قوله** في هذا المقام قالنا ويل التصحیح **قوله**  
المراد من عدم صلاحية الاشارة للاختيار بها انما يصلح لذلك بتوحيدها  
وتلك الضار وان كانت مائة عن تلك الاخبار شخصها الا انها يتوحد  
الذي هو الله صالحة لذلك وكذا الاعلام واسماء الاشياء يعني ليس اسميتها  
ماتة من ذلك بل شخصها الذي هو امر زائد على اللهية ويمكن التأويل ايضا  
بلزوم معناه اعني عدم الاستقلال بالملاحظة فانه لا يقدح لعدم الصلاحية في  
قوله لا يصلح ان يجزى به لا يستقل معناه بالملاحظة وفي التأويل الثاني نظر **قوله**  
عليها انشاء الله تعالى والاحتجاج الى التأويل المذكور الذي ذكره قدس سره  
بعبارة في ضربك وخلاصه على تقدير القول بان الاداء لا يصلح ان يجزى به  
او عنهما ان يصح الاجزاء في الكاف والياء اي عن معانيهما معبر عنه بهما كما في ذلك  
قام وانى قلنا وكذا عدم الاحتجاج الى التأويل على تقدير القول بان المقصود  
واما ان لا يصلح معناه لان يجزى به لورود النقص عليه بالمعنى الشخصية اسمية  
واحتجاج صحته الى الحد الثانيين الذين ذكرناهما **قوله** وهذا كلام حتى لكن  
الشانح اه يعنى ليس بينهما فرق معنوي لكن بينهما فرق لفظي ونظيره رحمه الله  
على الفرق اللفظي دون المعنوي فنسقط الاعتراف من عند رحمه الله واما يقال  
من انه يمكن ان يفرق بينهما بحسب المعنى ايضا بان لا في مجموع الجزئين الجزئية البنية  
وفي قوله في الدلائل يجوز ان يكون قيد للجزئية خارجا عن وجه كونه مراده رحمه الله قوله  
ولا مدخل في في الخبرية لانه لا مدخل في في الجزئية لا مطلقا فليس يتأني  
لان جواز كونه خارجا عن الجزئية لا يتأني كونه صالحا لان يكون جزء منه وقد قال



رحم الله اما ان لا يصلح للاختيارية اصلا كفي معناه الصلح لا اوحده ولا يطرق  
الخبرية والآراء انه خارج عن المحذور البتة فيصالح لان يكون جزء منه غير مجموع  
وما نقل عن بعض رسائله في بيان ذلك الدعوى من ان النية لعدم  
استقلالها لا يصلح لان مجزئتها ولا عنها لا اوحدها ولا مع غيرها في  
بين ينفه ولا مبين بدليل ان الظاهر اذا تمت الى غير ما حيث لا يحتاج الى  
المجموع الى غير ما يمكن الاختيار بالمجموع ولذا جوزوا الاختيار بالجزء وبكلمة القائل  
وساير اشتقاق مع ثلثها على النية ولوم يستقل المجموع بالملاحظة كلفه  
الفصل لما يمكن الاختيارية ثم بين ما ذكره من ههنا وبين ما نقل  
عن بعض رسائله مخالفة لكن الظاهر ما ذكره ههنا فان ذلك كلمة لا موقوفة  
الشيء محصور في شيء محصور في شيء محصور في شيء محصور في شيء محصور  
بين شيئين محصورين على وجه يكون مرآة للملاحظة والاختلاف بينهما  
فهي مع طرفيها وان كانت مستقلة بالملاحظة لكن مع احد طرفيها فقط  
لا يستقل ههنا كذلك فكيف يصح الاختيار لا يجوز قلت كلمة لا موقوفة لما ذكر  
لكنها مستقلة ههنا في شيء في شيء لا غنى عن شيء اعني نفيها محصورها هو نفي  
شيء محصور على وجه يكون مرآة للملاحظة ولا يستقل بالملاحظة فهي معدومة  
غير معناها الموضوع الى المانع في غير استقلال بالملاحظة فيصالح الاختيار  
والقول بانها مستقلة في نفي استقلال بالملاحظة كما ذهب اليه البعض  
فمع انه الاحتمالية وقول بالدليل باني مقصوده رحم الله ولعلك تقول  
ان يلزم من تعريف الاداة على الوجه المستفاد من التقسيم ان يكون الافعال النافذة  
ادوات عندهم والظواهر ليس كذلك ادبيعان يكون هو الفعل عند النفاذ ادوة  
عندهم فنقول لا يبعد في ذلك حتى ان يدعى مع النية قسموا الادوات

لان من ذات الله نعم وايضا لذلة ازالا وابدأ وقوى والمواد فوفقتا واه  
ذات الفريالهم والاربع الى كونه ان فيصير القسم الثالث دخل في القسم الاول  
واوتم ولو جعل التشكيك نوعين يقع بل كان احسن وثانيهما التشكيك  
سبب تقدم صدق الكل في نفس الامر على بعض الافراد وتأخر صدق على بعض  
مقدم وتأخر بالذلة بالانما ان كل معرفت كالوجود اي كوجود الوجوب والممكن  
وهذا ايضا مثال للقدرة والمتفاوت والمواد محصورة ههنا وقوده وتحققه  
لا صدقه ويجوز ان يكون قوله كالوجود في الموضع الثلث في الشرح مثلا لا لكي  
ويكون المضاد الى الواجب محذوف في اربعة مواضع اي وجود الوجوب وجود  
ان يكون المراد محصور ههنا صدق وثالثها التشكيك بسبب الشدة والضعف  
اي بسبب اولوية الصدق وحدها اولوية منشاها الشدة والضعف  
هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام فانه حتى على كثير من الاقوال ان لم يلاحظ  
ذلك المانع ووضع بمفعول اخر المراد بالوضع ما يتناول الوضع النوعي المميز  
في المجاز واللامانع فقيمه الحقيقية والمجاز فقه سواء كان في زمان واحد  
او لا وسواء بينهما مسئلة ولا يفي المميز في التنقل امور اربعة نقد المفعول  
وتقدم الوتقيان ومثلية بين المعنيين وكونها معيضة من جهة للوضع  
الثاني وانتفاء هذا المجموع لا يمكن ان يكون بانتفاء التعدد لان كثرة اللفظ  
معين في القسم الثاني فتبين بانتفاء احد الامور الثلاثة او اثنين منها  
والمجموع فلذا اعترض على الاشارة اليها فقال سواء كان في زمان واحد  
اشارته الى انتفاء التعدد حتما والى انتفاء الكل او اثنين من اجزاء الاقوال  
وسواء كان بينهما مسئلة اي بانتفاء او بلا رجح فقط والظان المقصود هو  
الاشارة الى الثاني او لا الى المسئلة اصلا اشارة الى انتفاء المسئلة حتما



والاستغناء الباقى على الاحتمال فان قلت اذا تعدد المعنى وقدم احد  
الوضعين وكان بينهما مسئلة فمن اين يعلم ان الوضع الثانى لايجل المسئلة  
فيكون اللفظ مستقولا ان حقيقته في احدهما مجازا في الاخر اولاهو لاجلها فيكون  
اللفظ مشتركا قلنا ان كان كلا الاستعمالين محتاجين الى قوتيه حكم بانه مشترك  
وليس الوضع ارجل المسئلة وان كان احدهما محتاجا الى القرينة فقط فان كان  
في الاستعمال في المعنى الاول محتاجا اليهما كان مستقولا والباقي رده تعالى  
بقوله فان ترك اى استعمال اللفظ في المعنى الاول يتبع مستقولا وان كان مستقولا  
في المعنى الثانى كذلك حكم بان اللفظ حقيقته في الاول مجازا في الثانى لايجل  
المسئلة ولو قال رحمه الله لايدل مجاز من قوته كاقال فان ترك مستقولا ما <sup>كان</sup>  
ذكرناه قصدا للفرق واصحما بتمامه من كلامه رحمه الله ايضا قال من الخيل والبعير  
والحمير هذا بيان لاذن قوائم الاربع المستقولة اليها لا المطلق ذوات القوائم  
الاربعة يعني ان المستقولة اليه ذوات القوائم الاربع المحترمة في هذه المسئلة  
ولم يرد ان المستقولة اليه هذه الانواع الثلاثة كما يوجبها البيان كيف وقيل  
ركب قلان ذاته واريد به الحار مثلا مخصوصه كان مجازا ولذا لم يفتقر  
صلما ذكره رحمه الله بيانا وذكر في بعض الحواشي ان الاولى لاقتصار عليه  
لثلاثتهم ان هذا بيان لمطلق ذات القوائم الاربع وهذا مبني على ان  
المستقولة اليه هذه الانواع الثلاثة لا الامراكلى المتناولة لها وقد عرفت ان  
هذا والمفهوم من الصحاح ان الراية اعم مما ذكره رحمه الله لانه قال الاربعة  
التي تركب والمركوب اعم من هذه الانواع الثلاثة لصديقها على البيل ايضا  
<sup>نور</sup> وقيل للمفرد خاصة يمكن الجمع بينهما بان يكون ما ذكره رحمه الله نوعا من  
القديم وما قيل العرف الجديد والعكس فيكون هاتاه عرقان فمن اعلم ان

اعلم ان الجونى يقابل الكلى اي يقابل العدد والملكة فلا يجمع شيئا من انسامه  
لا يقال ان اراد به ان يقابل تظا الى وضعه ولحد قسم لكن المشترك ايضا  
كذلك فلا تناوب وان اراد بالقبالة مطلقا اذ يجوز اجتماعها الى وقت  
او كبرانا نقول المراد ان اللفظ باجتماعه في هو باعتبار خبره لا يكونان  
يكون كتابا ويجوز ان يكون باعتبار مشترك وكذا الكلام في الكلى والمشارك  
**قوله** الاولى ان يقال للمركب نحو الشئ ان المعنى الذي هو اصل اللفظ الشئ المعنى  
الاصطلاحي من المعنى العرفي الذي ذكره رحمه الله تعالى مع ان القول بالنقل  
في المرتبة الاولى اقل متوقفا وما ذكره في بعض الحواشي من ان في الكلام ان  
لتسا محاسن وجبين احدهما فيمركب وثانيهما التخصيص بالتشكيك فليس  
شي <sup>قال</sup> فبذلك بمفعول الصفة التي هي وزن فضيلة ان كانت مشتقة  
من الفعل المستعمل يجوز بمعنى الفاعل والمفعول والقرينة يختص باجتماعها وان  
كانت بمعنى المفعول سينبئ في المؤنث مع المذكور فلا يلحق تاء الثانية الا اذا  
وقعت صفان لموصوفا مؤنثين في محذوف في يلحق بها الله الثانية كما في  
قوله صررت بقبيلة بني فلان اي بامرأة وان كانت مشتقة من الفعل  
اللازم لا يكون اللفظ الفاعل لا سينبئ فيها المذكور مع المؤنث بل يلحق تاء الثانية  
بها ولما قلنا الثانية بها لا يكون الا في حال الوصفية فاذا نقلت منها الى التامة  
للحق اناء بها الثانية بعد ذلك فاذا وجد التاء فيها بعد النقل فالظان  
ثابت الحقيقة يقابل قبل النقل نقلت الصفة مع الى التامة اذ ان هذا نقول ان  
اعتبر من الصفة المذكورة مشتقة من الفعل المقدر فليكن ههنا معنى المفعول  
فيشكل امر التاء ويحتاج في فتح الاشكال الى ان يعتبر الصفة منقول الى التامة  
ثم الحق بها التاء لا الثانية بل النقل او تعتبر جارية على موصوف مؤنث محذوف

ان يكون



نيل النقل في مجيئ الناء مقولة مع الناء <sup>اللي</sup> المستند واذا اضمير مستنفذ  
من الفعل اللازم فلا اشكال في الناء <sup>ولم</sup> محال الى ان كتاب سمي <sup>من</sup> الكتاب  
وفيه ترجيح لا اعتبار <sup>للمنفذ</sup> لها منها من اللازم وامله <sup>ت</sup> انما ذهب  
الى الاول لان استنفاد الفاعل من الفعل المستند اكثر وكونه بمنى <sup>للمنفذ</sup>  
استمر فالوب بنفسه الى نفس معنى اي حفظ وهذا التقسيم للفظ بالقياس  
الى غيره من الالفاظ ايضا يعني ان لغز من الالفاظ دخل في هذا  
التقسيم لان غيره مستقل فيه وقوله الله اخذ من الترادف اي اخذ  
الترادفان اخذ من الترادف واما المراد فهو ما اخذ من المرادف الاول  
ان يقول من المرادف بدل قوله من الترادف ليكون اشارة الى وجه تسمية  
بالمترادف فقد لا يمتنا اذ هو المذكور في المتن لا المترادفان وليكون  
او في بقوله ان المبدأ <sup>المفارقة</sup> <sup>قوله</sup> قال فان الناطق موصوف بالفتحة <sup>موصوف</sup>  
الناطق بالفتحة فيقال ناطق فتحة ولا يوصف احد المترادفين بالآخر  
لعدم الفائدة والفتحة سفة للنطق لا يها في اللفظ يكون اللفظ خالصا  
عن الاكثرة وفي عرف <sup>الفتحة</sup> باب العربية يكون اللفظ جارا عن القولين <sup>الفتحة</sup>  
من استقر <sup>اللفظ</sup> لكلامهم كيث الدور عن الستهم فهم بهذين المعنيين  
سفة اللفظ قائمة بفتحة وصف النطق بالفتحة اي الخالص والجاري  
كالمعنى وصف الناطق بالفتحة اي الخالص والجاري لفظه على هذا صفة  
جرب على غير معنى هذا اذا مر القصد بما ذكرنا وما اذا مر بالملكة  
التي يقند بها على التغير عن المقصود بلفظ فتحة والفتحة سفة للناطق فانه  
وقوله مع صفة الناطق على ان اخرى بدون الفتحة اراد به الناطق  
اعم مطلقا من الفتحة بدل قوله وابعدها عنهم ترادف بين شيئين

شيئين بينهما عموم وحضوص من وجه وهو انما <sup>الفتحة</sup> اذا مر القصد بالملكة <sup>الفتحة</sup>  
واما اذا مر به بالمعنيين الاخرين فلا اذ يصدق الفتحة بدون الناطق على  
اللفظ ومع الفتحة القول بان الفتحة صفة للنطق اللهم الا ان يراد بالفتحة ما هو  
المشتق من الفتحة التي هي صفة للنطق والقول بان الفتحة اعم من الصار  
مبنى على ان يكون جهة التسمية المعينة في المشتقا اطلاق العام دون الاسكا  
العام والافضل سيف صار بالامكان ويفهم من قوله قدس سره وكان  
منشأ الفل في المتساويين الى قوله كان بطلانه في الغير اظهر انه قدس  
مختص <sup>الفتحة</sup> منشأ الفل في كلامه رحمة الله بهما لان انعكاس المذكور  
وخصر الاتحاد في الذات في كلامه <sup>الفتحة</sup> ايضا بالمتساويين وكل كلام  
رحمة الله تعالى للفتحة في المثالين المذكورين وما يماثلها بالطريق الاولى  
والنظر انه لا يخفى في كلامه رحمة الله الى شيئين من هذين التخصيصين  
لان منشأ هذا التخصيص يجوز ايضا ان يكون فهو ان الترادف هو الاتحاد  
في الذات بناء على ان كل مترادفين كذلك وكلامه رحمة الله في هذا  
العموم حيث قال لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا في اللفظ قال فان  
الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم دون العكس وانظر  
من هذا الكلام <sup>الفتحة</sup> رحمة الله عز وجل كذا المتوهمين منشأ حيث تفرق نفوس  
كل منهما وايضا الاتحاد في الذات اعم من ان يكون في الجملة كما في المثالين المذكورين  
او ان ما كما في التسمية وبين هذا وهو القول بان المترادفين وهما  
اللفظان متحدان في الذات فخرج للقول بان اللفظ كلي فلا يردان المتحدين  
في الذات هو المفهومان لا المترادفين <sup>الفتحة</sup> لانهم ان يقول بمعنى الفائدة  
لنامته يطلق على معنيين احدهما الخاص وهو الفائدة الجديدة الخاصة



من المركب الثامر وثانيهما الماء وهو الذي يصلح السكون من المعنى عليها  
والثاني هو الماء لا يظهر ان يفهم اللفظ المحتمل المراد وغيره ثم يبنى ما يبنى  
بالمراد ليكون قريته عليه ولو قدم اللفظ المختص بالمراد الذي هو المعنى بالاعم  
ثم يبنى باللفظ المحتمل وغيره لان يكون ان يحمل اللفظ الثاني على اللفظ الاخر  
ويجمل قيد اللازم فيختل فهم المراد وما ذكره في بعض الحواشي وهذا  
الكلام من انه لا يبعد حمل قوله مستثنى من نفس القول فيفيد انه  
فلا يحاله فهم ان المراد بالقاعدة التامة القاعدة الجديدة فليس بشئ لان  
احتمال جملة تفسير القاعدة لا يدفع الوهم ولما كان القاعدة التي يصح  
السكون عليها مرتبة وكان المراد بها واحدة منها بعيدا كان المراد  
منها محتاجا الى تفسير فلذا عطف بعد الله قوله ولا يكون مستيقنا  
على قوله فيفيد ليكون في غير ما في التفسير صحة السكون ووجه كون قوله حراما  
كما اذا قيل زيدا مشيرا الى المراد بذكره ما في الانتظار وهو مفعول  
مطلق للنوع والكاف للتشبيه والعامل فيه ينظره الخاطب وتقدر الكلام  
ينظره الخاطب كما ينتظر حاصل اذا قيل زيد والنفي في كلامه رحمه الله  
هو الانتظار المقيد بالمقيد لا الاستدعاء المقيد بالانتظار لان قاعدة  
النفي ان ادخل على كلام فيه قيد يرجع الى المقيد لكن نفي الانتظار المقيد  
يقتضي نفي الاستدعاء المقيد بما ذكره قدس سره بل نفي فيه فاراد قدس سره  
يقول المراد بالاستدعاء والانتظار للمعنى ان احدهما منفي فمنا والآخر  
صريحا قال لان الاحتمال لا يفسد اذهبا ان يرد بالاحتمال كونه دايما بل الامكان  
وهو الشايع المتبادر منه واما ان اريد به الجلي الذي يجرى ما يحتمل الصدق في نصف  
به فله معنى ولعله رحمه الله اراد ان المعنى يصلح لمقام التعريف اذا المعنى

اذا المعنى الصالح لمقام التعريف يكون واضحا من اللفظ او اما اذا فسر المعنى  
بمطابقة النسبة الابقاعية والانتزاعية للواقع اذ لا يصور للطائفة التي  
يفضي تغاير الاعتبارية فكان المطابقة وهو ههنا محقق لان النسبة  
الابقاعية او الانتزاعية باعتبار كونها في الخارج لها وهو المراد بالواقع  
لا للوجود بل الخارج اذا النسبة عمالا وجود لها في الخارج كما قرئ في قوله **قال**  
فاما ان يقارن الاستدعاء التساوي والمفروق والمراد بمقارنة الاستدعاء  
استعمال صيغة الطلب على وجه يفضي العلوس والمستعمل عاليا او اقلها  
محقق من تساوي بل من الاقوى وكذا المراد بمقارنة التساوي فيحقق التماثل  
من الاعلى والادنى والمتعارفان الاتماس ما يكون مع نوع من الخفوق لا  
الى حد الدعاء والمراد يقول وان لم يدل على طلب الفعل عدم الدلالة وضما  
بقرينة قيدا اصلا فلا يتوجه ان المتنى والتزجي والتداد ما يدل على طلب  
الفعل ما التداد فلا يدل على طلب الاقبال ولما الاخران فلانها ما يدل على طلب  
التمنى والتزجي والمراد بالطلب ههنا مبداء الطبع الى حصول المقصد سواء  
كان الاستدعاء مقصودا او لا سواء ما مكني الحصول والادنى ان المتنى  
فذلك يكون محالا معلوما الاستدعاء والعامل لا يطلب ما يتم له وانما لا يتوجه  
لان ذلك هذه الاشياء الى الطلب ليس ومتعدي طاما التمنى فلا موضوعا لثبات  
حالة مخصوصة يتبعها مبداء الطبع الى حصول التمنى ولاظهارها وهي  
معية حصول التمنى لمقصود اعنى المحبة المحصورة على وجه تكون التمرق  
حال التمنى كما هو متساو الحروف ولما التزجي فلا ايضا موضوعا لثبات  
حالة مخصوصة ولاظهارها يتبعها مبداء الطبع الى حصول التزجي وهي  
الطاعة المحصورة في حصول التزجي على قيان ما عرف من معنى التمنى واما التداد

الابقاعية الواقعة ايضا هو النسبة الابقاعية  
او الانتزاعية صح  
لا كما تقول التغاير الاعتبارية  
بمعنى مدلولها للتجربة بما باعتبار كون



فلان كنه فإشكال البيت موضوعه لمخا قبل حتى يكون مرادف لوفلا  
مثله بل في كلمة موضوعه لا نشاء الحصار شخص مخصوص أعني حرفا فخصوا  
ومستفاد لأن يحضر بهما زيد مثلا فطلب منها زيد وذلك إنما يكون  
عند طلب الأقبال فبمعونة هذه المقارنة يدل على طلب الأقبال والأفهي  
ليست لطلب الأقبال ولما تفسرهم الداد بطلب الأقبال بحرف تاء منار  
ادعوا فذلك مساهلة منهم ما عتادوا على وضوح الأفعال ولا حد  
أن يقال معناه على التقسيم المذكور الاستفهام وهو في خارج القسم  
أي نظرا إلى الظاهر في قول الحق المصريح بالله سبحانه وتعالى ولو اردنا  
إبرازها في القسمة على ما ذكر في الكواشي مع أنها تدخل في المقام المذكور  
الإنشاء فليس القسم حاصرا لإنشاء محصرا بآيات وهذا دخل في القسم  
مفهوم لما هو المقصود ومن أعني الضبط ما خرج الاستفهام فلهذا  
اليليق بجمله من التنية لأنه استعمال في الخبر المخاطب لا تنية على ما  
في أصغر المتكلم يعني أن المقصود الأصلي منه الاستفهام لا التنية وفيما هنا  
لا يفوت المناسبة للصحة للتقسيم بالتنية ألا يرى أن المقصود من التداء  
سبب التنية على ما في خبر المتكلم بل الحصار والاقبال مع أنه مندرج  
في التنية لا جفاء ومناقضة فإن قلت بما ذكره لا يظهر خروج الاستفهام  
عن القسم بل عن القسم الثاني فقط وذلك للبيان في قوله في القسم الأول  
قلت لم يعمد ليبي خروج عن القسم الأول اعتمادا على وضوح الأمر وظهور  
أنه ليس بالأعلى طلب الفعل وفعلا أن كمال الاستفهام موضوعه لا إنشاء  
حال مخصوصة يتبينها ميلان الطبع إلى تعقب هم الخاطي وليد يعلم المتكلم  
وكذا الكلام في التني ويخرج من القسم قوله قبل عليه كيف يحذر

صح إدراج في التنية مع أن الاستفهام دال على هذا منع لمقتضى تبيينها قوله  
أنه لكن المصريح إدراج الاستفهام ولم يعبث بالمشية اللغوية وهي  
أن هذا الإدراج صحيح يعني لا من جهة الإدراج كيف وهو داخل في القسم الأول  
المقابل للثاني لدلالة ذلك على طلب الفعل وما ذكره في الجواب بآيات المقدمه المنقولة  
ملحقة أن الاستفهام داخل ما في القسم الأول ولما في القسم الثاني إذا  
ثالث لهما لا سبيل إلى ما لا لأن القسم الأول ما يدل على طلب الفعل وفعلا والمط  
بالاستفهام هو الفهم وهو ليس بفعل بل بفعل أو كيف ولما قال يقول  
أه أي لما منع أن يعود ويقول كلامك هذا يدل على أن المواد بالفعل ما هو الفهم  
حقيقة أعني لا يتجاوز التأثير وهو لم لا يجوز أن يكون المراد به ما هو الفعل في  
مستعارف ارتباطا للغة وإطلاق الفعل على المعان المصدرة كلها وفعلا كان  
أو اتفاقا لا شايع وأيضا كما ينبغي على أن يكون الاستفهام طلب الفهم  
وهو مبنى على الطرية التفهيم وطلب الفهم هو المقصود لا التقصي والتفصيل  
فعل حقيقة فإن قلت من قبيل المثبتات المواد بالفعل ما هو للبيان ودرسته  
وهو أفعال الجوارح لا مطلقا والتفصيل كذلك قلت ما نفا أو معارف فعل  
هذا يلزم أن لا يكون مخو علمتي وفهمتي وما لم يرها أمرا وهو بطور أعني  
عليك أن جميع ما ذكر من التني والآيات والمعارضة كلام على تذيير تسليم  
أن يكون الاستفهام دال على طلب بالوضع وقد عرفت ما هو الحق فإن كان  
هذا الكلام من باب مجاز أن لفهم قسم والاقفية مثله قوله كانه يعلم  
وهو الشيخ ابن الحاجب وما نقله موافقا لما عليه ارتباطا التنية من عدم إدراج  
التني تحت الأمر وما أورد على من النقص بصيغة كف وهو امر مطلوب بغير  
هو كذا قد دفع بيان المعاد بالصفة إنما هو العقل المطلق والمقصود منه مستأذ

يعقوب



من المادة التي هي الحروف وكذا الحال في كل امر <sup>للمعنى</sup> ~~مختار~~ وهو مقدار <sup>للمعنى</sup> ~~مختار~~ اعتبار  
استمراره يعني استمراره وإبقاءه مقدور وان لم تنفك كذلك للفظ  
بأنه حقيقة هو استمرار العدم لا العدم نفسه ان الاستقفا ايضا يدل  
على طبع العقل اقول قد عرفت المناقشة فيه وهذا الكلام منه قد يبرهن بانه  
على ان الشيء ليس من بيا المجال قوله كيف لا اياه انما يتم اذا ثبت دلالة بالشيء  
على الطبع وهو م والمردى الى الاول رأى من يرى العدم غير مقدور وبالأري  
الثاني من يرى لما عرفت ~~قوله~~ وانما فبدنا الاستقفا بالجدلية اه يفهم لوانه  
فيها مفهوم الاستقفا على ما يكون المقدم من حصول شيء في الذهن اى المقصود  
الاصلي لا يتحقق بمجرد علمي وفهمي لان المقصود الاصلي منها حصول شيء في الذهن  
كما ان الاستقفا كذلك لكن هذا اللفظ في الاستقفا مفهوم من الصفة  
بجدا فما كان صيغتهما لا بدلان ~~الاصلي~~ <sup>الاصلي</sup> طلب للفصل امر في الخارج ولما ان ذلك  
الامر الخارجى لا يحصل في الذهن مقصودا باللفظية انما تفهم من الماد  
المقارنة لها هذه الصيغة والمردى بالخارج في قوله شيء في الخارج الوجود الاصلي  
سواء كان محله الذهن او خارجا او المراد بالذهن ذهن المتكلم والمراد بالخارج  
خارج ذهنه فلا يتحقق بفريق الامر وانتهى باعلم ولا تعلم ~~قوله~~ <sup>الاصلي</sup> المقادير هو الصور  
الذهنية من حيث وضع بارائها اللفاظ الخلقوا في ان اللفاظ موضوع  
باراء الصور الذهنية التي هي المعلوم او باراء ذوات الصور التي هي للعلوم  
فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم الى الثاني لكنهم اتفقوا على ان  
المستعمل فيه والمقصد بالافادة هو المعلوم او ايضا شاع استعمال الصورة  
فيما بينهم في كلا المعنيين فيمكن تطبيق عبارة رحمة الله على كلا المعنيين  
لكن المقصود هنا هو الثاني لانه جمل الثاني مستعمل في الجزئى وبما انما يكونان

انما يكونان من صفات المعلوم لا العلم اذ عرفت هذا فاللفظ في هذه الحالة  
هو الامر بالصور من اللفظ وهذا معنى وضد المعنى اللفظ لانه حيث  
ذاته بل حيث انما حصل في الذهن من سبب وضع اللفظ لا بسبب اقتفاء  
الطبع والعقل فالاولى افراد المعنى المعرف لان التعريف للماهية لا لا زاد ولا  
اللفظ في المعنى وذكره بالجدلية ولما ذكرنا كفى بقرينة المقام والاشعار  
بالجدلية من ذكرها والمراد بوضع اللفظ بارائه وضعه بارائه مقصدا او مقصدا  
او تبعا لابتداء معنى المعنى والالتزامى وغيره المقصود رحمة الله غير المقصود  
بالمفهوم في مقام التقسيم وبالمعنى في عنوان الفصل وتبعية الاشعار  
بأنها متحدان ذاتا وان اختلفا اعتبارا وعبارة فانهم يعبرون عن  
حصول الشيء في الذهن من اللفظ تارة باللفظ والعناية فيقال مقصدا  
الشيء وغنى من اللفظ وتارة بالفهم فيقال فهم منه وان كان الامر  
للمتكلم بغيره في هذا المقام بذلك العبارة متبعا واحدا ~~قوله~~ وقد يكفي  
في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية التي هي المعلوم بالجمرد صلاحيتها لا لا يعقد اللفظ  
اى اللفظ الموضوع سواء وضع لها اللفظ بالمعنى الدعى ففهم لا والمطلب  
لهذا المقام نظرا الى عبارة المتكلم رحمة الله ووضع اللفظ بالمعنى والمفهوم من المقصود  
بالعقل ولما تطل الى اصطلاح الفهم وكون الجزئى والكل في نظام اعم من المعنى المقصود  
فالمطلب هو المعنى الثاني ~~قوله~~ يفهم ليس المراد ههنا من المعنى المقصود ما يكون سيطرا  
لاجزاء كما ينبغي در من وصف المعنى بالمعنى والمقصود رحمة الله ازال بهذا اللفظ  
الثاني من وصف المعنى بالمعنى وهو بتبادر من الباطن والعقل فان الافراد  
والتركيب صفات اللفظ اصالة والمعنى متبعا صحيح اذ اجمالى الافراد والتركيب  
على المعنى ~~قوله~~ اللفظ اعني دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وعدمه لا لا عليه



اما اذا حمل على غير ما كان يراد بالتوكيد كون المفرد بحيث يراد جزؤه من جزئه  
اللفظ وبالأفراد ما يقابلها او كان يراد بالتوكيد كون المفرد لفظا مركبا  
وبالأفراد ما يقابلها فلا يصح بل الامر بالعكس فما ذكره قدس سره من قوله فيقال المفرد  
المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بقرينة على ما ذكره قدس سره وهو وصف  
المفرد بما يتفاد به سد ثبوت انه بخلاف مفهوده فالاولى ان يقول قدس سره  
فيقال المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد المفرد المركب المستفاد من اللفظ  
المركب هو كذا في العبارة الاخرى يقال المفرد المركب المستفاد جزؤه من جزئه  
اللفظ والمفرد المستفاد جزؤه من جزئه لفظ والتفاوت بين العبارتين  
ووافقة لحدودها المقصودة من الاخرى واضح **والكلام** ههنا في  
فضل المفرد وانما قال ههنا الحواشي عن الفصل الرابع فان الكلام فيه في المعاني  
المركبة والكلام في الفصل الثالث وان كان المعاني المفردة ايضا الا انه من جهة  
الفصل الثاني حقيقة وكانت داخل في **الشأن** كما ستعرف في السريعة والمباشرة  
عليه ولا فقد عرفت من عنوان الفصل فلا حرجا في الحواشي والسر الذي ستره  
عدم توجه الاعتراض على حصر جزئه الماهية في الجنس والفصل بالمركبة في الجنس البعيد  
والفصل القريب وبالمركبة في الجنس البعيد فان كلاهما لانه  
مع انه ليس بشئ منهما حيث **لا** فضلا **قال** **الشأن** كل مفهوم اذا عرفت المعاني  
للمفردة وان الكلام فيه لكل مفهوم مفرد وهو المفرد المفرد والتفريق بين المفرد  
يدل على القيد وقد هو الحال اى بوجوده اللفظ لا اللفظ لان القيد في اللفظ والجزء  
المعلوم العلم في العقل غير متباعد عند العقل على انه غير مفهوم مطلقا للمفرد  
المفرد اعم منه والتعريف بالاعم لا يبعد وانما في المفرد في الحال في العقل وتركيب ذكر  
القيد والحقيقة في الحال في اللفظ حيث انه حال فيه مع انها معتبران في الدلالة

للدلالة على ان الشئ من اللفظ ليس معتبرا في مفهومه الكلي والجزئي  
والمراد بالحاصل في العقل الحاصل في الفعل الاسمي شأنه ان يحصل فيه سواء  
حصل في الفعل امر اللفظ الكلي والجزئي من العوارض الذهنية فالذي  
لم يحصل في الذهن بالفعل ليس كذا والجزئي اللهم الا ان يراد بالكل ما يمكن  
كلها بالفعل بل ما هو من شأنه ان يكون كليا اعم من ان يكون بالفعل ام لا  
وكذا الجزئي وهذا ان التبيين مع انها خلاف ما يدل عليه لفظ الشك  
مما لا حرجا ايها التفسير المفهوم بما من شأنه ان يحصل في العقل كلف  
قدس سره في حواشي شرح المطالع مما لا ينبغي وكذا انما ترك ههنا هذا  
من ملخص الكلام المذكور في تعريف الكلي والجزئي انه ما يحصل في العقل وهو  
يجوز حصوله فيه وهو معنى قوله ان ينفرد ان المستمع في العقل فرض صدق  
على كثر من اى يجوز جملة عليها ايجابا فهو الجزئي وليس المراد بالفرض ما يستفاد  
من ادوات الشرط فلا يراد ما يقال من انه لا يمتنع فرض صدق ذات زيد  
مثلا على كثر من اذ يمكن للعقل ان يفقد ذات زيد مثلا لو كان مشتركا  
بين كثرين كان كليا فيجب فرض مشترك بين كثرين ولما قلنا ايجابا  
بما لان فرض صدق الجزئي على كثرين سلبا يمتنع وهذا اعني امتناع  
فرض صدق على كثرين من قول من وقوع الشركة فيه دلالة هذا القول وحاله  
ان لا يجوز العقل اشتراكه بين كثرين ومطلوب ان يمتنع للعقل فرض مشترك  
بين كثرين فان قلت ان الحاصل الكلي في العقل عرضي سبب حصوله في نفس  
جزئية تنحصر فكيف للعقل مع هذا التنحصر فرض مشترك قلت عرف المراد  
بالحال في وجوده كذا في غير اصولي والتنحصر العارض في العقل حاصل في وجوده

اسم لا في الحاصل في وجوده كذا في غير اصولي والتنحصر العارض في العقل حاصل في وجوده  
بوجوده كذا في غير اصولي والتنحصر العارض في العقل حاصل في وجوده  
بوجوده كذا في غير اصولي والتنحصر العارض في العقل حاصل في وجوده  
بوجوده كذا في غير اصولي والتنحصر العارض في العقل حاصل في وجوده



ايضا موجودا في لوجود ظلي فيكون الحال بمجرد هذا الحصول انما  
من فوف الاشتراك فيكون جزئيا كما كان ظا العبارة يدل على ان المانع  
من الشركة هو نفس بظوره وليس كذلك بل المانع هو المتصور  
اي التثخن والتصور شرط وسبب ولستاد المنع اليه لستاد اليه  
تنبه على ان المراد بالمنع منع ذلك المفهوم من حيث انه مفقود  
**قال** وهو سره ونيل المفهوم وهو الحال في العقل له تشخيص عقلي ولو انه  
ولفظ يدل عليه وما هيته هي المارة بمفناه فذكر ذلك ليعلم ان مناط  
الحكمة والخبرية ليس الاما هيته من حيث هي دون ما في المذكورات  
فلا سهو والحاصل ان اضافة المعنى اليه بيانية وفائدة ما ذكره وكلام  
رحمه الله يعني على ان يكون الاضافة لامية كما هو الظاهر لكن القرينة العا  
على الظاهر **قوله** بزيادة قيل كل مفهوم هو ما يعنى مراد على التفسير وهو  
كل مفهوم ما ان يمنع من وقوع الشركة اه قديس احدهما المتصور  
والثاني النفس وكل فائدة اما فائدة التصور وهو انه لو لم يذكر لفهم  
استاد المنع الى المفهوم باعتبار وجوده الخارجي كما في استاد سائر  
الافعال للفاعلها وح دخل مفهوم الواجب في حد الخبري لانه باعتبار  
وجود الخارجي مانع اي يمنع اشتراكه بين كثيرين فلما اذا ذكر التصور  
علم ان المنع باعتبار وجوده الذهني وق الخارجي ولما فائدة التفسير هي  
انه لو لم يذكرها لتوهم ان لستاد المنع الى تصور ما اعتبارا انه مدخل في  
لا باعتبار انة مستقل في حد مفهوم الواجب في حد الخبري لان تصور مع  
ملاحظة برها التوحيد مانع فلما اذا ذكر النفس علم ان لستاد المنع باعتبار  
استقلال وما ذكره رحمه الله في بيان فائدة التقييد ناظر الى فائدة التقييد

يريد

التقييد بالنفس لكنه قدس سره حمله على بيان فائدة التقييد  
فكان محل الخارجي في قوله رحمه الله بالنظر الى الخارجي على خارج الذي المفهوم  
وجعله متنا والوجود الخارجي والتدليل الخارجي الذي هو برها التوحيد  
وجعل الدليل الخارجي المذكور في قوله رحمه الله فان الشركة ممنوعة فيه بالدليل  
الخارجي متنا والوجود الخارجي وبرها التوحيد لكن هذا خلا التظا  
وحاصل كلامه رحمه الله على ما حمل عليه قدس سره اننا ما قيدت نفس المتوراة  
من الكل ما يمنع الشركة بالنظر الى خارج مفهومه الذي هو الوجود  
وبرها التوحيد مثلا كواجب الوجود فان الشركة ممنوعة فيه بالدليل الخارجي  
الذي هو وجود الخارجي وبرها التوحيد وهو باعتبارها محل في حد  
الخبري ففقد التصور يخرج عنه باعتبار الوجود الخارجي وقيد النفس  
باعتبار الدليل **قوله** وكالا يمكن بالافكار العام فيه اشارة الى ان في  
اعتبار المثال المذكور في الشرح مساهله والى ان المراد هو الاكراه العام  
دون الخاص ووجه المساهلة انه عبر عن الفاعل في هذا المثال ومن  
المفعول في المثال المذكور بعد اعني كالا وجود بالمصدر ووجه القول  
بالمساهلة ان الامكان العام والوجود المطلق لا يصدقان على شئ من الموجودات  
صحفة او مقدرة بحسب الامر فيجب ان يصدق عليه بيقيناها بحسب ووجه  
الامكان واللا وجود والا ان يقع التقييد عن الامر الوجود والتمتالة  
بذمينة فلهذين المفهومين ان لا يحسب الامر فلا يعطى شئ منها مثالا للكل  
الفرق بين الذي لا يرد بحسب فرق العقل ولذا عبر عنه بالكل الفرق بين اختلاف  
الا يمكن بالامكان العام واللا وجود سطلها فان كل موجود يصدق عليه  
بحسب الامر ان يمكن عام وموجود مطلقا لا يصدق بيقينها عليه بحسب وال



اجتمع النقيضان وهما بين الاستحالة وانما احض الامكان بالامكان (الامكان)  
المتناوكل الوجود واجب ام لا والمعدوم ممتنع كانت ام لا لان الامكان  
لخاص لا يتناول الواجب والممتنع فبيننا ولهما النقيض فلفظهما افراد محجب  
نفس الامر وتناوذا الوجود بالاطلاق لان الوجود الخارجي فقط لا يتناول  
الموجود الذهني فبيننا ولهما النقيض والوجود الذهني فقط لا يتناول  
الموجود الخارجي فبيننا ولهما النقيض فلفظيهما افراد محجب بالاطلاق  
فانه يتناول المجموع فلا يتناول نقيض شيئا منه يعلم ان افراد الكلي التي  
يحقق بها الكلية ومضافا افراد الكلي التي يحقق بها الكلية ازالة لما يتبادر  
الى الفهم من اضافة الافراد الى الكلي فلفظا صهما ما يكون افراد محجب  
نفس الامر لان تلك الافراد محجب ان يكون الكلي صادقا عليها في نفس الامر  
وقوله الله اذ لم يمتنع العقل غرضه عليه مجرد تصور طرز الجزاء  
فلا من افاده ما يمتنع ان يصدق الكلي عليه كاي من افراد اذ لم يمتنع  
العقل **فلا** فلو لم يعبر بنفس التصور وفي بعض نسخ الشرح فلو لم يعبر  
التصور والمراد تفريقية فواو انا قيد بنفس التصور كالحاشية والرد  
العام فان الخروج عن ماهية الجزئي معتبر فيهما واما الثلثة الباقية  
التي هي الجنس والفصل والنوع من حيث انها كذلك فهي اجزاء الجزئيات  
واما خروج الجنس عن ماهية بعض جزئياته كفضل النوع وبالعكس  
فباعتبار ان الجنس بالقياس اليه من عام وفضل النوع بالقياس اليه  
خاصة وفي ذكرها لباشارة الى ان الكلي بالقياس الى خصوصها معتبر  
عندهم والافا لكل نوع فوله لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكلي بالقياس  
الى الجزئي الاضافي اعم ان ههنا اربعة معان لاحدها مفهوم امكن للعقل

للعقل تجردا رادرا كلفظ مشترك بين كثيرين سواء اشتركة في نفس الامر  
اولا وسواء امكن الاشتراك او لا وثانيها مفهوم امكن للعقل فرض  
اشتركة بين كثيرين تجردا رادرا وكل واحد من هذين المفهومين يفرض  
المعروفه اذا حصل في العقل مع قطع النظر عن جميع ما عداه ولتنبه الى ان  
اصلا فلا اضافة في شئ بينهما وان توقف العقل كل منهما على العقل الغير وسبب  
قدس تر ان الحق ان الاضافي ما يتوقف تحققه على تحقق الغير لا مجرد ما يتوقف  
تعلقه على العقل الغير وثالثها مفهوم اندرج في شئ بالعقل او بالامكان  
في نفس الامر واربعا مفهوم اندرج في شئ كذلك وكل واحد من هذين  
المفهومين انما يفرض لمعروضه بالقياس الى شئ اخر فالشئ انما يكون متندجا  
فيه بالقياس الى المتدوج وبالعكس ولفظا كلي مطلق على المعنى الاول والثالث  
بالاشتراك اللفظي الاول حقيقي والاخر اضافي ولفظ الجزئي مطلق على المعنى الثاني  
والرابع كذلك الاول حقيقي والثاني اضافي قوله رحمه كلية الشئ انما يكون  
بالنسبة الى الجزئي وبالعكس انما يصح في الكلي والجزئي الاضافي واما في الحقيقة فلا  
وليس لللفظ الجزئي معنى كاي يكون للحقيقي والاضافي من افاده حتى يقال يكون  
لوجه التسمية متساوية ولحد افاده بمعناه المعنوي فلذا قال قدس سره قال اولي  
ان يذكر بخلاف لفظ الكلي فان معناه الاضافي من افراد معناه الحقيقي ولوقال  
رحمه يدل قوله بالنسبة الى الجزئي وبالنسبة الى الكلي وبالنسبة الى الجزئي وبالنسبة الى  
الكلي وادراك الكلية والجزئية الكون كلا والكون جزايق وبه التسمية المذكورة  
في الجميع **قال** قد عرفت ان قوله المعنى المقالة الاولى في المفردات ومن قولنا لا  
للمنطق من حيث منطقي ان العرفن الاولى والمقضا الاصل من ومنع هذه المقالة  
وقد كرر المعنى معرفة المتعلمين كيفية اقتضاهم للجهول لا الصورة واكتسابها



من هذه المقالة قد كرسنا بحث الانشاظ بالفرق وبالعقد الثاني وهو في الجبر  
المنفردة لا ينطق بالجزئية المنفردة بل لا يجب عنها في العلوم الحكمية الباحثة  
عن احوال جميع الموجودات التي لا يتغير بتغير الزمان وكلمة بل هي هنا للترقي كما  
من قريب وانما لا يجب عنها في العلوم الحكمية لتغير بحسب الزمان فلا يجعل تلك  
الجزئية محمولا وعدم انضباطها لثبات كثرها فلا يجعل موضوعا والمراد ان  
لا يجب عنها في العلوم على وجه جزئي لا مطلقا فبطل ما قيل ان المعبر  
انما هو الجزئيات المادية لا المجردة ذاتا وفعلها فانها لا تتغير اصلا ويجب  
عنها في العلوم وذلك لانه لا يجب في العلوم انما هو على وجه كلي ولا طريق لنا  
الى ادراكها على وجه جزئي وما ذكره في بعض المواضع من ان المعبر قد عند  
العارض بوسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية فيمكن ان يجب عن الجزئي  
كرب مثلا وان يحمل عليه العارض بوسطة جزء الاعم كالانك والمحيوينة  
مثلا وبها غير متغير وان عدم انضباط الجزئيات يقتضي ان لا يجب عن  
الجميع لا مطلقا فليس شيئا وما اول فلانك قد عرفت في بحث الموضوع  
ان ما ذكره المصنفين يجب وايضا جعلوا التغير سبب الان لا يجعل الجزئيات  
محمولا كما عرفت الان وما ذكره من العارض بوسطة الجزء الاعم كلي وما  
ثانيا فلان العلوم الحكمية باحثة عن احوال جميع الموجودات فلو يجبوا  
عن الجزئي على الوجه الجزئي الواجب ان لا يجبوا عن جميع الجزئيات الموجودات  
وعدم الانضباط ما نفع عن ذلك فان قلت لا مانع من ان يجب عن بعضها  
على الوجه الجزئي ومن الباقى على الوجه الكلي قلت جزئيات موضوع كل مسألة  
يفاضل منضبطة فيغير البحث عن مجموعها على وجه جزئي وعن الباقي  
على وجه كلي فيقتضي التكرار لان البحث عن الباقي على الوجه الكلي يقتضي البحث عن الكل

من الكل فلماذا اى لهذا المذكور وهو عدم كون الجزئيات كاسية وعدم  
كونها مجوزا عنها في العلوم صار نظر المنطق مقصورا على بيان الكليات  
الكاسية اما وجه كون الاقل سببا لغير النظر فقط واما وجه كون الثاني  
سببا فهو ان المنطق وضع مقدمة العلوم الحكمية فلما لم يكن للجزئيات  
في تلك العلوم موضوعا ولا محمولا لا يحتاج الحكم الى تصورها اصلا  
فلا يحتاج في مقدمة علم الى البحث عن الطريق الكاسب لها على تقدير ان يكون  
لها طريق كاسب ايضا وحاصل ان الجزئي على تقدير ان يكون كاسيا لا يكون الا بالقياس  
والا يحتاج الحكم من حيث هو حكم الى كسب جزئي للموضوع مسألة علم ولا  
لحصولها فلا حاجة الى البحث عنها في مقدمة علم الحكمية ومن هذا البيا يظهر  
ان كلمة بل للترقي قلت اما ذكره هنا فتصور مفهوم الجزئي الحقيقي  
لينتج به مفهوم الكلي بالذات فهو ان كان بحيث لا يضره لان مقصوده  
انه لا يجب للمنطق عن الجزئي لذاته ولما بينا الشبهة بين معنيي الجزئين  
من تامة التصور لمفهوم الجزئي الحقيقي فالقوي وما هو من تامة القوي  
بالحقيقة والنظر الى العقد الاول يجب عن الكلي مع ان القوي ليس بحثا  
اصطلاحا لان البحث في بيا احوال الشيء والحكامه لا بيان مفهوم كما مر به  
قدس تره الخواص ان الى منع كماله ولاف التسليم بالنظر الى معناه القوي الذي  
هو التفتيش وهو مننا ولا ايضا والمنع بالنظر الى معناه الاصطلاحى وايضا يمكن  
الحجاب على تقدير التسليم ان يكون التصور بحثا بيان مفهوم الجزئي الاضافى وكذا  
مفهوم الحقيقي كى فتصورها يكون بحثا عن الكلي **قلت** فالكل اذ انب مراده  
ان الكلي اذ انب الى بحثه من الجزئيات فحاله بالقياس الى كل منها منحصرة وهذه  
الافسار لم يرد ان الكل اما ان يكون تمام ماهية جميع افرادها او داخلها فيها



صناعته يتوجه عليه المنع على الاختصاص في النظم لجواز ان يكون تمام ما فيه عينه او خلا  
 واما عينه بعينها او خارجا عن ماهية بعضها كالجنس بالقياس الى حقيقة النوع  
 المندرج تحته وفضل ذلك النوع ولم يرد ايضا ان الكل اما ان يكون تمام ماهية  
 فرد من افراده او داخل في فرد او خارجا عن فرد يتوجه عليه من هذه المنفعة المذكورة  
 في تمام التفسير الصديق عليه حقيقة لجواز الجمع فيقول التمايز بين الاقسام  
 فينحل نفرين التفسير فتناول الذاتي بهذا المعنى للماهية السؤال الوارد  
 في هذا المقام من ان الذاتي منسوب الى الذات والماهية هي الذات فيكون  
 المنسوب والمنسوب اليه شيئا واحدا وهو باطل لا فسادا نسبة الفرد  
 مرتفع بان المنسوب وهو الماهية ذات محصورة والمنسوب اليه  
 هو مطلق الذات فيكون متقدما كانه الجنس والاشياء والحداب بان الطوق  
 الذات على الماهية بحسب اصطلاح دون اللفظ عجز وانظر ارفا يقبل مثله في مقام  
 الاحتياط **فهو المقول في جواب ما هو كسب الشركة** والخصوصية معا المراد  
 بالماهية المعينة في الوجود لان الزمان او المعينة في الزمان ويكون متساويان بها  
 صلاحيتها لمقولة بالفعل بحسب الخصوصية وصلاحيتها بالفعل بحسب الشركة في  
 زمان واحد يصلح الكل لان يكون مقولا بحسبها ويكون ان يكون السؤال انه واحد  
 بحسب الشركة ومن ان كسب الخصوصية اما معا او على الترتيب فيجاب عنها بما  
 يجواب واحد فالنوع في هذه الجواب مقولة بالفعل بحسبها في زمان واحد مقولة  
 في ان الله كان التمام للماهية المحصورة به معناه المختصة بحسب السؤال فيراد بالاختصاص  
 في الاختصاص المذكور لا المعنوي فلا يتوجب ان هذه الماهية المفروضة مشتركة  
 فكيف يكون مختلفة والتوجيه بان الاختصاص اضافي بالنية الى فرع نوع او  
 بان المراد بالاختصاص الامتياز والتمييز لبا تمام ماهية المختارة عن غيرها بالماهية

سبب هذا الفرد بدقه ذكر المشتركة معانها بما يلزم **المراد** فالكلام  
 جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في مد النوع الغير المقدر والاشخاص لم يرد  
 انه ليس بدخل فيما تقدمه لانه خلاف الواقع بل اراد به ان لو لم يذكره وقال كل مقول  
 على كثيرين او لما كان هذا التفسير من النوع واخلافه وقولنا متفقين بالحقائق  
 يخرج الجنس فيه ان الجنس كما انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق كذلك مقول  
 على كثيرين متفقين بالحقائق اما مطلقا بلا ملاحظة قوله في جواب ما هو واما مقيدا  
 بان يكون مقول على كثيرين متفقين اخوي مع ملاحظة فلا بد من قيد فقط  
 وقولنا في جواب ما هو يخرج الشبهة الباقية من التفرع للابواب الباقية  
 في التفسير لان ما ياب وي الجنس كالتفرض العام وفضل الجنس وخاصة يجب ان يخرج  
 بما يخرج به الجنس واذا لم يبق ما ياب وي الجنس التفرع قالوا لا يخرج القيد الا بغير  
 غير صحيح لان افراده الخارج غير ممكن في ذكره قدس سره مع الاعتذار عن قبول  
 وقوله قدس سره يخرج الجنس مطلقا اي قريبا كان او بعيدا ويخرج العرض العام ايضا  
 مطلقا اي لو كان عرضا عاما للنوع والجنس وقوله قدس سره فانه وان كان عرضا  
 عاما بالقبول الى الازن لكنه خاصة بالقبول الى الحيوان على التفرع لا افراده  
 مع انه راجع في العرض العام بقية التفرع لا افراده او باقية من التفرع لا افراده  
 العام باعتبار انه عرض عام والتفرع لا افراده ثانيا باعتبار انه خاصة وتمايزا  
 الى الاول والاول لا قد خرج به او لا مع عدم ملكة الفعل والماهية نوعيهما مختلف  
 الفعل البعيد وخاصة الجنس فانها وان خرجا بالقيد الاول والا ايضا لانها اذا  
 لما يخرجها بالقيد الاخر من نونه وما ذكره بعد ذلك من الملك ركن في الوضعية يخرج  
 لما ساند **والجواب** قد لا لا ليس بغير ليعني الاعراض العامة عينيتها حليته  
 عدم وحديثه خصوص في حديثه العام عرض عام غير مميز باعتبار انه خاصة مميز

كان

والتجسيم الخاص خاصة والتجسيم خاصة للخصوص  
 في معرض العام باعتبار انه عرض عام



قوله لا نقول لم يرد بالمفول على كثيرين اه اعلم ان المصنف قسم الكل بالغير الماهية  
ما تحت من الافراد والاما الثلثة اقسام وقسم الكل بالداخل والخارج والافعال  
ان تمام المشتركة وعدمه والكل الخارجي القاصدة والمرضى العام باعتبار اختلاف  
وعدمه والاقسام كلها متناهية للموجود والمعدوم وفي ذلك داعي طريق  
الفن ثم نظر الى الفن مقدمه للحكمة الباشحة عن احوال الموجودات عام  
فخصر الكل الموجود بالتعريف بينهما على ذلك ورعاية لما هو المقصود الا على  
من الفن ولت خير بانه هذا ليس خارجا عن الفن بل هو رعاية لما هو  
للمقدمة المقصود كما اذا عرفت هذا فالمراد بالمفول في تعريف النوع والجنس  
هو المفول بالنقل الى مجتنب الامر وخروج الكل المعدومة وهذا اذاجا  
عن تعريفها لا يضر لانه لم يلزم خروجها عن مطلق النوع والجنس الخارجين  
من التقييم فلا يكون ذكر الكل مستند كذا لذكر المفول على واحد اذ ابحاثوا  
ولا الخروج عن الفن نظر الى التخصيص كما قال الله ولما بالنظر الى  
جعل للمفول بحسب الخصوصية من اقسام النوع فمعرفة لا يخرج عن انما  
فان قلت من اين يعلم ان المصنف النوع الموجود بالتميز فليذكر المفول  
في جواب ما هو في التعريف وذلك لان المصنف بما هو ان كان النوع والجنس  
فلا بد ان يذكر في السؤال المفرد كان يقال ما زيد ما الات وما الفرس  
والكل الغير الموجود الاصيل ليس له فرد ويمكن ذكره في السؤال فلا يمكن السؤال  
عنه بما هو على وجه يكون المصنف في الجواب النوع والجنس ثم ويمكن ان يقال انما بما هو  
كان يقال ما العفقاء في يكون المصنف في الجواب لحد النوع والجنس والاضابط ان  
المذكور في السؤال بما هو ان كان الفرد او الافراد المتفقة الحقيقة كان يقال  
ما زيد ما زيد وعرو يكون المصنف في الجواب لا يتم الا بما هو النوع كالان

كالانواع وان كان المذكور فيه الافراد المتفقة الحقيقة كان يقال ما الانواع وان كان  
لكنه المصنف والجنس ويتم الجواب الا بذكر ما هو والجنس كالحيوان وان كان المذكور  
في السؤال الكل المفرد فان كان من الموهبة الاصيل مع العلم بالوجود كان المصنف  
المذكور في وان كان من المعدوم كان يقال ما العفقاء او الموهبة مع عدم علم  
السؤال بالوجود كان المصنف لحد الاسمي وما بين مفهوم الكم بالتفصيل فيجاب  
في هذا الموهبة بما يفيد التفصيل واذا لاحظت الحكيم المعدومة المقابل  
للموهبة الا على وقتك عن مالك هل فقد على ان يقال بما هو على وجه يكون المفول  
في جوابك النوع الحقيقي والجنس وحدك على تبيين من العجز فاذا ذكره قدس سره  
من ان ما هو سؤال عن الماهية وهو اعم من ان يكون موهبة ففان اراد ان يمكن  
ان يقال عن الماهية المعدومة بما هو على وجه يكون المصنف في الجواب لحد الاسمي  
لكن لا يجدي نفعا في هذا المقام وان اراد ان يمكن ان يقال عنها بما هو على وجه  
يكون المصنف في الجواب النوع والجنس ممنوع وما ذكره قدس سره من انه كيف يجوز  
التفصيل بالنوع الثاني مع وجود الاختصار الكل في الفن قد عرفت جوابه سابق  
كلامنا ان في انما ثانيا فلا بد من المفول في جواب ما هو لحد فانه ان اراد المفول  
في جواب ما هو بحسب الخصوصية يكون حدا بالقياس الى المحدود عندهم فلم يمكن  
لم يجعل المصنف النوع من المفول من اقسام النوع وان اراد ان يخرج في المصنف  
ممنوع وسهل الان كل كلام من شرح الاشارات للعلامة المحقق لذلك على  
اصطلاح الفهم موافقة المعنى في هذا المصنف وكفاك كلامه شاهدا على صدق  
دعوانا وهذا ما هو الموهبة وقال المحقق السؤال عنه بما هو اما ان يكون شيئا واحدا  
او شيئا كثيرا والاول اما ان يكون كليا او جزئيا والثاني اما ان يكون كليا او غير كليا  
لحقايق ويمكن متفقة الحقايق وهذا اربعة اقسام في الجواب عنها ثلثة اقسام لان



لان الجواب عن العنفيين متماثل واحد وذلك لان السؤال عنه ان كان شيئا واحدا  
وان كان كلياً فيحتاج بالحدود ولا يحتاج بذلك اذا تشارك في غيره في السؤال في جواب  
في حال الحقيقة المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة للحقايق فيجيب تمام  
الشركة بينهما ولا يجيب بذلك اذا الخلف السؤال بحد منها فهو جواب في حال  
الشركة المطلقة وان كان شيئاً واحداً في جواب او اشياء كثيرة متفقة الحقيقة  
كان الجواب في الحالين نفس واحدة ذلك الشيء وتلك الاشياء فهو جواب الشركة  
والخصومة معاً هذا كلهم الشاهد على صدق مرادنا **قوله** يعني قوله ويرتجى  
واما تفسير تمام الشركة بما ذكره او لا فالأبد منه قطعاً محل قدس سره وفيه هذا  
على الاشارة الى قوله وربما يقال الخ الا لا نقبر تمام الشركة بما ذكره او لا مع قوله  
ربما يقال الخ لانه محل البين على بين ما يجيبه البرهان والواقع في البين على ما يجب  
التفريق به وتفسير تمام الشركة بما ذكره او لا فالأبد منه قطعاً محل قدس سره وربما  
يقال الخ ولا يبعد ان يحمل البين على بين دعوى الخصم والبرهان عليه بدليل وجوبه اليها  
بعد قوله فلتزعم الى ما كنا فيه الخ فيمكن هذا الى قطع هذا اشارة الى تمام الشركة  
بما ذكره او لا والمفهوم هذا المذكور من تفويض وما يتوجه على الثاني كلام وقع بين  
ما كنا فيه من دعوى خصم جزء الابهة في الجبس والفضل واشياء منها النوع لاحتياج  
اليه فلتزعم الى ما كنا فيه من الدعوى والبيان في بيان بها ان هذا المذكور في  
تفسير تمام الشركة استدما يقال وفي نسخة استد على صيغة فعل التفضيل الى العباد  
اشارة الى ان ما ورد من النقص بالاجناس البسيطة فانما يتوجه على ما يفهم من ظاهر  
العبارة لا على ما يمكن ان يفهم منها فيمكن حمل تلك العبارة على ما قصد به عبارة  
لكن عبارة فيما قصد اظهر من تلك العبارة فلماذا قال اسد ولم يقل اسد بشارته الى  
ان لها نوع سدا ولا كما ذكره على هو الحق وان كان خافراً في قوله قال لانه فلفظ الكل

١١٢  
المر مستند الى قول قدس سره ما فيه والقول بان المقول على كثيرين حيث للجنة  
بني على ما ذكره ان المراد بالمقول هو المقول بالصلاحية ومحجب عن العقل ام من ان  
يكون بالفعل محجب بفكر الامر لا واما على اراد المراد من المقول بالفعل ومحجب بفكر الامر  
للامر فلا يصح هذا القول لان المقول على كثيرين بالفعل ومحجب بفكر الامر لا يصدق  
على الانواع المحصورة في الاشخاص والجنس محجب يصدق على كل نوع من انواعها كما ان  
المقول يخرج الجزئ عن المقول بقيد على كثيرين على استدراك لفظ الكل والافعال  
المقول لا يتناول الجزئ ومع هذا ففيه نوع اشكال لانه الجزئ مع استدراك لفظ  
الكل غير داخل في التعريف حتى يخرج عنه بقيد على كثيرين اللهم الا ان يراد ان الجزئ  
يخرج بهذا القيد عن التعريف اذ لم يكن لفظ الكل فيه لاسيما هذا التعريف وههنا  
اشكال مشهور وهو ان ما كان جنساً للجنس يكون فراداً من افراد اسطقس الجنس  
الذي هو واحد من الجنس لا محالة ويكون احض من مطلقاً وهذا يناقض كونه جنساً للجنس  
لان جنسها يجب ان يكون اعم مطلقاً من كل واحد من الجنس فيكون اعم مطلقاً من  
الجنس والاحض من الشيء مطلقاً لا يمكن ان يكون اعم من مطلقاً او باعتبار وصفه  
لخص مطلقاً فان يقع الاشكال وبهذا الجواب يندفع الاشكال المذكور على الكل وهو كونه  
فرد النفس لان هذا يقتضي ان يكون الكل اعم من نفسه مطلقاً واحض من مطلقاً وتفصيل  
الجواب انما لا يمنع نفس بقوله من وقوع الشركة مفهومة من ان كان فرفاً مشتركاً  
بين كثيرين يجوز ادراكه كما انه غير منسب في مفهومها الكلية فهو مع هذا العارض فرد  
منه دون ولا اشكال في كونه الشيء منع وصفه احض من بدونه كان الا ان  
مع وصفه الكتاب احض من بدونه ونفس عليه من الجنس فان مع وصفه احض من جنس  
بدونه والكلام على قوله وهو باب ملهوا الكلية البانية في هذا التعريف كالكل  
عليه في تعريف النوع كون الجزئ مقول على واحد على واحد هو جزئ حقيقي  
انما هو محجب بالظواهر بحسب الحقيقة وعلى هذا ينبغي ان يحمل كونه والحق الجزئ



على الكلي يمكن كان يقال المشار اليه الترتيب زيدا لما نفع من الحمل الذي يحل  
 الغابر في الوجود الذهني والاتحاد في الوجود الخارج وما ذكره قدس سره وما فوك  
 هذان بدلا من غير من الثاويل كل واحد من كين وجوب الثاويل في جانب الحمل  
 هم وكذا قوله فالحمل على غيره لا يكون الا كليا الا ان يختص المراد بالجنس الحقيقي ولو  
 قوله فالجنس لا يكون معقولا ومحمولا على شئ اصلا على معنى انه لا يكون محمولا بالطبع  
 والمفوض موصوفا بالطبع واعتبر هذا القيد في الجميع مع الكلام بالتمام لكنه  
 خلافا لما يفهم من ظاهر مقالة القوم قد ثبتوا الكليات اي موصوفا  
 كالانسان والحيوان وغيرهما والمراد به انهم اوردوها في كلياتهم ثم الحيوان  
 انه تفسير لقوله رتبوا يعني وضعوا الانسان في مقام السجدة عن النوع يمكن  
 لهم تمثيله النوع به وصفوا الحيوان <sup>فانهم اوردوا</sup> فيها لانها لا يمكن  
 عن الجنس ثانيا فاوردها الحيوان في مقام السجدة عن الجنس يمكن  
 لهم التمثيل وهكذا ولو عكسوا الايراد لما يتسلسل في النوع التمثيل  
 في شئ من المقاييس ولم يرد انهم جعلوا الانسان احف من الحيوان اذ  
 وهكذا كما يتوهم الجلي حتى يرد عليه رحمه الله ما اوردته هذه النظم من ان الترتيب  
 بين هذين الامرين ليس بوضع القوم بل الحال الطباع هذه الامور وهذا يمكن  
 ان يحمل قوله رتبوا الكليات على انهم اوردوا الكليات المرتبة في كلياتهم فيجعل الترتيب  
 وضع الكليات لا يرد لكن الاول اوفق بما فسره الله به الترتيب الصريح قوله  
 وصفوا الانسان والثاني بما ذكره قدس سره في شرح هذا الكلام حيث قال  
 وفي ترتيب الانواع والايناس من كليات مخصوصة مرتبة ولما توقف عروفي  
 القريب والبعد للجنس على تقدمه بل على ترتيبه بين اولاد الجنس لما هيته  
 ولحده جازان يتقدم مرتبة وشار بالحوار الى ذلك التعدد وغير لازم للجنس  
 والا فالحوار غير كاف لمرور في القرب والبعد الا ان يكتفي في عروفيهما لحوارهما فيهما  
 عروفيهما

عروفيهما فاذا لم يكن للماهية الاحسن ولحد لم يكن والجنس قريبا ولا بعيدا والمراد بقوله  
 عن جميع مشار كانها عن كل واحدة منها لا عن المجموع من حيث المجموع والا فالبعد ايضا  
 كذلك لان الحقول في جواب ما الان والنباتان وفي جواب ما الان والنباتان والحيوان  
 هو الجنس الثاني فالجواب بعيد قد ذكر الكل في كان الجميع **اولى قال** اما لزوم احراز  
 فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك اذ اى ما يحتاج الى بيان اللزوم لان اللزوم ههنا  
 احضر من اللزوم نظرا الى مفهوم اللزوم وان كان مساويا بالنظر الى وجوده ولو  
 بقيد الامر الثاني بالتساوي وقال لان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون  
 مشترك اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك كان لزوما لا من بيننا لا من ج  
 الى ان التقييد بما لا بد منه لان كونه فضلا مميذا باعتبار مساواة تمام المشترك  
 من تمام المشترك كان بين الماهية وتقع من الانواع او حاله متحصرة في العلوم  
 والمساواة بالنسبة الى تمام المشترك لعدم امكان الحقيقة والمباينة كايه والتميز  
 للكن باعتبار العين فحين ان يكون باعتبار المساواة والمراد بالنسبة المتفرقة  
 هناك والنباتان النسب باعتبار الوجود لا المفهوم اذ يمكن التميز المعين  
 في الفضل الثاني المساواة بحسب الوجود الا ان الناطق فضل الان كما يميز في جميع  
 ما عدله مع كونه اعم من حجب المفهوم واذا عرفت هذا عرفت ان دفاع ما يمكن  
 ان يورد على قوله لوجوده ان يكون الا حفر من المنع المستد بان يكون ان يكون الحفر  
 ولا يوجد الا في وجود الحيوان لمحضال العام في الخاص وكذا عرفت ان دفاع المنع  
 الذي يورد على قوله لو كان اعم من تمام المشترك كان موجودا في نوع بدون تمام  
 تمام المشترك محققا بغير العموم وكان قدس سره واعتبر العموم ويحصره باعتبار  
 المفهوم وقال كان قوله في عدم وجود الكل بدون الجزء والحيوان ان يوجد تمام  
 المشترك الذي هو لكل بدون الجزء الذي لا حفر من مطلقا او غيره في قوله قدس سره  
 لزوم وجود الكل على لزوم جواز وجوده وما نقله قدس سره من قوله في عدم تحقيق  
 معنى العموم لا يتوقف على ان لا يكون تمام المشترك موجودا في النوع الاخر مبنى ايضا



على اعتبار العموم والمخصوص بحسب المفهوم اذ مع اعتبارها بحسب الوجود لا محالة  
لهذا الكلام والمبادى من ذكر الاحتمال والاعم على وجه الاطلاق هو التقييد بالاطلاق  
لشيوخ الاستعمال فيما بينهم هكذا الا انه قد ستره حمل لفظين على خلاف  
ما يتبادر من عدم التقييد ليتناول المطلق ومن وجه استغناء جميع الاقسام  
اذ يتوجه على التيقن ما اثبات المراد اعني المساواة وانظر على هذا القدر في كتاب  
خلاف المبادى اكتفاء بقدر الضرورة وتحرز عن التكرار في البقن  
فما ذكر في بعض المواضع من انه لا يبعد ان يندرج في كل منهما بان يندرج في الاول  
باعتبار المخصوص وفي الثاني باعتبار العموم بعيد عن الصواب واما تمام المشترك  
على ان لا يكون الشيء في ذلك المقدر عليه ان اراد ان يصدق تمام المشترك ما في  
على تمام المشترك بمجرد ان الوجود او موجودا يوجد على الصلح كما كيف وضع  
الصلح الاتحاد في الوجود الاصيل والماهية المجردة او الوجود لا بالوجود بالاصل  
كيف يكون متحد مع شئ اخر في الوجود الاصيل وان اراد ان صادق عليه موجودا  
بالوجود الاصيل فليس يمكن ان لا يقدم صدق تمام مشترك عليه باعتبار وجوده  
الاصيل لحوار صدق المقتضى فالصادق تمام المشترك مطلقا والفرد  
تمام المشترك مفيد بالوجود الاصيل والثالث اما ان لا يكون مشترك اصل  
لا يقال ان اراد بان لا يكون مشترك اصل الا بان يكون ذاتيا لها ونوع ما في النوع  
ولا بان يكون ذاتيا لها او عرضيا لنوع اخر فالنوع ليس يمكن ان لا يكون  
تعضا من تمام المشترك بينهما لحوار ان يكون ذاتيا لاهية وعرضيا لنوع  
اخر او ذاتيا لغير محمول وان اراد ان لا يكون مشترك اصل الا بان يكون ذاتيا لها فالنوع  
ممنوع لانه اذا كان عرضيا لنوع اخر لا يكون الامتياز اصل مع استغناء هذا  
النوع من الاخر اذ لا نقول المراد هو الثاني والمقصود هو التميز نظر الى ذاتها  
وهو حاصل قول بان يكون بازاء للماهية كالانسان مثلا فوعلى متباينان  
كالشجر والشجر متباينان للماهية لاحابة الى هذا مع قول بازاء للماهية بشار

ينكر ان الماهية كل منهما اي من النوعين المتباينين في تمام المشترك بين الماهية  
وذلك النوع كالجوان المشترك بين الانسان والفرس والجسم النامي المنتصب  
انما هو بالمشترك بين الانسان والشجر ولا يوجد ذلك في تمام المشترك المذكور كما  
كالجوان فغنى في النوع الا هو كالشجر والجسم النامي المنتصب انما هو في الفرس  
مثلا ويكون الجزء الذي هو مشترك في تمام المشترك كالنامي في هذا المقار موجود في كل  
من النوعين الذين هما الشجر والفرس واعم من كل نامي المشترك الذين هما الحيوان و  
الجسم النامي المنتصب انما هو لوجوده في الفرس بدون منتصب انما هو في الشجر  
بدون الحيوان فليس وانما انما الى المساوات قوله لم يثبت شيئا فيكون نفي  
الدليل المذكور على وجهين احدهما ما ذكره او لا وجه على انما لا يلزم من خفي  
اخر في نوع اخر حتى يلزم خفي تمام مشترك في النوعين المذكورين وهو دفع لا يتوجه  
على ولا يتوجه على انما لا يلزم خفي في النوع الثالث حتى يلزم تمام مشترك في النوعين  
ولا يمكن نفي وجوده انما يندفع عن هذا بقابل الدليل من اثبات ان لا يكونان  
لماهية واحدة حيث لا يكون احداهما جارية للاخر ولم يثبت عنهما اي لم يجز انما في  
لهذا الدليل فليس هذا الدليل انما في نفسه فلا بد من تركه والتمسك بالدليل اوضح في نفسه  
او من انما هو وانما يكون هو وانما في قوله قدس سره فلا بد من ترك هذا الدليل  
المراد من العيوب التي في اندرج في الاستحسان وبهذا سقط ما ذكره بعض الخلفاء  
ان دفع هذا الاحتراض ان يوقف على ثبوت نعمنا او لا نعمنا ولا في رة اليه نعمنا فلا  
فلا حاجة الى ترك هذا الدليل لحوار تمامه بالاثبات في ثبوت في نفسه هذا وانت خبير  
لا اثبات عنهما ولا اثبات رة مع ان في بعض مقدمات هذا الدليل خفاء وفي الاثبات  
المذكورة نوع صعوبة في الاثبات لا بد دفع الزد والحقا وقالوا في تركه والذهاب  
الى دليل اخر فليس فيه ولا صعوبة كما في الدليل الذي ذكره قدس سره قوله وهذا الجوان  
الذي لا يمكن ان يكون له اي الجزء مشترك بين الماهية وتبين جميع ما عندنا من الدليل  
اي الماهية التي هي من غير هذا الجزء وانما ترك هذا القيد لظهور ان لا مفعول مشترك

سبح من رزق من حفظ مع فرق في العلم من وجهه الى

او



الجزء بين الماهية ونقطة ونزول الماهية الى الماهية النوعية غير متناهية  
**سبيل الاجزاء** وهذا التقدير يظهر ان دفاع ما قبل بطلان الماهية لا يمنع الاشتراك  
لجوانب في جزئياتها المشتركة نفس الماهية البسيطة وما يتبعها من ان يكون  
الجزء عرضا عما ما يمتد الى الماهية البسيطة فبما قد سبق في ان المقصود هو التمهيد  
نظرا الى اننا قد قلنا فان قلت فليس هذا بجزء الماهية في الفصل وحده هذا فنقول  
ان هذا الجزء فصل في نفسه ان يسميكم هذا لا يمنع مجيء مقتضاها في الجنب مع  
تختلف المدلول عنه لانه لو لم يتخلف المدلول عنه لا يمنع من الماهية في الفصل وحده  
وليس كذلك محصل الجواب ان الدليل ليس بجاري في الجنب لان كون الجزء بحيث  
لا يكون فيهما تمام المشترك معتبرا في الدليل بقدرية المقابلة وهذا السؤال والجواب  
على الوجه الذي قدناه معاير ان لما على الوجه الذي سببا بعيد هذا في تعريف الفصل  
وستظهر بالقرينة انشاء الله تعالى في العبارة وذلك لان قولنا ينتمي  
رجعا الى تمام المشترك وهو لا ينتمي الى بعض بل الى تمام المشترك لان السلسلة  
لا تنتهي الى ما خارج عنها وانما قال الظل لان الظل المراد ببعض تمام المشترك بفرده  
وحسبنا خارجا عن السلسلة غير صالح لان يكون نهاية لها وان جاز ان يكون  
المراد به فرد من تمام المشترك وحسبنا يكون خلا في السلسلة ويكون الضمير في قوله رجعا  
الى بعض تمام المشترك سابقا بغير جزئية الى هذا البعض بغير الفرق في النسب والى هذا  
اي الى اننا انما نعني بالفصل بغير الماهية الماهية في الجملة لا المميز عن جميع اعتبار الماهية  
فقط والى ان الجزء فصل على كل تقدير اشار بقوله ولاشارة تمام محصل بقوله وكيف كان  
فهو غير لازم دل على انه لم يجب التميز عن الجميع كما في الجزء المشترك فالماهية ان كان  
لها حيث كان فصلها اي فصلها المقسم بحيثها الاطلاق لا ينتقض بعض الجنب  
العالي ان كان لها فصل وحدها النسب تركها في الدليل وعدم ملاحظة شيء منها  
بالفصل ووجوب ملاحظة ما استلزم بعضها ههنا كلاحظه لاختصاص جزء تمام المشترك  
بالمستلزم المساوي له او خفية من كلاحظه مشترك بين تمام المشترك ونوع اخر للتقدم

استلزم لعموم وعموم النوع الاخر او مباينة لتمام المشترك لا ينافيه تأمل  
وقد يناقش في اي حين اذا كان الكلام في الاجزاء المفردة في ان كيف بعد الجسم اتى  
من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا وفيما ان هذه مع كونها منافسة في المثال وهو ليست  
من رابا المحصلين مدقوعة بان تمثيل هذا ليس باعتبار مقابله الى هذا اللفظ الدال  
عليه بتفصيل بل باعتبار مقابله الى اللفظ المفرد الدال عليه جمالا كلفظ الجسم والمثال  
ان المثال فرد من الجسم اعني ما يمكن تايها باعتبار اد مستفاد من لفظ الجسم وذكر  
الناس في المثال لتعين الفرد الممثل به لانه ما خذ مع الجسم والمثال ما يفهمه من مجموع  
لفظ الجسم والناس بالتفصيل **و** اذا قيل اي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب بلقائه  
اه لان المط هو المميز الذاتي ولخاصة ليست كذلك وصح الجواب بالفضل المذكور في  
كل ههنا ذاتا تميزا في الجملة وينبغي ان يعلم ان المط ما يميز الماهية عن بعض ما  
يشتركها فيما اضيف اليها فاذا قيل اي جوهر في لانه فالط ذاتي لماهية عمل  
يشتركها في الجوهر وكل واحد من تلك الفضل كذلك وصح الجواب بكل منهما وانما لا يصح  
الجواب في اي جسم هو ذات يقابل لا بطلان وان كان ذاتا لانه لا يميز الماهية عن شيء  
ما يشتركها في الجسم لان كل جسم قابل لا يعاد وكذا النامي في اي جسم نام ولذا  
الحسنا في اي جسم **ال** فان قلت السائل باي شيء هو ان طلب تميز الشارح اهدنا  
ايراد على قول الجنب يخرج عن التفسير المذكور بقوله في جوابي شيء هو وحاصلنا  
اننا ان الجنب لا يصلح في جوابي شيء هو لما لا يصلح لو كان المط بغير تميز عن جميع ما عداه  
وهو هو والافرقان لا يمكن الفصل بعيد فضلا بل المط بغير تميز في الجملة والجنب كذلك  
فيجب ان يكون صالحا للجواب ويكن دخلا في الحد والجواب المذكور ثبات المقدمة المتنوعة  
وحاصلها ان المط باي هو المميز في الجملة لكن لا مجرد بل هو مع ان لا يمكن تمام المشترك  
بين الماهية ونوع اخر فلو لم يصلح الجنب الجواب هذا هو الجواب والكلام الصادق وبما ذكر  
في بعض المواضع وان الجنب كقول الامام الرازي دون الاختصاص بغير من حيث الاختصاص  
دون الاشتراك فلا يصلح الجنب حيث هو **ج** الجواب هو جيب الجواب فالصواب في جواب

من حيث الاشتراك  
من حيث الاختصاص  
من حيث الجواب  
من حيث الجنب  
من حيث الجواب  
من حيث الجنب  
من حيث الجواب  
من حيث الجنب



السؤال ان يقال اننا نختار الشق الثاني من الترتيد ويمنع دخول الجنس في الحد  
بان الجنس من حيث هو جنس لا يميز اصلا هذا كله ووهي بالمجا فظة عليه وفيه  
نقل لانه مع خروجه عن قانون التوجيه لانه المنع من قبيل المثل يستلزم ان يكون  
الجنس من حيث اختصاصه فضلا فيكون الحيوان من حيث اختصاصه بالان فضلا  
وهذا مما يذهب به احد خلق ما ذكره الله في الجواب فاحفظه <sup>عليه</sup> ولا الفصل الاخير  
فصله الاخير اذ كان الفصل الاخير اخف من الماهية فيبقى من اعتبار القامه  
مع الجنس القريب كرا في شيء من اجزاء الماهية فاذا ترك الفصل الاخير لا يكون الترتيب  
مستويا بل ان لو كان احدهما جنسا والاخر فضلا فانه كان الجزء الذي هو الجنس  
داخل في الجنس القريب الذي هم اليه الفصل الاخير اوله لانه التكرار فلا يكون الفصل الاخير  
فضلا والا كان مساويا مع القريب او مع احد اجزائه فيلزم ان يكون الماهية واحدة  
حينئذ في مرتبة واحدة واذا غير ممكن فعلى هذا ينبغي ان يقال ان الفصل الاخير  
فضلا لخر او يكون الماهية واحدة جنسا في مرتبة واحدة وكان قد سري انما لم يذكر  
الشيء الاخير للمشارة الى ظهور الخلل في ان <sup>او</sup> يريد عليه ان النفس اليه مقصور في  
تلك الفصول ايضا اعلم ان اذا اعتبر القريب والبعد في الفصول المميز في الوجود باعتبار  
مقاييسها بعضها الى بعض كما اعتبر في الفصول المميز في الجنس بهذا الحق انه لا يفور  
لان القريب والبعد بهذا الاعتبار لا يتصور الا عند ترتيب الفصول والترتيب  
في الفصول المميز في الوجود لا يتصور وان اعتبر القريب والبعد فيها باعتبار نظرها  
للماهية فهو متصور لان الجنس القريب اذا تركيب من امرين متساويين كان كل منهما  
بالنسبة الى الجنس قريبا وبالنسبة الى الماهية النوعية التي تحتها بعيد مرتبة واحدة فانه  
وقع ذلك التركيب في الجنس البعيد مرتبة كان كل منهما قريبا بالنسبة الى ذلك الجنس بعيد  
عن الماهية النوعية بمرتبتين وهكذا لكن اعتبار القريب والبعد باعتبار الاول <sup>المميز</sup>  
لازم المتساويين النفس اقربا لا امتياز بينهما على الاول ذاتي وعلى الثاني اعتباري ولا يبعد  
ان يقال مراد من قال في الفتاوى ان النفس اليه في تلك الفصول بالاول اعتبار

الذي هو الراجح لا يتصور مطلقا وهذا القدر كاف للتخصيص فاندفع عند الابرار  
المذكور الا ان سري عليه شيء اخر وهو ان الفصول الميزة في الوجود لا يجري فيها القريب  
بالاعتبار الاول اصلا والبعد ايضا اذا اعتبر بالنسبة بينهما خاصة كمن يجري فيها البعد  
اذا اعتبر بالنسبة بين فصول الماهية مطلقا سواء كانت مميزة في الوجود او في الجنس  
وهذا القدر كاف لتقسيم المطلق والتفصيل هناك ان من قال في الفتاوى ان اراد  
ان لولم يختص التقسيم في الفصل المميز في الجنس واعتبر المقسم مطلقا لكان  
المقسم حاصرا لان الفصل المميز في الوجود خارج فمع دخوله في المقسم فيبقى عليه المنع  
المخرج لانه وان لم يكن قريبا مطلقا ولا بعيدا باعتبار الاول ان بعيدا باعتبار اخر  
غير موجود وان اراد ان لولم يختص وجعل المقسم مطلقا الفصل لانه نفسا تلك الفصول  
الميزة في الوجود اليهما مع انها ليست مقسمة اليهما باعتبار الراجح فيرد عليه منع الرد  
وان اراد ان لولم يختص بل اورد التقسيم على كل من القسمين لما صح لانه لا يتصور انفسا  
تلك الفصول اليهما فليس يمكن تجديده بقما لانه قد تم نظاما ادعى التخصيص بهذا المعنى  
يلزم يذهب اليه <sup>العلم</sup> <sup>في</sup> قالوا الى الافتقار على ما ذكره رحمه الله اولوية الافتقار عليه لم  
والفرع المستفاد من كلمة الفاء على ما سبق من الابرار مدفع بما عرفه ومحال ما ذكره رحمه الله  
على ما حمل عليه قد سري ان الافتقار على تقسيم الفصل المميز في الجنس اليها زيادة الغنى  
لا عدم جريان القسمة اليها في القسم الاخر وعلى ما ذكرنا ان انفا ان التخصيص لا فائدة  
زيادة الغنى لان شيئا من القسمين لا يجري فيه قوة ولما التفرقا فالاولى بل يتناولها  
لكل لانهما لهما الماهية المتناهية لكل وتنتجها فالاولى ايضا ما على وجه يمكن لهما على كل  
افرادها واضحا ولا محال لهما بعضهما على الكلية وفي هذا الكلام اعتذار غير عدم  
رعاية تلك الاعتناء في التعريف حيث لم يحنس تعريف بالفصل المميز في الجنس ولم يقل في جواب  
اي شيء هو في جوهر من جنس كما قال الشيخ الرئيس في الشفاء وكان قد سري ان اراد بهذا  
الكلام ايضا التنبية على عدم التناقض المتصور في بين هذا الكلام المستخرج عن اعتبار زيادة  
الاعتناء والكلام السابق في تحصيل التعريف بانواع الخارجه المستعمل على عدم اعتبار  
زيادة الاعتناء لعدم قواعد التعريف ووجه عدم التناقض في هذا الكلام في التقسيم وذلك



في تعريف لا يقال اعتناء بزيادة الاعتناء في التقييم يستلزم اعتبار في التعريف المستفادة  
لانا نقول الكلام في اعتبارها قصد الاعتناء **بشيء** يعني الاستدلال به هذا الكلام اشارة الى انه  
يجوز ان يكون اضافة المطالع الى الازكيا من قبيل الاضافة الى الفاعل فيكون الازكيا  
طارحين والمطروح فيما بينهم هو الاستدلال المذكور وافكارهم وح الاستدلال المذكور  
هو المطروح عليه وعلى هذا يكون هذا الكلام كناية عن دقة هذا الاستدلال المستترة  
لزيادة اعتناء الازكيا به عادة المستلفة لانها تهم الاستدلال المذكور فيما بينهم وطرح  
افكارهم عليه عبارة فهو من قبيل ذكر الازكيا واردة المرفوع ويجوز ان يكون من قبيل  
الاضافة الى المفعول فيكون الازكيا مطروحين موحقين في الغلط في الاستدلال وخطا  
يكون هذا الكلام كناية عن وقوع الغلط من الازكيا في هذا الاستدلال **واما** الجزء  
المحول فلولا انها الجزء ذهنية لا تملك بينهما في الوجود الخارجي للمظاهر مراد الاستدلال  
بوجوب الاحتياج اعم من وجوب الاحتياج في الذهن وفي الخارج ومع فالاستدلال المذكور  
اعني قوله قدس سره لا انها الجزء ذهنية لانها ينبغي ان يكون الوجود الخارجي مطلقا لا يستلزم المنع  
المذكور لانه اعم منه مطلقا والسند يجب ان يكون احق ومساويا بالمنع ثم يصح استدلال المنع بوجوب  
الاحتياج في الخارجي لكن المدعى **قال** لو كان جبري العالي كالجوهر مثل من امرين  
متساويين فاحدهما ان كان عمرها الى امر صادق عليه العرفين يقوم الجوهر بالمرز من مرزها  
وهو وظوانا لانه ثاني لما تحته بالمرز وهو محال وفيه ان كان الجزء المرز قلنا بالجزء  
الجوهر في الاستحالة المذكورة ممنوعة لان المجموع من حيث المجموع لا يحتاج في وجوده الى محال  
يقوم به والجواب عنه ان الكلام في الاجزاء المحولة ومن المحال ان يصدق الجوهر على ما صدق  
عليه المرز وبالعكس وان كان الى احدهما جوهر الى امر صادق عليه الجوهر فلما ان يكون  
الجوهر الى الجوهر الكلي داخل في الجوهر الجزئي وهو ايضا كالحرف في الرزق فكذلك الجوهر الجزئي بل الجوهر الكلي  
وتركيبه ايضا من نفسه وعينه لان كلامهما جزء للآخر وجزء للجزء جزءا مستلحا تركيب الشيء  
من نفسه وعينه بدمية او خابجة عنه فيكون عارضا بعينه الخارجي المحول العارضا المقابل  
للذ

المقابل للجوهر كيف والمفروض ان لا يكون شئ من الامرين المتساويين عرضا مقابلا للجوهر  
يعلم ذلك من التعديدا الكلام على اختيار الشئ الثاني لكن الاستدلال باطله على المقابل للجوهر بسبب  
الاشتراك اللفظي والذهولي عن قريب التعديدا وظن العارضا بعينه الخارجي المحول متساويا  
للعارضا المقابل للجوهر في الحكم المذكور وعلى الاخير حمل قدس سره كلام المستدل فاعترض  
عليه بالمنع وهذا يمكن الكلام على هذا الدليل باليقين الاجمالي ايضا بان يقال هذا الدليل  
يجمع مقدما ليس بصحيح لان جاري في الجوهر المركب من الجبس والفضل كالان مع تختلف  
للدول عنه ووجه الجريان وكذا تختلف المدلول **قال** واللازم وما لا يراه الوجود والوجود  
الخارجي محققا او مقدرا فقط فانه لا يراه لوجوده وتخصه والوارد الوجود الخارجي الخاص  
لماهية فلا يتوجه ان يقال لو قال السوال انما الوجود كان كل ان موهبا اسود وليس  
كذلك والوجود الذهني بقضائكم الكلية لمفهوم الان مثلا فانه لا يراه لوجود الذهني ولما  
لانه الماهية وهو يتبع انك كمن الماهية في شئ من الوجودين وفي شئ من افراد الذهنية  
والخارجية كالزوجية للارضية فانه مني تحقق ماهية الارضية سواء تحققت في الذهن او  
في الخارج اعتنع انك كمن الزوجية **قال** لا يقال هذا تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره اي غير  
المباين للمقسم ايضا فان التقسيم كالدس وحيد وبناء الشبهة على ان يكون المقسم للزم للماهية  
من حيث هو وحاصل الجواب ان المقسم ليس له رتبة الماهية من حيث هي الماهية من حيث هي  
بالاخر ما يطلق عليه الماهية وهو المراد الماهية في الجملة وما يطلق عليه الماهية اعم من الماهية  
من حيث هي والماهية من حيث الوجود فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره للمباين له  
**قال** ان كان متعلقا بالماهية على ما توهم يمكن له معنى اصلا الا ان يقال انه او اختار  
انه متعلقا بالماهية ولا وهو وما ذكر جهة الجوهر من انه لم يكن له معنى اصلا لان يقال  
انه ممنوع ان معناه ما يطلق عليه الماهية كما سمعت اتفاقا لا يمكن ان يقال ما يطلق عليه  
الماهية هي الماهية من حيث هي لا تارة منها فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وكان  
في قوله فالاول دون فالصحيح اشارة الى الجواب ووجه الاولوية ان هذا الذي قدس سره  
من التميز اقرب مما ذكرناه **قال** في الخارجي محققا او مقدرا متخصيص الوجود في لانه



بالوجود الخارجي محل باجد الحصرين اما حصر ما يتبع انفكاك عن الماهية للوجود في  
لازم الماهية ولازم الوجود وذلك لم يتحقق الوجود بالموجود في الخارج ولما حصر كل  
الخارجي في الماهية اللازم والمفارق وذلك لما خصصت الموجود في الخارج بان اللزوم  
الذهني كالكلية والجزئية وغيرها كليتها خارجية عن ماهية افرادها كالان و زيد  
وعمر وغيرهما متمتعة الانفكاك عن وجودها في الذهني مع ان شئ منها ليست  
لازمة بالمعنى المذكور ولا بمفارقة فكانا انما اوقع قدس في ذلك التمثيل لان الوجود  
بالسواد الحسني وهو لا زما للوجود الخارجي فقط وللوجود الذهني فقط ولا زما لهما  
ما يلزم لانها للوجودين معا فان يقال الرداه يعني ان تقود التبعين مما لا بد منه في حصول  
الخبر فهو اما مقدد في نظم الكلام والتقديران تصور الطرفين والنية مجموعها  
كاذبة او ليس بمقدد لكن معنى الكلام ان تصور الطرفين كاذب في تصور النية كاذبة  
في حصول الخبر والمحال ان تصور التوحيدين كاذب في الخبر لانه كاذب فيما يمكن في الخبر فمن اراد  
حصر لازم الماهية في اليقين وغيره لافان ان يقول لم يرد الحصر بكفاية تصور الطرفين في الخبر  
عدم احتياج الخبر الى شئ غيرهما بل لا بد منها عدم احتياجها الى الوسطة بالتفسير المذكور وتجرد لغة  
الكفاية وان كان مظاهرا في الاول لكنه مع قرينة ما يقابلها واضح في الثاني ولما هذا ذهب  
المستاد ووجه الله رده في شرح الرسالة وعلى هذا الاجابة الى شئ من التكليفات الذين  
اشار اليها قدس سره من قبيل هذا الكلام بقوله فاما ان يقال اه او يقول لم يرد الماهية  
المعبر في القسمين نفيها وانما فاسم التوهم بل معناه اللغوي الذي هو اعم وكما  
قدس سره يحتمل هذا بالتأويل تأمل فان لزوم شئ الشئ فاما ان يكون موجب  
الوجود الخارجي هذه القسم ليست حاصرة ولا الاقسام متباينة اما او لا  
فلان لزوم التوهم اللوازم الذهنية التي وجودها فيها الاصلية تابعة لوجود ملزوماتها  
في الذهني فقط كالكلية والجزئية والفصلية والتوحيدية وغيرها خارج عن الاقسام  
الثلاثة اما عن الاول والثالث فلان وجود ملزوماتها في الخارج ينفك عن وجودها  
فيه وتا عن الثاني فلان ادراك الملزوم فيها ينفك عن ادراك اللازم وهو ظاهر

وهو ظاهرا اما الثاني فلان اللازم بالزوم الخارجي ولازم الماهية ايضا يجوز ان يكون لا زما  
ذهنيا بالمعنى المذكور والقسم الحاصرة للباينة لا فساد ان يقال لزوم شئ الشئ اما ان  
موجب الوجود الخارجي فقط على معنى ان يكون وجود الشئ الثاني في الخارج متمتعا ولا يدون  
الاول ولما يجب العبود الذهني فقط على معنى ان يتبع حصول الشئ الثاني منفكا عن حصول  
الشئ الاول فينبقى لا يهود ولا يجب التوحيدين معا وكل واحد من الاقسام الثلاثة اما  
ما يتبع ادراك الثاني يدرك ادراك الاول وهو لزوم الذهني المعبر في الدلالة الالتزامية  
ولما ان لا يتبع وهو اللازم الخارجي فاللزوم الخارجي بهذا المعنى مقابل للزوم الذهني المعبر  
في الدلالة الالتزامية لا بالمعنى الذي قدس سره ولما المقابل له هو اللزوم الذهني بالمعنى الذي  
ذكرته تذكروا فان قلت لان الماهية من حيث هو اعم من هذا الاستثناء حمل اللزوم  
الذهني المعبر في ان الماهية ليس بهذا المعنى بل بمعنى استلزام انفكاك وجود الملزوم في الذهني  
عن الوجود الاصيل لللازم فيه وهذا اعم من الاول والمعبر في الثاني هو كونه كائنا في تصور  
اللازم وبهذا المقدار لم يتبين كون الاحكام اقول عيان التعريف في نفسها يحتمل معنيين  
احدهما انهم المعبر عن الاعتراف المذكور واد عليه والثاني ان يحتمل الاضافة في الملزوم  
واللازم على العهد ويكونان اشارة الى اللزوم والملازمة الذي يمكن تصورهما في الخبر  
ومحصل التعريف ان هذا اللفظ يطلق على اللزوم ايضاً الذي يمكن تصور ملزومه في تصور  
وقوله والمعنى الاول اعم قرينة على ان المراد ببيان التعريف هو المعنى الثاني ووجه لا يرد عليه الاعتراف  
المذكور وعلى هذا المعنى قوله رحمه الله في بيان عموم المعنى الاول لانه متى يمكن تصور الملزوم  
في اللزوم يمكن تصور اللازم مع تصور الملزوم اه ان معنى يمكن تصور الملزوم في اللزوم  
البيان الذي سبق تعريفه في اللزوم يمكن التصور فيه والملازمة على هذا البنية لا سر فيها  
فما ذكره من عدم ثبوت التفسير الذي اشار اليه قدس سره في كلامهم غير قاض نعم الاعتراف  
عليه بان عبارة غير واضحة في مقصوده متوجه لكن الامر في ذلك سهل والعرض للمفارقة  
اه الظان المراد بالعرض للمفارقة ما يقابل العرض اللازم ووجه توجيهه ان التفسير ليس بما مر ويمكن  
ان يقال المراد بالمفارقة هو المفارقة باللفظ في مقام الحصر فاغراضه رحمه الله انما هو على هذا المثال



لا على حقيقة الحال ونظير بطي الزوال بالنسبة وانفع وبالسبب خفي او بطي الزوال بآزله  
مع بقاء المرسوم وهذا لا يزل الا مع زوال المرسوم حتى يحتاج بعضهم الى العمل السبب على الكثرة  
مع خلاف المتعارف ولقد دلت في كتابنا المروءة للشيخ المرشد كمن الملة والدين السمان  
وذكر براهين ان الحضر عليه السلام يصير شيئا با على كل مائة وعشرين سنة وهذا المدة تنكفي لصحة  
التمثيل **قال** ان بعض افراد حقيقة واحدة اي من حيث انه يختص بها فهو الخاصة وفيد  
للعينية معبر في السقوف الا انه محذوف على البيان لوضوح الامر ولما قلنا ان القيد الحثي  
معبر ان المكاني خاص للحيوان وعرض عام للوزن فهو من حيث الاختصاص خاص ومن  
حيث العموم عرض في الحقيقة عينا بآزله من الاعراض والمراد بالاختصاص هو الاختصاص بالنسبة  
الى جميع ما عداه وهو هذه الخاصة الحقيقة بالنسبة الى البعض ليكن خاصة اضافية وكذا  
المراد بالافراد مجموعها ليكن الخاصة شاملة ومع المراد بالخاصة هو الخاصة بالافراد  
ليصبح التمثيل ولما قلنا ذلك لان المعبر عند متاخرين في الرسوم لخاصة الحقيقة الشاملة  
واما عند المتقدمين الموزون في الرسوم ذكر خواص الخاصة الغير الشاملة فالمراد بالافراد  
هو الاعم من الحقيقي والاضافي والمراد بالافراد اعم من الكل والبعض فلخاصة عند المتقدمين  
ينقسم الى الحقيقي والاضافي والشاملة وغير الشاملة واما عند المتأخرين فلا يكون الحقيقة  
شاملة **ولذلك** استخرجنا من الفصول الى هذا الاعتذار من قبحه الله كما اعتذار  
من قبله في بيان فيود تفرع النوع والجنس وقد عرفنا هناك ما عليه الحال هنا على ما عرفنا  
مع ان الحاجة هي الى هذا الاعتذار ليكن ان يقال ان رادعنا بعض في قوله يخرج النوع والفصل  
فصل النوع لا مطلق الفصل المتناول الفصل للجنس بقا واكتفى عن ذكر فصل الجنس بذكر الجنس  
اذن المعلوم ان ما يخرج للجنس من هذا السقوف يخرج فصله ايضا الا ترى انه كما رادعنا بعض  
والخاصة واللاصحة قوله لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط لان فصل الجنس وخاصة يقال ان  
على حقايق مختلفة وبهذا ان دفع عنه الله ما ذكره وقد ستره اربلا عليه من ان فصول الاجزاء  
اعني الفصول السبعة يخرج بالبعد الاخر فان قلت الحق ان المراد بالحقيقة الواحدة الحقيقة التي  
اختلفت الخاصة بالقياس الى خاصية سواء كانت افرادها مختلف الحقايق للحيوان المعبر بالنسبة اليه

اليه المكاني ومنفعة الحقيقة كالانسان بالنسبة اليه الفضاكن خاصة فالحيوان وان  
كان افرادها مختلفة الا انه حقيقة واحدة فالمكاني المقول على افرادها من حيث  
مقول على افرادها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة **وقال** اعرضنا وان كان من حيث  
انه مقول على افراد الانسان والفرس مقولا على افراد حقيقة واحدة وغيرهما فهو باعتبار  
الاول خاصة وباعتبار الثاني عرض عام وعلى هذا فالجنس باعتبار انه مقول  
على افرادها هي حقيقة واحدة مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط وان كان من حيث  
انه مقول على الانسان والفرس مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرهما فهو لا يخرج  
بالبعد الاول مطلقا باعتبار الثاني وكذا فصله وانما يخرج باعتبار الاول  
عن التعريف بالبعد الاخير دون الاول في الجنس باعتبار الاول نوع لا جنس لانه  
يكن مقيدا الى حقيقة وكل كيان بالقياس الى حقيقة نوع لانه تمام ما هيتهما فاذكر من ان  
قيد فقط يخرج للجنس اراد به يخرج من حيث انه نوع فذا محذور **وانما** كان هذه  
التعريفات رسوما للكتابة ما ذكره الله في قوله هذه التعريفات رسوما لكونه ذكر  
المصر في شرحه للجنس من الكلام الامام حيث قال الحق ان حدودا لا ماهية للجنس  
وزاد هذه القدر ضرورة انما لا نفى بين الحيوان وحيثنا الا كونه مقولا على كثيرين  
مختلفين بل الحقايق في جوابها هو ما ذكره رحمه الله في الجواب ولا كلام لشيخ  
الرايس في الشفا وما ذكره ثانيا كلامه رحمه الله وذهب الشارح المحقق في شرحه  
للاشارات الى ان هذه التعريفات رسوما للكتابة وانما جعل هذه الاقوال رسوما لحدودا  
لان الخل عارضا لما هيته للكتابة غير مقول بآها فان الجنس في نفسه هو الكل الذي لا يختلف  
الحقيقة بالاشراك سواء حمل عليها او لم يحمل ولما حمل عليها او لم يحمل فاما ان يحمل فيما لم يحمل  
له بعد تقسيمه وكذا في البواقي وانما اورد الشيخ رسوما لحدودها لانه لا يشد  
مشبهة لبيانها المقدمة **قوله** وبعضهم جعل الجنس من اقسام الخل الموطاة  
وهو حمل ان على الشيء بالحقيقة ومصادق امتداد النوع والمحمول في الوجود الاصل  
فذلك الخل لا يحتاج الى كلمة الاشتقاق وما في معناها هو الذي غير عنه الله يحمل هو هو



كقولنا زيد كات اوز وكتابة كقولنا زيد كات اوز وكتابة  
وهما متحدان في الوجود خارجا وان يباير في ذهنا وحمل الشيء على الشيء  
لا بالمعينة بل بطلته الاشتقاق كقولنا زيد كات فالמושوع زيد والمحول هو الكتابة  
بطلته الاشتقاق لا المكاتب اذ هو المحول بل بطلته وهما متبايران بالوجود ذهنا او خارجا  
وحمل التركيب وهو حمل الشيء على الشيء بطلته تركيب مع ذوا او ما في معنا كقولنا زيد وكتابة  
او صاحبها فالمحول على التركيب هو الكتابة لا المحول التركيب ولما كان مؤدى الاخير  
وهو حمل الاشتقاق وحمل التركيب واحدا لان محصل معنى الكتابة ووز وكتابة وماله وحدها  
حبلها ماتما واحد كما جعل رحمة الله وتما غيرهما مما يحل الاشتقاق المفترق بل هو  
اي يحل بجنس الى كماله ذو ظاهر او مالا اولى لانه اقرب الى الضبط **رحمة الله وقد**  
في اول الفصل الثاني ان ما يحصل له اعتراف عليه ان حيث انه حصل في العقل لو كانت مفترقة في  
في الكلي لما حازت النفس الى انفسا لا تذب بل كان متمنع الوجود في الخارج لا غير فان للوجود في  
الذهني باعتبار وجود الذهني متمنع في الخارج والجواب ان حيثية كونه في العقل معتر  
في حصول الكلية لا في تقسيمه الى انفسا لا تذب بل المعير في المنقسم ذات الكلي لا مع وستا الكلية  
وحال كلاما الكلية تابعة للوجود العقلي فمصولها الماهية لا يتا في التحالها في الخارج  
هو الامكان العام وقيد له مجاب الوجود الاسكان العام هو كسب الضرورة عن الجانب المخالف  
للكم فاذا كان جهة للقضية الموجبة وهو المراد بكن مقيدا بمجابه الوجود كان يقال صانع العالم  
موجود بالامكان العام كان معناه سلب ضرورة السلب ومحصلان العدم ليس بضروري  
له كبحجوز ان يكون الوجود ضروريا فيقال المتمنع الضروري العام ويتناول الوجها الضروري الوجود  
واذا كان جهة للقضية السالبة وهو كبحجوز مقيدا بمجابه العدم كان يقال شريك البار ليس بضروري  
بالامكان العام لان معناه سلب ضرورة الوجود ومحصلان الوجود بضروري كبحجوز ان يكون العدم ضروريا  
فيقال الوجوب ويتناول المتمنع فمطلق الاسكان العام يتناول الوجوب والمتمنع ومن قال ان اراد الاسكان  
العام ان متمنا والمتمنع لا يقابل له حمل الاسكان العام على الاطلاق دون التقييد والتقييد بمجابه  
العدم دون الوجوب واذا عرفت ان الامكان العام هنا خاص مقيد بمجابه الوجوب اندفع الشبهة

فان السقوس المجردة عن الابدان غير متناهية عندم برهان السقوس المجردة  
تحت الوجود دفعة بالنهاية لان ما يحصر الوجود متناهية ضرورة لا يحصره فواخلاف بل بالادنا  
لا يتناهي الى عدد لا تدخل بعده بنفس مجرزة تحت الوجود والحاصل ان من قال ان قدم العالم  
قال ان السقوس ابدان توجد واحدة بعد واحدة لان كل موجود بالبرية **رحمة الله**  
لحيوان من حيث هو الظاهر من هذه العيان ان المراد هو الحيوان مع قطع النظر عن غيره  
ويرد عليه خلاف ما وقع على الاصطلاح كيف يولد اتحاد مفهوم الطبعيا كلها حتى يولد  
اتحاد مفهوم الكلي الطبعي والمخزني الطبعي اذ حاصل الطبعيا مع الماهيات من حيث هي  
فيجب ان يحل الكلام على ما يتجمل من ظاهره وحمل السناد روح الله روحه على ان الكلي  
الطبعي هو الماهية المعروفة الكلي من حيث هي اي من غير ان يوجد شيء اخر يضاف اليها او لا  
فيها فبني قوله تعالى الله الحيوان من حيث هو هو على هذا الحيوان المعروف ككلية من حيث هو  
اي من غير ان يوجد شيء اخر يضاف اليه وحمل روح الله روحه الدليل على اعتبار هذا القيد  
في قولهم اذ قلنا الماهية انما كلية فهناك امور ثلاثة فلم يجعل الكلي الطبعي عبارة عن الماهية  
من حيث هي مطلقا بل في حين الحكم عليها بالكلية ومفيدة بذلك فلك ان تحمل قوله  
رحمة الله الحيوان من حيث هي على الحيوان هو كلي اما بالفعل كما ذهب اليه البعض ولما الصلة  
كما ذهب اليه البعض ان يكون اول التعريف راجعا الى الحيوان وان كان الكلي والعبارة وان كان  
موافقة للظاهر على انه موافقة لما عليه اصطلاح في كل كلام المتكلمين وان كان مخالفا  
للظاهر احي من جهة الباطل وان كان موافقا للظاهر **رحمة الله** من البين جواز نقل احداهما مع وجود  
من الاخر لم يرد جواز نقل كل منهما مع انه هو (عن الاخر) والكل الطبعي في النشأ الموقوف ليس مفهوم للحيوان  
من حيث هو هو كاعرف بل مفهوم من حيث عروف الكلي من حيث صلوح عروفه فالكلي الطبعي منطوق  
داخر مفهوم ولو بالبروف في نقل مفهوم مع انه هو (عن الاخر) الكلي انطوق غير ممكن بل اذ جواز نقل كل واحد  
منهما هو الكلي انطوق مع انه هو (عن الاخر) هو الحيوان وان لم يكن غفل الحيوان من حيث هو هو موافق  
للكلي اوصافه لكونه موافقا لكون الكلي انطوق وهذا القيد في العبارة كمنه هذا نوع فهو عن انعام  
الحرام **قوله** فان قال الحيوان مثلا اه الاطرز واقادة هذا المعنى تقديم مثله على الحيوان او تاييده في الكلي انما



بسم الله والكل الطبيعي موجود اراد به ذات الكل الطبيعي ومع وصف كون كلنا  
طبعيا لان الحيوان الموجود في الخارج ليس بموضوع الكل المنطقي ولا صالح لموضوعه ومع  
عروض الكل او مع صلاحية عروضه ليس بموجود فيه وما قال رحمه الله من ان هذا الحيوان  
موجود في الخارج والحيوان جزء من هذا الحيوان كلهم القائلين لو توده في الخارج ويرد  
عليهم انه ارادوا بانه جزء من الماهية الذهنية لهذا الحيوان فسلم الحكم اليه من وجود  
هذا الحيوان في الخارج وجود ماهية ذهنية ولا وجود جزئيا فيه وان ارادوا به انه جزء  
للماهية الخارجية لهذا الحيوان فم والحق ان الكل الطبيعي موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج  
شيئا يسلف على ماهية التي اذا اعتبر عروضها الكلية لها كانت كلها طبعيا كزبد وعمر  
وهذا هو ما اكلمنا الاخير ان نفق وجودها في الخارج خلافة هذا كناية عن رقة  
وجودها في الخارج وعوضه وليس محولا على معناها الصريح حتى يتوجه عليه ان وجود الكل الطبيعي

















